فوائد الضيائية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه اما بعد فهذه فوايد وافية
بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه اثر لهذا الجمع
والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله
جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدر على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون مقطوعا لجواز انه اتى بحمد
من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
لم يعرفا بكنه بحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لان افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها
جزء من مفهومه فقال الكلمة وهي في اللغة مشتقة من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتاثير معانيها
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها
التئام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمرة وتمر بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب ومن حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بانه يصعد الكلام

واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة و
الواحد بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد
الخارجي اي هذه الكلمة المذكورة على السنة النحاة اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت
واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى اخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الو
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق ومع كون اللفظ حصره وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ولا يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه
معناه متى اطلق بل انما اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق
الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الاطلاق الذي يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء
وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم المفعول
كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده ليس للاحتراز عنه بل يخرج به المهملات و
الالفاظ الدالة بالطبع لانه متعلق بما وضع ويتعلق ... الموضوعة

لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لعدا ذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق قوله انه وضع لمعنى قلنا

المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض

الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هو

الالفاظ وان كانت الفاظا لمعانيها مركبة لكنها باعتبار انها الفاظها الموضوعة بازائها مفردة

وقد يجاب عن الاشكال بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفرد كان او مركبا بل بازاء

مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة ونظائرها ولا يخفى عليك ان هذا

الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها

ان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هنا لا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد

وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان

هذا اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف

المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل

قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا يدفع من

بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم

الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الفعل الماضي واما رفعه وان لم يساعده رسم الخط فعلى ما

يتمسك في وضع ومن المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه ان الوضع وان كان مقدما على الافراد

بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر يكفي لصحة الحالية ومن الافراد تعريف

المركب مطلقا سواء كان تاما او غيره كلاما يجيء بعد حد الكلمة مثل الرجل وقائم وبصرى و

مما يدل جزء لفظه فيه على جزء المعنى لكنه يعد لسماحة الامتزاج لفظية ولم يعد له الاعراب كبعلبك

علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين اعرب على المضاف والاخر على المضاف اليه ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع نقض
عبد الله علما اخرج منه فان كلا يقال له لفظة واحدة دفعة مثل قائمة والرجل وبصري
ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه لكان
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يلزم منه
شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ
من المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
او منقسمة الى هذه الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاتمام
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وحينئذ تحقق في الشق الثاني احد
الاسم ان تم القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف لكن لا لانهما تحتاجان
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة الاخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما سيعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم

ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا في ضمن اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف لا احدهما وفي
الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
واما نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل و
الاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال الرضي رحمه الله في
شرح المفصل المعنى ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى حاصلا
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول
هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه للدلالة على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى
كائن في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون محكوما عليه

ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية و
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا
يصح ان يكون ملحوظا قصدا اذ لا يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لان تلك الجزئيات
لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيره فاذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية وفي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه حصره من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى فيهما على الصحة اراده كلا المعنيين ولكن عبارة المصنف كالصريح
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا لم يلتزم المص هنا بيان وجه الحصر ومما سبق من التحقيق
ظهر ان لا يحتاج حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا الى القيد بالاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف ونحو ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ولزومها تعقل متعلقاتها اجمالا ويتعلق بخصوصها
الا ذكرها لكن جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها

محكوما عليها وبها في الدلالة على [illegible] منها ان يكون

مخصوصة لانه الغرض من وضعها ثم ذكرها لانه هذه الخصوصيات لاجل انهم اصل التعريف
والتطابق بينها المعتبرة في حد نفسه لا في غيرها في حد الاسم لا الحرف والفعل ما دل على
معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم من لفظ الفعل احترز بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه من صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فلذلك
تدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
... او عن الظروف او من الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الا وهو مع
احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لانهما
معناهما بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع لانه على تقدير اشتراكه بين الحال و
الاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة بدلا لا واحد بعينه في
ضمنها او لا يعتبر في الدلالة على معنى الدلالة مطلقا وثم يكفي في ارادة المعين
ارادة ما سواه ولكن الدلالة على الاطلاق ولما فرغ من حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليزيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة الجمع الكثرة على كونها
متعددة وبمن التبعيضية على ان ما ذكر هنا بعض منها ومنه جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان
او غير شاملة كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر

كحرف ...

لكنه لم يتعرض له للعلم بشهرته وفي اختيار اللام اشارة الى اختيار مذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما
اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه العلامة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على كثير منها كاسماء الاشارة وشبهها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
مختص بالمذكورة فيها ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر والمجرور به لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه موضوع لافضاء
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بالاختصاص بما يخالف ما اختص
به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بانه يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين وجميع
الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر
جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم
ومنها الاسناد اليه هو بالحقيقة فرع عطفها على الدخول لا على مدخوله لان
المتبادر من الدخول المذكور في الاولى واللحوق في الاخير وكلاهما مستقبلان اثنان
وكذا الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه
لزم خلاف الوضع ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر وضعه

ولا يكون الكلام ... الا من اسمين ... او ... [illegible]

وانما ... لانه يكون ... الخبر ... لان الفعل ... قد ... مسندا ... كما في قوله

يوم ينفع الصادقين ... وقد ... هذا ... بالمسند ... يوم ينفع ... [illegible]

... [illegible] ... ما ... [illegible]

... [illegible] ... الاسم ... [illegible]

... الاولى ... ان ... [illegible] ... الاول ... [illegible]

... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

... بالمعرب الذي ... الاسم المعرب ... [illegible]

... [illegible] ... وهو ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... البناء ... [illegible]

... الذي ... [illegible]

... [illegible] ... الاسم ... [illegible]

... [illegible]

انتم ... [illegible] ... الذي ... [illegible]

... بالذي ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... بعد ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

[illegible]

وكذلك كما في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حالا بعد

فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب بدون العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المتعاقبة

لبنية لا مع مانع البناء لبناء الحرف جاثى وزيد ولم يترتب عليها الاعراب بل انما يحدث الاعراب بدخول

العامل قلنا هذا حكم اخص من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا

بأس فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر فيها فليكن هذا الحكم ايضا من قبيل غاية الامر ان هذا

الحكم لا يكون من خواص المعرب والثابت الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخر المعرب به من حيث هو معرب

كانا او صفة به اى تثبت الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي

ولو ابقيت على معناها بالنسبة الى غيرهما فان المتبادر من السبب السبب القريب

العامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب في احوال

لكن اختلاف هذه الحركة في آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه مايل الى المتكلم ولهذا العدد

ثم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن اراد ان ينبه على قائل اختلاف وضع الاعراب فيه وقوله ليدل

على المعاني المعتورة عليه كانه اراد هذا الغرض حيث ان ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد

في ليدل متعلق بالمقاصد فيكون وضع الاعراب المعلوم من فحوى الكلام فانه بعد تمام الجزم غاية

العقد واللام فيه متعلق بقوله اختلف ليدل الاختلاف او غاية الاختلاف على المعاني

والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل اى عوارض عليه اى على المعرب ايقتضي من تعاقب

او الاستيلاء ببقاء العوز على الشيء وتناوبه اذا تداولته اى اخذت جماعة واحدة بعد واحدة في

سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان دلالة المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضاد فلا يجوز ان يكون معلولاتها كذلك يوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب

فوضع امام الاعراب للدلالة على تلك المعاني حيث يختلف آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما قال

انما اعرب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان
الصفة متاخرة من الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو
من لوازمه اذا وضع فان الاعراب يوضح المعاني المتعقبة او من عربت معدته اذا افسدت
فيكون معناه ازالة الفساد ويسمى به لانه يزيل ما التباس في المعاني بعض و
انواعه انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية وكذا لقب في الحركات البنائية اصلا لان الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية ايضا وفي الحركات الاعرابية على فالرفع على حركة كانت او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل كالمبتدا والخبر
وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه وانما كانت الاسماء
سبقها مصدر لم يجئ الا ... الصدر ... الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف و
المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم او يحصل اللفظ المقتضي او معنى من المعاني المعتورة على
المعرب المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
الصحيح اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ومثله وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن بناء واحده فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين ...

دفع نصب جر زنا عامل ...
ضم وفتح وكسر بني از عامل ...
ضم وفتح وكسر ...
... عامل ...

من الاسم على الاعراب ووجه احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب

بحركة وذلك ان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب

فيها بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر ونصب

قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم

الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءتني طلبة ورايت طلبة

ومررت بطلبة جمع للمؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه معلم

بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لان النصب فيه تابع للجر ليكون الفرع على وفق الاصل الذي هو جمع

المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات

غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما سيذكره نحو جاءني احمد

ورايت احمد ومررت باحمد وابوك واخوك وحموك بكسر الكاف يعني لم يذهب المرأة الى جانب زوجها فلا

يضاف الا اليها وهنوك والهن هو الشيء المنكر الذي يستحي [illegible] اي يستقبح ذكره كالعورة و

الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية [illegible] وهو اجوف واوي

كان لامه [illegible] وهو لفيف مقرون بالواو [illegible] فلذا اضيف [illegible]

الفم دون الفاء ولانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اي غير مصغرة لانها معربة بالحركات الثلث نحو جاءني اخيك

ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اي غير المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما

يصح بهذين التقييدين الكتاب بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن مضافة

اعربت بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ وينبغي ان يكون مضافة ولكن الى

غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ومن حكمه

في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابل كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجمع في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها قبل الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به
كلا وكذا كلتا ولم يذكرهما لكونهما فرع كلمة مضافا فانهما لكون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى ولفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل ولكن يكون حركاته تقديرية لان
اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
فاذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا

الاسماء الستة

اعراب المثنى والمجموع

وجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون ونحوها في
تقاربها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا
لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة اعشار بالشرع واطلاق ثلثين على العشرة لانها
ثلث عشارات الثلثة وعلى هذا قياس البواقي وفيه هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تتغير فيجري بالواو والنون انما بقضاء وجرنا اذا جعل الاعراب المثنى مع منقاله من نوع ما
منقاله بحروف لانهما فرعان للواحد وفي افرادها حرف يصلح للاعراب وهي علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل الحروف اعرابهما اتيت اعرابهما في لا اعرابه كما ان فرعية الكلام بالاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة فلما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ستة المثنى وثلثة المجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص الثلثة
بتابع المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع تابع المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لانه ضمير الرفع للمثنى في الفعل نحو يضربان ويضرب الواو علامة الرفع في
الجمع لانه ضمير الرفع للجمع في الفعل نحو يضربون ويضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء ما الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكسرة
وقلة الجمع لوقوع كل منهما اصلا في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق وقال لان التقدير ... الاسم ... اللفظي ما عداه فقال المقدر
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة في

في الاسم المقصور

في آخره الذي هو مقصور سواء كان موجودا في اللفظ كالعصا والرحى او محذوفا منه لالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في صورة الثلاثي غير قابلة للحركة وكذا في كل اسم معرب
بالحركة مضاف الى ياء المتكلم لان الكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة الاعراب
بعد دخوله وقد ذهب بعض الى انه معرب ... كان ... الاعراب
... يكون الاعراب تقديريا في ... الاعراب
هو ... او يستثقل ... على المتعذر وتقدير الاعراب فيه
او في الاسم الذي ما استثقل ظهور الاعراب في نفسه وذلك اذا كان ... الاعراب ...
الاعرابية ولكونه ثقيل ظهوره في اللفظ ... كان في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة منه بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي في حالتي
الجر والرفع لا في حالة النصب لا يستثقل الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ...
... تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو
مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ... تقدير الاعراب في
نحو مسلمي ... في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون سقطت
النون بالاضافة فاجتمعت الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء ... علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ ... الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة نحو مثل جاءني ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين

ويبقى الاعراب لتعذرها مما انتقد بان المتعذر في الاعراب المقدر فيما دل عليه
عند ما كان الا اعتقدته اما مستقلا ولا في المعنى ... [illegible]
في ... الاخر ... [illegible] ... الاعراب المقدر ... [illegible]
... [illegible] ... الاسم ... [illegible]
اجتماعهما ... ذكر من ... احدهما
ادون من الملل ... هذه العلة ... [illegible]
... [illegible] ... الساكن ... [illegible]
... [illegible] ... من هذه الاسماء المعروفة
... [illegible] ... والعلة ... [illegible]
... [illegible] ... الواو ... [illegible]
هذا ... [illegible] ... المتقدم ... [illegible]
... [illegible] ... المتقدم عليه ... [illegible]
... [illegible] ... الالف ... [illegible]
... [illegible] ... ان ... يتقدم
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... يتقدم عليه ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... الاعراب ... [illegible]

[illegible]

اى لعروض وقد دون الشعراء رعاية القافية فانه اذا وقع فيها المتفق الشعر فاكثر ما وقع فيه
من الكبار فخرج منها الوتد والزحاف فخرجه عن السلامة اما الاول فلكونه ما ضبط على ما يجب
واما ما صح فى الايام فيه وتمام الثانى فانه لم اعد ذكر بيان ان ذكرهم هو السلامة
بتقديم فانه لم يخرج عن بيان [illegible] بين [illegible] الوتد ولكن يقع فيه الزحاف فخرج عن السلامة
كما يحكم به سلامة البيت فان قلت الاعتبار عن الزحاف ليس بضرورة فكيف [illegible] قوله [illegible]
قلنا الاعتبار [illegible] بعض الزحافات [illegible] الاعتبار عنه [illegible] عند الشعراء واما [illegible]
رعاية القافية [illegible] سلام [illegible] الامام [illegible] حبيب الله [illegible] بشير نذير
[illegible] على [illegible] باحد فانه لو [illegible] باحد [illegible] الوتد ولكن
خلل القافية فانه [illegible] الابيات [illegible] او [illegible] المتقارب [illegible]
[illegible] التناسب بين المتفق لان رعاية التناسب [illegible] عندهم وان لم [illegible]
[illegible] مثل [illegible] الاملا [illegible] التناسب المخفف الذى [illegible]
[illegible] المنجرح فيه المخفف الذى [illegible] التناسب
وما يقوم مقام [illegible] العلة الواحدة الذى يقوم مقام العلتين [illegible]
[illegible] المقام [illegible] الاربع [illegible] فانه [illegible]
[illegible] مقدمة [illegible] الموافقة [illegible] محذوف [illegible]
[illegible] لكن [illegible] بعض [illegible] المحذوف [illegible]
[illegible] الامال [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible]

[illegible]

المذكر والمؤنث فلو عرض له الحكم العارض في العدل مثلا لم يقدح في الحكم بمنع الصرف فالعدل خروج

مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا مخرجا به ان يخرج الاسم الاول عن صيغته الاصلية

اي عن صورته التي يقتضيها الاصل القياسي ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر

ليست صيغة المشتقات فيلزم ان تكون الصيغة المقتضية الاسم خرجت المشتقات كلها وانما المتبادر

من خروجه من صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما يقع في الصورة فقط فلا

ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست

باقية فيها وان خرجت من صيغة الاصلية يستلزم بقوله في صيغة اخرى اي بصيغة اخرى

للاول فكأنه بصدد ان يعتبر مغايرة الصيغة الثانية ولفظا غير باقية تحت اصل وقياس فاذا

كانت الاول داخلة تحته خرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا

انها مخرجة من الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من نحو شاذ الناس قلبت

فيه على خلاف القياس منهما الف اقواسا وانيابا الذي هو جمع القوس والناب ابتداء على اقوس

انيب على خلاف القياس يمكن ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب منهما

وقال بعض الشارحين قد دخل فيه من بعض المبني بامور منه انه لا بد التحكم ومنه تمييز

عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال التحكم ههنا تمييز العدل عن سائر العدل الا من

ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا النحو لا باس بكونه تام منع الحاجة في تعريف هذا

التعريف الى ارتكاب بيان التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث و

مثلث واحد وموحد وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية

احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لانهم

لتحصل سبب البناء فلما اعتبروه فيها اعني ما عدا امّا مما جعلوه معربا غير منصرف ابقوه حملا
على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا بقي ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوه كله غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء فهل ما عدا ما عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها كالحمرة (بالحمرة) او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
(من ذوات المذكور)
المعدودات لا الاعداد علم انه معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى
وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف
الاصلي اما التمثيل بالصفة العرضية فلذلك قال المص رحمه الله شرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة

عليه الى قرينة

عليه لعدم القرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء

بحيث لا يحتاج في الفهم عند القرينة فلذلك لم يذكر من اشتراط اصالة الوصفية وعدم عروض العلمية

بالعلمية صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم

عروض الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية

التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان

هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يخرج

استعمالها في معانيها الاصلية اثم بالكلية فالمانع من التنوين في هذه الاسماء الصفة الاصلية

ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل

والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من

الافعوة التي هي الخبث وكذا منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل اي شدة

الخلق واخيل للطائر الذي على ريشه خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف

منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يعتقد فيها الصفة

الوصفية تحقيقا في الاصل ولا في الحال والتأنيث اي كان الاصل في الاسم الغير المنصرف التأنيث المعنوي او اللفظي بالتاء لا

بالالف فانه لا يشترط له شرط في سببيته لمنع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث

التأنيث لانها الاعلام محفوظة من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان

وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك من الكلمة فالتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث

اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه لا ان بينهما فرقا فانهما في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوية شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط

وفيه ما فيه فانه لم يطرد فعنده وتظهر في بعض التعريفات فلو وقع نوح في الاول يجب سكون

الاوسط فان لا يعتبر وان قلت قد اعتبرت المجيء على وجه يشترط سكون الاوسط فيما

فلم يعتبر حينئذ قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون

الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر

وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثالث بها فان في شتر

تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة انما خص التصريح بالشرط الثالث لزعم

التثبت فيما يوهم عنده من انصرافه نحو نوح وهذا يدل انصرافه مع انه متفرع على ثبات

الشرط الثاني والاول لا يتقدم فاذا هو ممتنع على وجوده بالاخرة واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام

ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط

لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه مع نوح في ما يقال من انه ... اسما علما او

كان قبيلة فلمن يرى فهو مثل سعيد انما يذكرونها كمنتهى الجمع وهو سبب تام مقام السببين

شرطه شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا او

ثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير

مرة اخرى وهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فان

تكسيرا للتنبيه للصيغة فاطرح الثلاثة فانه لا يغير الصيغة يجوز ان يجمع جمع السلامة كما

يجمع الارجع ايضا بالصفين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما شرط

ان تكون صيغة منتهى الجموع بغير قبول الفعيل فيما تربعوها منقلبة من تاء التانيث حالة

الوقف والمراد بها ما لا ثبت باعتبار بعض الاحالة الوقف فلا يرد حوارث

جمعية

كالمنذرين كانت في حال ... في حاله ولنا اشترط في مطابقته ... في ان

بالحاء وطواعية تمنع الكراهة والطاعة فقد خلا في جمعية ... لا

حاجة الى الاخراج ... فانه ... ليس ... الآن وكلا في حال والانثى فهذا

وهو لنا احترز بلا ... فانه نالجامع فرزين وفرزان بكسر الفاء فعلم ما سبق ان

صيغة منتهى الجموع علامته ان احد ما يكون بعده ... وثانيهما ما يكون ... وحما

كان بعدها ثم يمتنع حرف ... وجود شرط تأثيرها كما ... لما بعد الف حرف متحرك

ومتماثل مثال ما بعد الف ثلاثة احرف اوسطها ساكن واعلم ان ... ونحو

بين ان صيغة منتهى الجموع انما ... لفوات شرط تأثير الجمعية وهو ...

بلا واو حضاجر ... الضبع هذا جواب عن سؤال تقديره ان حضاجر علم

جنس الضبع على الواحد والكثير كالانسان فهو علم جنس ... الجمعية فيه ...

... من اسباب منع الصرف لا بد ... الجمعية ينبغي ان يكون منصرفا لكنه ...

فجواب ان حضاجر كان في الاصل ... الجمعية ... بل الجمعية الاصلية لانه

من جمع ... ولا ... جمع حضجر ... عظيم البدن سمي به الضبع مبالغة ...

كان كل فرد من افرادها ... هذا الجنس ... في ضبع ... هو جمعية ...

حاجة في ... الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه ... والتانيث ...

انثى الضبعان ... ولا ... بعد ... والتانيث ...

مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى ... التنبيه على

اعتبار الجمعية ... بهذا القول ولم ... جمع شرطه ان يكون في الاصل ...

في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية تعتبر وقد يكون
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على ذلك بانه يجب
يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانت قلت في سراويل انه اسم
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
وصرفه منه مع انه لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال يرد به الاشكال في
الجمع قلت فقد قيل في التقصي عنه بانه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من جموع العربية كانه منها
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن في سبيل الجمع حقيقة لكنه في سبيله
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما مبنيا على هذا الجواب بتعميم الجمعية لا
زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم جمع سروالة
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا ووزنه
للواحد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدره حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة على سراويل فكانه سمي كل قطعة من
سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته
ولا سيما في الاسماء المنصرف فلا اشكال بانتقاضه طردا على علة الجمع يحتاج الا التقصي
ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في حسب لحوق التنوين

ايه وصل

الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني
قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواريَ
ولا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لجمعيته مع صيغة منتهى الجموع بخلاف
حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين التمكن لان امر الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيعل كاعلال ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا اجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ وبناء على هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة ثقلا وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو ضم ورق كلمتين او

يكون

[illegible] كلمة واحدة [illegible] الفاصلة [illegible]

[illegible] الحروف [illegible] لا يكون [illegible] الا [illegible]

[illegible]

[illegible] الاسباب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الحروف [illegible]

[illegible] خمسة عشر وستة عشر [illegible]

[illegible] الاوتاد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاسباب [illegible]

[illegible]

[illegible] ثابت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في نحو احمر اسما او صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو ما قابل الصفة لا الاسم ا

الذي قابل الفعل والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف ولزوم العلمية

باعتبار المناسب واحد لو شرط كون الاسم مع ما يشابهه من العلم العلمية تحقق المنع

زيادتهما لم يمنع لما يتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او ان كانتا في صفة فانتفاء

فعلانة لما ان كان لا تدخلهما تاء في صفة شرطه انتفاء فعلانة لتحقق امتناع دخول التاء

عليه حينئذ فشابهت بالالف التانيث حاله التي لا تدخله اصلا وعريان مع انه صفة لان

مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق

مشابهته بالالف التانيث ومن ثم اي من اجل الاختلاف في الشرطين اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه عند من شرط انتفاء فعلانة غير منصرف لانه لا فعلانة

له ويجيء مؤنثه فعلى ومذكره مؤنثه فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة غير منصرف

وعند مذهب من شرط وجود فعلى منصرف دون سكران فانه غير منصرف بلا خلاف لوجود

الشرطين بالمذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه منصرف

بالاتفاق لان مؤنثه ندمانة فتحقق فيه فعلانة

...

واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فمن الاسماء الغير
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا سمي
على التحقيق فانه اسم غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منعه من الاسم الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حروف زائد زيدت من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف في
زائدة في اوله اي الفعل غير قابل اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن حينئذ بالتاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ويشابه الفعل على ما تقدم
وينجر عن الوزن بقبول التاء لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
والاعتبار لما ذكر وامتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي رجل به فان لحوق تاء به
لا يكون قياسا وارد اسود فانه يجمع لها في اسودة لحية للانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه
اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة للناقة القوية على العمل
والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في
منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية بسبب آخر واحترز به عما يجامع
الف التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه
للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورب زيد لقيته

اخراه زاده

اوزان عدد ... فعال فعال فعل فعال فعل
ثلث
فطام اسس ثلث

اخر فانه اريد به المسمى بزيد او بجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به بدعوى انه الكامل في عون
موسى اي لكل مبطل عن صرف لا ينتفي اي ظهر حيني ح علميتين اسباب منع الصرف شرطا
فيما سبق من انتفاء العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فانكل
واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مانع
من الاستثناء الاول اي لا تجامع مع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كانت مع واحد وليست شرطا فيهما اي مع كل واحد وهما اي العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء ليست اوزانا مخصوصة ليس شيء منها من
اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكونا معتبرا اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي يجمع
هذا السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف الذي لاحد اسبابه كونه
العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع الذ
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث
وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب اصلا او سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه
من العدل ووزن الفعل بذا وقد يقال على قوله وهما متضادان انا اذا سميت بكسريني على المفاعل
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه من ضمت بصحته فقياسه ان يجي بصيغتي
فلما جا بكسريني علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود صمت
بكسريتي وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيه العدل تحقيقا كانت او تقديرا لم يجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود امر محقق لا يكفي في اعتبار العدل

بيانا

اي شرطا فيهما مع ولذا كـ
هي مؤثرة فيهما

بيانا لحي

ارد من تعريف العدل
العدل

التوقيف بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وجهها لا
تقتضيه لوجود السببين في احمد وبراء تعدد وهما العلمية والتانيث ثم لما اشار الى استثنا
او نحوه
مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة والمتوهم لسيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش في نحو
للمشهور هو بعض تلاميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ المرجح موافقته لما ذكر في القاعدة
شارد
جعله مبلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان الظاهر تحسينهما ولا ذلك في انصراف نحو احمر علما والمدغم
مالا معنى الوصفية فيه قبل العلمية نادر اغير منع ميدخل فيه سكران وامثاله ويخرج منه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان نعته من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب التفضيلية اذا نكر يحتمل اعتبار الوصفية الاصلية او انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
في
في اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او
الالف والنون المزيدتين في سكران ونحو ذلك اذ لا مانع في اعتبار الوصفية الاصلية لان الباعث
على اعتبارها ايضا قائم فاعتبرها وذهب الامام ابو علي الى ان الاصل عدم منع الصرف قبل الباعث على اعتبار
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية منهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير وهنا
قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية

[illegible]

اشارت بخلاف شارح نحو
بعد از تنکیر ومثال احمر
است دیگر خلاف بسیار دیگر
زانرو که بر او قول شارح اظهر
منه در

نحو احمر.

والعلمية بالتنكير والزائد لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول الظاهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زايلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب (نحو سكران)
عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل
احمر باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية لان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما
هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف في مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا يعد (وهو كونه)
احد الضدين بعد زواله مع ضده في حكم واحد وان لم يكن فيه اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاجتنبوا عنها وجميع الباب اي باب غير منصرف باللام اي
بدخول اللام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر
اي بصورة الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بصورة جر لان الانجرار قد يكون بالفتح
ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان
هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا (اعم از نكره او علمت باشد)
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو

الفرق بين النقيضين
والضدين ان الضدين
لا يجتمعان وقد يرتفعان
نحو سواد وبياض والنقيضين
لا يجتمعان ولا يرتفعان
كالليل والنهار
عبده محمد مهدي ...

من خواص الاسم اعني اللام والاضافة توجب منعه الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الجر فيه ذلك
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف والله
ولم يمنع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث سقط
متابعة للعامل بوزن الاول سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر بقا الكسر لا الاله
وسقوط التنوين لا لما هو من شيء ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما فانه منصرف وبيان ذلك انه
يزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرط السبب لا مفردا ما عاما في ابراهيم وامثاله
ثم زالت احدهما وان لم يكن هناك علمية كان ما بقيت العلتان على حالهما
انقول الفرق ما عرف به المنع غير المنصرف او يقال جمع المرفوع لا المرفوعة كذا يسمونه الاسم
وهو ذلك الاول وجمع جمع سطر الصفة الذي الذي لا يعقل لاعانات لذلك
وبيان مسائل اي ضمائر وكلام بالدات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لانه
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم مرسوم بالرفع محلا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو
مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا فيجمعهم جميعه اي من المرفوع اي مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء جملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند   الرفوعات

من الفاعل

وهو التقديم بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليخرج التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه
في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره في نحو
كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه ايضا اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقدمه من حيث نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقدمه بخلاف نوع ما يسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على
ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل وعلى مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا يحتاج الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد مثالا للمسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه مثالا للمسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من
معمولاته لانه كجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولهذا يسكن اللام في ضربت لانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل

تقديره ان ضربك زيدا
كائن ... في حكم

جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا لفظا
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه
عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا
فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ولا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شي انه قرينة
عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى
حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا او بشرط توسطها بينهما في صورتي التقدم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور الخمس اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما
في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال بالانفصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقدم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب اذ
المفهوم في قولك ما ضرب زيد الا عمرا حصر ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر والمفهوم في قولك ما ضرب عمرا الا زيد حصر مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا

لشخص آخر

يشتبه أنه فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المقصود وأما إذا لم يتوسطها بينهما في صورة التقديم
والتأخير لا ضا لو تقدم المفعول على الفاعل مع الابتغاء وما ضرب إلا عمرا زيد فالظاهر أن معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو الحصر إنما هو فيما يلي إلا فيه لا ينقلب الحصر فلا يجب تقديم الفاعل لكن يستحسن
بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذلك لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب
أحد أحدا إلا زيد عمرا فيفيدانه صفة تمامها في الآخر فهو خلاف المقصود وأما وجوب تقديمه
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى إلا فلأن الحصر هنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل انقلب الحصر اتفاقا
وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه أو وقع أي الفاعل بعد إلا أي التوسط بينهما
في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا إلا زيد وفائدة هذا القيد أما مر في الفاعل أو وقع كالفاعل
بعد معناها أي معنى إلا نحو إنما ضرب عمرا زيد أو اتصل به مفعوله بأن يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره أي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب الحصر لما مر وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال لو توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا
كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا فإنه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا أي حذفا جائزا في مثل زيد أي قام زيد لمن
جوابا لسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز أن يقول زيد بحذف قام
أي قام زيد ويجوز أن يقول قام زيد بذكره وإنما قيد الفعل بدون الخبر لأن تقدير الخبر
يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل أحد نظيري الفعل المحتمل في الحذف أولى ويكون حذف الفعل
بالمثل منه

على الشيئي

كما هو كثير

جواز ابهامه لان جوابا لسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل وليبك على

البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل

الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية

يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه

من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط

مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة

على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه

ايضا من سال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل

المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة

دالة على تعيينه وجوبا او حذفا واجبا مثل وان احد من المشركين استجارك لو نظر موضع تابعوا

حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من حذفه فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا

بل لصار مستغلا لان المفسر الذي يبدا ابهامه او ثامن حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره

كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية لغو استجارك احد من المشركين استجارك فاحد

فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذفه لان مفسره قائم مقامه في عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع

دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا

الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية

وذكر نعم مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي

مؤداه مقامه

هذا مبحث التنازع

سواء في مقامه كالمفسر لم يذكر في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان
يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف
ابوه واشتراط الفعل لاصالته في العمل او لما دل المعطان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من
فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل
الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما يجب للعمل يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو
اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حينئذ لا يصح اضماره فلابد وبذلك المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل المقدم اثباته
له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ولهذا خصصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل على مذهب الكسائي فيقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له

فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم مضمر فيكونان متفقين في ذلك لاقتضائهما مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم والاخر
مفعولية ذلك الاسم بعينه ولاشك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة بحيث قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل المثال الاول وفعل
المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا الى غير ذلك مما يكون الاسم المتقدم فيهما فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني مع
تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاولى اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فانا لو اعملنا الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهو المختار
المختار لكنا اضمرنا الفاعل في الفعل الاول اذ لا يستغني الفعل عن الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على ما يقتضيه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
لمرجعه في هذه الامور دون حذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا في الاستثناء خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اعمال الفعل الثاني مع افتقار الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند افتقار الاول للفاعل لانه يلزم الى التقدير

احد الامرين

اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب سيبويه او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل
يجب عند اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او
اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم ح حذفه وقبله وبعده ترتيب الا ان
او اضماره بعده كما في صورة تاخير المنصوب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو ورواية الرضي غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
من لا اضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر اذ استغنى عنه ولا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت او المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبته زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل الفعلين
واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا حذف كما في حذف الفاعل ولا اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول للفعل الثاني مغاير لما ذكر ويكون الضمير
ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول لانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا
سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل
الزيدان فاعله ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يستقيم التنازع في هذه الصورة الا اذا حذفت المفعول الثاني

وضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمتهما الزيدان

ما يعني
مبهم

اسم لا على ... بالاتفاق من غير ملاحظة تضمنه ... ولا فاعل الا ...
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا ...
الا مرفوعا واحدا فلا تنازع وما استدل له بكونه على الاولوية قال الفعل الاول ...
وقوله اسم لا ... [illegible] ... ولم المطلب تقليلا من المثال حيث قال الذي
الفعل اعني كان ... طلب الاسم واحدا هو تقليلا من المثال فاشتغل ...
بالناصبة للثاني نصبه بالمفعولية وامر النصب الذي هو ... [illegible]
ولم يكن ... [illegible] ...
... [illegible] ... تقليلا من المثال ...
لقيام الخبر على تقدير ... ولم ... تقليلا من المثال ... لاستلزامه ...
والثاني كتابة تقليلا من المثال وثبوت للمبتدأ الثاني ... وذلك لان ... بعد قوله المبتدأ ...
او خبر او ... [illegible] ...
اسم المنصوب ... [illegible] ...
... [illegible] ... تقليلا من المثال ولكن ... [illegible]
واحد مفعول ما لم يسم فاعله ... او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بين
الفاعل ولم يقل ... حيث قال ... لشدة اتصاله بالفاعل ...
بعض ... كل مفعول حذف فاعله اي فاعل الفعل ... [illegible]
كونه فاعلا ... واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او
شبهه اليه ... اي شرط مفعوله ... فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل ...

ما لم يغير

عامله مغيرا بغير صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضى المجهول ويُفعَل اى المضارع المجهول بنيتا ومثل
افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل ونحو ذلك من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل منهما اسنادا تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احدهما
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لان حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت
فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه يشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب فلا يشعر بذلك
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اى كالمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول
والثالث من باب اعلمت والثانى من باب علمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو لانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف
تعقل الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فان قلت بهذا الحديث تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
الزمان امام الامير ظرف المكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة ذكر
بالشديد التنبيه على ان المصدر لا يقام مقام الفاعل بلا تخصيص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
فى داره فانه لا يجوز شىء من المفاعيل التى مقام الفاعل مثلها تعين لان يكون اى لم يوجد فى الكلام
مثل المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من ان يقام مقام الفاعل من

مبحث مبتدا وخبر

ولان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطا اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر
في بعض النسخ ومنه بحذف من جملة المرفوعات لكن من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما غالبا والاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليدخل
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا احترز به عن
الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون من زوائد المبني للخرج
عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر فانه قسم المبتدا الخارج من هذا القسم فانه
ذكر ان لا مسند اليه او الصفة الواقعة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وبعد الف الاستفهام نحو كهل وما ومن
وعند سيبويه جواز الابتدا بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرها لزم الفصل بين
وهو غير جائز اه لضعف عمل اسم التفضيل في قوله الذي هو من منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء من رافعة لها
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله ارغب انت عن الهتي يا ابراهيم نحو
اقائم الزيدان لان قائمان رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد وحسن زيد عمارا
فان طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدا

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا لها لسده مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا
مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان فيتعين فيه ان يكون الزيدان مبتدأ
وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان فيتعين فيه ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد فيجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى جعل الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يرد نحو يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما وقع به الاسناد احترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم
الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
وامّا
ليسند اليه شيء او يسند الى شيء فعلى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر بل فيهما عند البصريين
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الاخرون كل واحد من
المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ
اى ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقدم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات
والخبر حال المعنى حالها والذات متقدمة على حالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا جاز مثل في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم
رتبة لاصالة التقدم وامتنع مثل صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز

وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين معناه والحكم
الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيقرب من المعرفة
مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد مشترك بين المؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل المبتدا خبره خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام علم ان
احدهما في الدار ولكن لا يعلمه بعينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل احدهما مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت العموم للافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا احد
في جميع الافراد بل هو امر لحد وكذا كل نكرة في الاثبات تقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
من الفاعل
شر اهر ذا ناب فتخصيصه بما يخصص به الفاعل لتنبيه بدلا في موضع ما اهر ذا ناب الا شر ومما يخصص
قبل ذكره صحة كونه محكوما عليه وما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر صح ان يحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو نوع من جنس صح الحكم عليه بالقيام واعلم ان الاصل للكلب بالنباح العناية يكون
لا انه يجيء من بعد حق مثلا فقد يكون شرا كالاذكار يحصل بعد ولهذا [illegible] في غير عقار ويشابه يكون شرا وخيرا
فعلى الاول يحمل القصر بالنسبة الى الخير بمعناه لا اخبر اهر ذا ناب وعلى التلخيص يبعده وتوجيه اللفظ يكون الحصر
شر عظيم لا يقابله ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه الشر في حادثة ويقال في الدار رجل تقدم الخبر
الخبر لانه لما قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده مرسوم بصفة كونه في الدار فهي نوع تخصيص بالصفة ومثله
سلام عليك تخصيصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك [illegible] الفعل بعد للدلالة على العقد الدال
والاستمرار فكانه قال سلام اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم هذا

اهر از بر ... آوردن البيد ... باطن بانگ كردن

حمل ...

صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة دون ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في ترجيحها الى الامثلة في
التركيبة الواجبة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق منقسما بالمفرد لكونه
... فلم يكن جملة داخلة تحته اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال وقد
يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الشرطية لانها راجعة
الى الفعلية وان كان الخبر جملة فالجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد له
ان تكون مع المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما الضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان معلوما نحو قولهم البر الكر
بستين دينارا والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار
ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي متأول
بجملة بتقدير فعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له
من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل واذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه ضمير الاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد
يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك

فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام [illegible] فان معناه [illegible]

[illegible]

[illegible] لتعين [illegible]

في التعريف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] تقدم المبتدأ [illegible]

[illegible] وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر [illegible]

[illegible]

[illegible] مبتدأ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهام مثل اين زيد [illegible]

للاستفهام [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

اذا كان فعلا [illegible] مثل زيد قام
فانه لو قيل قام زيد التبس
[illegible]

يتقدم مصححاً لان يبتدأ من حيث انه مبتدأ بتقديمه عليه ويقع مصححاً مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كالنعت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة بلا خصوصية
او كان لمتعلقه بكسر اللام اي لما تعلق بالخبر التابع له ضمير يرجع منه الى المبتدأ
غيره اي مبتدأ مثل ضمير كائن في جانب المبتدأ يرجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير
لمتعلق خبره وهو التمرة لان خبره قوله على التمرة والخبر متعلق به مثل ذلك اخر بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ او ان التي بمعنى لعل في الكتابة او في
الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه او تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
الصور المذكورة وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك في
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك اذا لم يكن بالعطف مثل زيد عالم عاقل
وبغير العطف مثلا زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في المعنى خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما فان
التعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير
عاطف ولو جعل التعدد دائما فالاتيان عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني في الحكم فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله نعمة

نسبة الشرط في سببيته للثاني بسببيته الشرط للجزاء وكان سببا لحكم بالثاني فيصح

الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد

الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه وفيما اذا لم يقصد فلا يجب دخوله بل

يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف

اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية وهو هنا بالاتفاق و

انما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان

الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او نكرة موصوفة

بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال الاسم الموصول

بفعل او الذي في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال في الاسم الموصوف

الموصول المذكور فكقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل

يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف

فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل

يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلتا على المبتدأ

الذي يجوز دخول الفاء على خبره مانعان من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما هي

لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان

الكلام عن خبريته الى الانشاء والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع مما هو بالاتفاق

من النحاة وألحق بعض بليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان من باب كان وباقي

علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بالبيان لان الاتفاق

فيهما بعدم

انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لمعنى ووجه ذلك التقديم لانه ... مبتدأ
وقع ... نحو ... هو ... بان المكسورة ... ثبت ... خبر
... او ... عنه ... مثلا ... كانت ثابتة ...
ان ... وحركة ... تقدير ... فلما ... نحو ... المفتوح
ولكن ... وجه ... ان المكسورة ... بعض ... ابن ...
فاعلية بقوله وذكره ... بقوله ... فلم ... مع ان ... لم ... رد
ولام الفعل ... على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء ... سبق ...
على عدم منع ان المفتوحة ... عن دخول اذا ... فاذا
حمله وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف
للمبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية يجوز ان يحذف ما جاز ... واجبا وقد يجب حذفه وقع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو ... واما وجب حذفه ... لانه كان
... صفة وقطع لقصد المدح او الذم او ... فلو ظهر المبتدأ ... ذلك ...
حذفه ايضا عند من قال في نعم زيد ان تقديره هو زيد كقوله المستهل المبتدأ
المحذوف جواز مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل الهلال ... عند
لصاحب الهلال والله ... الهلال بالقرينة الحالية ونحوه ... بحذف ...
بتقدير هذا الهلال هذا لان المقصود للمستهل تعيين شيء بالاشارة ... به
ليتوجه اليه الناظرون ... عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف ... جواز ان يحذف ما ...

... ...
... ...
... ...
... ...

لقيام قرينة على خبر لانه يجوز مقامه مقام بحذفه جوازا مثل قولك خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الصحيح الذي ذهب صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان خبر المحذوف غير ساد مسده او مفاجأة خرجت فاذا السبع
واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
الشيخ اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام ما قام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا منسوبا
او مبتدأ منسوبا الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر ونحو مثل ذهابك راجلا وضربي زيدا قائما فان زيدا
مفعول به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريين الى ان تقدير ضربي زيدا
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف فبقي اذا كان
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر

قال ابن جني هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة ثم حذف اذا مع الجملة المضاف اليها

ولم يثبت في غير هذا المكان وتعدد [illegible] عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة

بمعنى قولهم حاصل او [illegible] قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قولهم [illegible]

الحذف والذي يتخلص ان تقديره بنحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت كونه حالا

عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل ولم تقل حذف

المضاف الذي هو ذو الحال فيصح ضربي زيد ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام

قرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا

والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فقط

هذا يكون مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا

قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده

وتقييد المبتدا المعمم عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد مسده

الحال كالمصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى

ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيهما كل

مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة ومعطوف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل

رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل

على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به

وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي او ما اقسم به فلا شك

ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد

و يستعمل مع اللام لا المفتوح لان الفتح موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي انّ وكانّ
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف بالاستقلال على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كالمجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند اي شيء
اسند بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ
وغيرها لا يتناول المبني وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميعها منه
والمراد بدخول هذه الحروف عليها وروده عليها الاثبات اثرها فيها لفظا او
معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فان يقوم
هيهنا اي حيث اسناده الى الابوين ليس مما يدخل عليه ان بل المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى الاعتذار عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استقلال ذلك قوله بعد دخول هذه الحروف دالا الا ان
يجاب بان المراد بالمسند الى الاسم المسند يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول
هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا
وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يجوز الا اذا علم والمراد ان امره
مثل امره في كونه جزء اسم ونحو شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم منه ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لهذا الباب انهم يجوزون ان يقال اين زيد

احد

ابوك
يعني ابوه
بانه

ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ابن زيد ان من اباك الا في تقديمه اي امر ليس كامر خبر المبتدأ

في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف

فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم

المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم

يتصرف في معموليها بتقديم ما يتبعها على الاصل كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن

درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا ان كان ظرفا فله

حكم اخر في حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان

علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة

وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اي نفي

الجنس صفة اذ لا رجل قائم مثلا النفي القيام عن جنس الرجل لا النفي عن فرد هو المسند اليه

اخر هذا شامل الخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ليس

الاجناس والمبتدأ بعد دخولها ما عرفت في خبر ان فلا بد من نحو ضرب في الدار رجل غير ابوك

نحو لا غلام رجل ظريف اما فعله عن المثال المذكور وهو قولهم لا رجل في الدار احتمال

حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره فان رجل معرب منصوب لا يجوز ان يكون

صفة على ما جرى الكلام فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرفيا ولا حالا لان الظرافة لا يتقيد بالكون

ونحوه واذا قيد به للزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها

الظرف وغيره ويحذف خبره هذا حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل

لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي

اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا

لا النفاة لا تقدير الاسم فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا احتياج الى
تقدير خبر وعلى التقديرين يجاوزان ما يرد خبر لهما لا يعلمه ثم بين العنصر دون خبر اسم
ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على مبتدا وخبر وبهذا لا عملها هو
المسند اليه هذا شامل المبتدا وكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به خبر اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم في ما زيد قائما ولا رجل افضل
دائما في بالنكرة بعد لا دون ما لان لا لا عمل لها الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة في
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها عملا ويكون الاسم والخبر بعدها
مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهي اي ما الحجازية لا دون ما شاذ وقيل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال
ولا لمطلق النفي فان معنى ... بخلاف لا فانها لنفي ... مقصور على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لان لا
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر والمراد في امثالها على ان المراد بالمسند والمسند
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق تفسيره
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين فمنه اي
من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه

المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا
يصح اطلاق صيغة المفعول عليه الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه وموجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وحسن حسنا وشرف شرفا فان قيد لفظ الاسم كان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ فيدخل فيه المعاني لكنها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مذكورا متقدما نحو فضرب الرقاب
او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب وقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل والمراد به الفعل ما يتضمن ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به نحو
عليه مثل تاديبا في قوله ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ويكون معنى الفعل مشتملا عليها وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهي مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهي مفعول به
لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل
على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد والحق ان الحد جامع مانع وقد
يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل والنوع ان دل

على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما النوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى
مغاير اللفظ لفعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا او حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على
السماع لا قياسا مثل اى بعض مثل نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا
وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا
اى جدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا
وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
معها وصرح بالحذف سماعا ما قيل عليه انهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وقال بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلي يحذف معه الفعل لزوما

قدوم قدم من العفو ولكن
زيد العفو المقدم ويكون
سنة من عمر

في مواضع

في مواضع متعددة منها أي من هذه المواضع موضع ما وقع أي المفعول المطلق وقع مثبتا
أو بعد اثباته لا نفيه فانه لو بعد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على الاسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه أو بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه أي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا أو انما
سرت سيرا لا يكون منه وانما قيد الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد بل كان مرفوعا على الخبرية أو وقع المفعول المطلق
مكررا أي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فانه يرد نحو دكت الارض دكا
دكا وانما تبع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
أي تسير سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي واما ورد هنا
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يستقيم للنكرة والمعرفة والمراد بوقوعه المبتدأ ولا
ما يشبهه من فعله أو المفرد والمضاف وانما انت سيرا أي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي
وزيد سيرا سيرا أي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها أي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل أو الى المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيله بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد أي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن أو الفداء ففصل الله سبحانه
هذا الغرض المحتمل بقوله فاما منا بعد واما فداء أي اما تمنون منا بعد الشد واما

تقدر و ن فداء ومنها اى ثلث المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى
لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه بل حكاية
اى ما لكونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء وعلم
علم الفقهاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار على صاحبه اى على ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز
به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوتا
اى يصوت صوت حمار من صفات الشيء شيئا صوتا ثم صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على الاسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت بزيد فاذا
له صراخ صراخ الثكلى اى بصوت صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من الثلث المواضع
ما وقع اى موضع مفعوله مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لتلك الجملة غيره اى غير
المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف وهو لا محتمل له سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
ومنها اى ومن الثلث المواضع ما وقع مضمون جملة لها اى لتلك الجملة محتمل غيره
اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهو قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ولهذا

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد الغير لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه ويغاير من حيث هو محتمل للجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف لا احتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر
ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع غيره وهو الكذب وعلى هذا
ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى
يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا
وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصل لب
لك البابين اي اقيم بخدمتك باقامة اقامة ولا ابرح من مكاني انا مقيم في متابعتك
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد
ومن هذا الباب سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد في جواب لبيك الا ان
سعد يتعدى بنفسه المفعول به هو ما وقع اي مفهوم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر
اكتفى بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الاربعة الباقية فانه ليس في واحد منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة

او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل بل
بشكل مثل اخرج زيد نهر فانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل اعني المعتبر
اسناد الفعل اليه فان خصوصه ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الثاني
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل
فيه لحق الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما او متأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه حبيبي
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن
مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا لحذف
الفعل للقرينة المقالية الواقعة في السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى يريد مكة لحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح ~~نحو الحمد لله الحميد~~ او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى
الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصود
على السماع لا قياسي وهي امثلة محدودة مسموعة لا يقاس عليها امثلة امرءا نحو امرءا
ونفسه اى اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا معمورا لا خرابا واهلا
اى اقارب لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض لانها
نزلت

اولا فاعله الغير عندنا

اتاني زيد الفاسق الخبيث اى اذم
ونحو مررت بزيد المسكين نصبا اى ارحم

صح نحو الحمد لله الحميد
اى اعني

[illegible]

نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وتقدير ذلك نادى حكم من تهلكى ابا له بلاف المندوب لانه المتفجع عليه واذا دخل حرف النداء عليه بحرف التفجع عليه لا النشئ بل منزلة المنادى وتقدير ذلك يخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وغير حكم فان المندوب ليس كما قال بعضهم منادى ومطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فا لا دخل دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الحكم من كلام سيبويه ايضا انه دخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين اى المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا بمعنى الا يا قوم اسجدوا واعراب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا او ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة الحرف عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى المذهبين لا يكون من هذا الباب او مما انتصب المفعول به على واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى وكم

بيان البناء لخفض والفتح على النصب لعلمهما بالنسبة الى النصب والطلب اختصارا ببيان النصب
بقوله وينصب ما سواها اى على ما يرفع به اى على الضمة والالف والواو التى يرفع به المنادى يعنى
صورة النداء اى لفظا مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا مشبها بمضاف وهو كل اسم لا
يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا ودلالة لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وحذف الكاف لئلا يلتبس لفظا ومعنى ونما المنادى لان الاسم لا يبنى الا
لمشابهة الحرف اصلا على ما بين لمشابهة الاسم المبنى نحو يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون
مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخل وقت الاستغاثة
وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالنداء [illegible] نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم فانه لو لم يفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس لان [illegible]
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام تجرها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت لام المعطوف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام [illegible]
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة و[illegible] بنائه كانت
مشابهته الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته الحرف فاعرب [illegible]

اذ اللام المستغاث له
مجرور دائما على الاصل
[illegible]

بفتح لامه

قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب او التهديد والاستغاثة فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي وكذا
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك وانما لم يذكرهما لصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
عليهما واجيب بان كلامه في هذين القسمين لام الاستغاثة لان المهدد كانه يستغيث بالمهدد [illegible]
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته ولام التعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتعجب
منه التعجب ويتلذذ منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره الشيخ في الايضاح وهو
ان المنادى فيه ليس هو الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او
يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى في تقدير
كسر اللام خاص وما في [illegible] الا للاستغناء عما يقتضيه لانها كما صرح به فيما سبق
وبفتحها اي ويبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها او لحاق الاستغاثة به لانه لاقتضاء الالف فتح
ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جره والالف فتحه فبين اثريهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا مثل
دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما ينافيه مفقود عنه
وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة مثل يا رجلا [illegible] اي رجلا غير معين وهذا لو ثبت منصوب رجلا لا معينا

اذ كان

لا لانه منصوب لا لانه غير المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ظريفا فلم يورد لنا لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يسر تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله لما يمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة هذه
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اي
تقييد المنادى بالمبني احتراز عن المعرب فان توابعه تابعة للفظ فقط وتقييد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرو لاحمر ولان المتبوع مبني على الفتح وتقييد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية ويجب ان لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردا حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او
مشتبها به المضاف فانهما لما انتفت عنهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الا في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان

لكونه مبني لان توابع منادى

كرر والعطف

كلمة والمعطوف بحرف الممتنع دخولها عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف غير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما حكمه كما سيجيء ترفع حملا على لفظ الكلم او المقدر لان
بناء المنادى المبني عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله
لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما
اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير المباشرة حرف النداء وهي الضمة
او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشر حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المنادى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية

التبعية برد

تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثلا يا تميم كلهم او كلكم للتأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا
يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لانه لا يمتنع دخولها على المضاف والمضاف ...
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه اي
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اي ما يكون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او المضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو
ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم
اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ
عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد من التاء او
ما هو بمعناه اعني ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر ... الا العلم
يختار فتحه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كونه وذلك الابن مضافا الى
علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به
لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى العلم مع هذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاعرابية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام قيل

ايها

صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة ففي الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
واما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى
عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد وتيم في جاز الفتح مكان النصب على ان
يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد التيمي ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم يحذرهم عمر
ان يهجوه فيلقينكم في سوء عمله مكرهه من قبل بعضهم اجابته واياهم والمنادى المضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاطها اليكتفا
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا مناي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذا
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المنادى عنه يقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص للمقصود وبعضهم من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقوله في هذا الوجه وان كانا يقعان
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكنه لا يقعان في كل منادى كذلك بل انما غلبا عليه لان ما فيه ياء المتكلم
واشتهرنا بالبدل الشهرة على الياء المفتوحة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدة ويا مدة وقد جا
شاذا في المنادى يا غلام اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون مثل المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في ما وراءهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما في
مضاف ما اضيف الى ياء المتكلم من وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما وفي كلامهم

كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتا مع كسرها
اي حال كون التا مفتوحة على وفق حركة اليا ومكسورة لمناسبة اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ
ويا امتُ لاجرائها مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لندرته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التا
جمعا بين العوضين دون يا ابتي فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن جمع بين العوض والمعوض
عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الاب ايضا فانهم يقولون بنت عم وبنت ام
على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام و
يا ابن عم بحذف اليا والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه
اخر شاذ في المضاف الى يا المتكلم يا ابن ام يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم ايضا مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم مطلقا اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور ثلثة احدها
عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف

حذفه بعد ضمة وفي يا كرزان بالكسرة بواو وبجر بعد فتحة وقد يبدل مد للتنديل اي وندبه
المنادى المضموم على الاستعمال الا تا اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله في
حكم نفسه وحكم الصحيح فيقال يا ثمو بالضم فان اسم غير معتنه بنفسه مضموم وياتي بانه لما جانب
اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلم يجز فكتبت يا وكسرة ما قبلها كما في ادل و يا كرزان
جعل جا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الحركة لو ما قبلها
ما قبلها ويناسب ان واسعة العرب صيغة الندا يعني يا خاصة في المندوب لانه يدل على ندبا
لكونه يشبهها صيغتها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وتحكي
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما يا او ما المتفجع عليه عدما ما
يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا انما يتفجع على وجوده
لشدة تعب المتفجع عليه لشدة ما لحقه من مصيبة و وجع والاول الا حق للنادب لفقد الميت
لكن شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا كثيرا لشهرته وامتيازه عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا
انه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثله
حكمه يعني اذا وقع المندوب على قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بضم واذا كان مضافا او مشبها به
نصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لئلا يرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد

الصوت بالمد

الصوت الفم في الندبة كان حقت المبنى الناس وذلك يغلط عند زيادة
الف بغير علامة الى حرفه او باسم حركة البنا اعادها فيما بعد الذات فعل
الوقف لبيانها ولا يندب منهم المندوب بتعذر النادب بمعرفته في ندبته
المتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص اشتغل
الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فلم
يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة واتم في اللفظ انقص من اتصال المضاف بالمضاف اليه لا انه اتم منه من جهة المعنى لانهما
بالذات فان الطويل هو عين زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
انه طاف مناع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مضافا مع اسم الجنس ونعته به فان كان نكرة قبل النداء
كان تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ولا مع الاشارة اي ولا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
بتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذه المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بعد عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم

المندوب

اخر المندوب في كسرة او ضمة
كما اذا ندبت مندوبة غلامي
فلتقل في غلامك وا غلامكيه
غلامكاه لالتباسه بندبة غلام
المخاطب واذا ندبت ندبة غلام
جماعة المخاطبين قلت واغلامكموه
اذ لو الحقها ثم تقل غلامكماه لالتباسه
بندبة غلام المخاطبين نحو رجان

المجرور بالجر عليه ومنصوب بالنائب عنه [illegible] فعلا مضمر يفسره ما بعده او يرتبه

يعني ان الفعل المضمر الناصب لزيد في نحو زيدا مررت به منصوب المحل فان الاول [illegible] مفعول به لمضمر

منصوب المحل الموجود معنى بجاوزت [illegible] في نحو زيدا مررت به واهنت فانه مفسر [illegible]

الثاني في نحو زيدا حبست عليه فان [illegible] الفعل [illegible] بمعنى لازم [illegible] فانه مفسر [illegible]

او حبست عليه ثم اعلم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما ان يجب

او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران ولما [illegible]

اشار للمختار فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء [illegible] لكونه مبتدا

لان تجرده عن العوامل اللفظية قرينة [illegible] بالابتداء [illegible]

عدم [illegible] فلا [illegible] قرينة [illegible] خلاف الرفع بخلاف النصب لان قرينتي [illegible] فيهما

متساويان لان وجود [illegible] سلامة [illegible] قرينة [illegible] للنصب [illegible]

قرينة [illegible] الرفع بسلامته عن الحذف [illegible] او [illegible] وجود القرينة

المرجحة [illegible] ولكن يكون [illegible] المرجحة للرفع [illegible] القرينة

[illegible] الا ان [illegible] الاسم مع [illegible] ان [illegible] الفعل

[illegible] القوم وانا زيد [illegible]

على الفعلية قرينة النصب [illegible] اما قرينة الرفع وهي [illegible] الاتفاق

[illegible] الابتداء [illegible] علمه [illegible] الفعلية فانه [illegible]

مع [illegible] بالسلامة عن الحذف [illegible] الرفع [illegible] اذا

[illegible] فان المختار هو النصب فان الرفع

يقتضي [illegible] ولا [illegible]

[illegible]

اي من مرتب الثاني وفي هذا [illegible] القياس [illegible] فانه مفسر

قوله

دا الاسم المذكور نصبها جابه في او شرطه من الرفع الراجح فاذا زيدا ضربته
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يليها الا الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بعض الشروح من ان اذا المفاجاة يلزمها بعدها الاسمية فالمراد بلزوم
الاسمية غالبة وقوعها بعدها فلا تنافي ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة عليها الجملة فعلية وجه لمراعاة التناسب اي
لمراعاة التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو قام زيد وعمرا اكرمته ويجب رفع الاسم بعد اذا وان وليها ... والاولى
من هذه الجملة اذ هي ما لها محل من الاعراب ولا ريب من العطف على العامل والا
يقع الاسم المذكور بعد لم وما ولن لا يخالف بدلكونه من عمولها نحو زيد ضربته
والا نفي ما ضربته وان زيد ضربته الا او ما ونحو حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال وبعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
نحو من زيد الذي ضرب له بخلاف حرف الاستفهام لا يستعمل مثل قول زيد ضربته فانه
يجب فان الاستفهام انما لاقتضائه الفعل الفعل لانه يجوز ... في الاصل
فلا يكون نصبه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي مقابل الامر والنهي بعده وموضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه انما اختير في
هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور لان هذه المواضع مواضع
الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل بتقديره ولذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف

الى الكلام كما يقول او تقول فيها كتابة فقالهم ولما كانت صفة لشيء مع انه خلاف ما

الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب

فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف اعمالهم

مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار

والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل

المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء

اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحتالوا

لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار

الى ما يحتالوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ

كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطة بالشرط لئلا يتعلق بينه الجزاء وهذا

الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع الفعل المذكور يعمل على ما قبله فتعين

فيه الرفع والا فجملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف

المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم

بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده اي المبرد سببية

اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل الفاء زائدة او التفسير ومع الجملة لا تعمل في

جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا بد خارج الضابطة فتعين الرفع والا

اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين لئن تكون داخلة تحت

الضابطة

المنابلة فالمحتاج فيها النصب واختيار النصب بالمثال لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من حمل الفاء بمعنى الشرط وجعل الاية

بحث التحذير

جملتين لتعين النوع الرابع من بيان المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول او اسم عمل
فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر تحذيرا
فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر
مكررا له اي وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك من تحذف مثال الاول نحو تحذير
معناه ابعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربها بالعصا وبعد حذف الارنب نفسك ومثال التحذير
المحذر منه الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك
تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي نوع الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول نوعيه غير صحيح لانه اي اتق يثبت
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق اعلى بعداه فلا بد
ان يقدر بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك لما
يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل انه
الاسد اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك

فانه ابقی تحذیر واجیب بانه تابع للتحذیر والتوابع خارجة عن المحدود بدلیل ذکرها
فیما بعد وتقول فی قسمی النوع الاول ایاک من الاسد کما کنت تقول ایاک والا
ومن ان تحذف کما کنت تقول ایاک وان تحذف وتقول فی المثال الاخیر ایاک
ان تحذف بتقدیر من ای ایاک من ان تحذف لان تحذف حرف الجر عن ان وان
قیاس مستمر ولا تقول فی المثال الاول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من وشذوذ
مع غیر ان وان فان قلت فلیکن بتقدیر العاطف قلنا حذف العاطف اشذ
شذوذا لان حذف حرف الجر قیاس مع ان وان شاذ کثیر فی غیرهما واما حذف
العاطف فلم یثبت الا نادرا المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل ای حدث مذکور
تضمنا ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه کذلک او مطابقة اذا کان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فیه فعل شامل اسمی الزمان والمکان کلیهما فانه لا یخلو
زمان او مکان عن ان یفعل فیهما فعل سواء ذکر الفعل الذی فعل فیهما او لا وقوله
مذکور خرج به ما لا یذکر فعل فعل فیه نحو یوم الجمعة یوم طیب فانه وان کان
فعل فیه فعل لا محالة لکنه لیس بمذکور لکن بقی مثل شهدت یوم الجمعة داخلا
فیه فان یوم الجمعة یصدق علیه انه فعل فیه فعل مذکور فان شهود یوم الجمعة لا
یکون الا یوم الجمعة فلو اعتبر فی التعریف قید الحیثیة ای المفعول فیه ما فعل فیه
فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور یخرج مثل هذا المثال منه فان ذکر
یوم الجمعة فیه لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه وقع علیه فعل
مذکور ولا یخفی انه علی تقدیر اعتبار قید الحیثیة لا احتیاج الی قوله مذکور الا
لزیادة تصویر المعرف وقوله من زمان او مکان بیان الموصولة او الموصوفة اشارة
الی قسمی المفعول فیه وتمهید لبیان حکم کل منهما وهو ای المفعول فیه ضربان ما
یظهر فیه فی وهو مجرور بها وما یقدر فیه فی وهو منصوب بتقدیر فی وهذا

ولیس صلاح

[illegible] در روز سه شنبه [illegible] شهر صفر المظفر [illegible]

خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص
حيث جعل المجرور بها ايضا مفعول فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه   لذلك
تقدير في اذا لو تلفظ بها يجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك التقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا وافطرت اليوم فنصبه وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير   المكان
في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما فلما لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف الكائنة لها بنفسها حمل عليه اي على المكان المبهم المفسر   قال
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي
لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي
بعض النسخ لابهامها لما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان
كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا
لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته
في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه في الاصل والاصل استعمال الجر فيه
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه

[illegible]

الا بعد تمام معناه ولا شك انه من الحروف التي لا يتم بها معنى الا بعد تمام معناه
مطلب المفعول فيه الا انك تقول قد تمت الدار في الدار الفاضلة الا ان [illegible]
ومعلوم ان الا انك تقول نصب الظرف انما هو بتقدير في [illegible]
[illegible] في الدار [illegible]
[illegible] في الدار [illegible] في الدار ومعنى الدخول بالانتقال الى الدار
لا يجوز ان تقول دخلت في الدار [illegible] الدخول الانتقال الى [illegible]
[illegible] الافعال [illegible] التي [illegible] فلا يكون الدار [illegible]
وقوله [illegible] الاستعمال [illegible] استعمال [illegible]
[illegible] استعمال [illegible] استعمال [illegible]
[illegible] يوم الجمعة [illegible]
ومتى [illegible] يوم الجمعة [illegible] يوم الجمعة
والتفصيل [illegible] المفعول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المفعول الذي [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
[illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible]
التاويل [illegible] المفعول [illegible]

بسبب وجوده فعل [illegible] القعود فان القعود انما وقع بسبب [illegible] فاذا كان
المفعول له [illegible] الا في [illegible] الفعل المعلل [illegible] الا انا [illegible]
فانه [illegible] المفعول له [illegible] الزجاج [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] بالنصب [illegible] الفعول [illegible]
[illegible] الزجاج [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الاكرام [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible] تقدير [illegible]
[illegible] اللام [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] اللام [illegible] الذين [illegible]
[illegible] تقدير اللام [illegible]
من [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الحاجة اليه [illegible]
من الافعال [illegible] الفاعل
لا [illegible] اللام [illegible] اذا كان [illegible]
اذا كان [illegible] الفعل المعلل [illegible] فاعله [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] فان [illegible]

والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض
زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا كان لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك
بذلك امس وانما اشترط هذا الشرط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه
اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه
او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور فيه
راجع الى اللام وامتنع عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي مذهب
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا يرجع الى المصدر والضمير المجرور للموصول
مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول
فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل وانا دمته اياه سواء كان ذلك فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا او معنى كما لنا ابن يذكر

او معنى

او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل
مشاركة له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون
المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او
معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخص
واصلها او العطف التى فيها معنى الجمع تناسب معنى المعية فان كان اى وجد
الفعل اى ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اى لم يحل العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرو الوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ثم لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنا اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع العطف تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما حيث علمل يجي عملت
لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطفه على
الشان لان السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكم بانه
بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو

ما يصنع زيد وعمرو وقال الشارح ان الفاعل ... في ... وهي بيان
هيئة الفاعل او المفعول به من حيث هو فاعل او مفعول به كما في جاءني زيد راكبا فيخرج
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة
غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج نعت
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول لكن لا من حيث هو فاعل
او مفعول وهذا التحديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضربت زيدا
عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظا وقع لفظا عنه
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام و
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه اي الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا او ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل
نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه وكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
ان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال

عن المفعول ما لم يسم

عن المفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل أو يبيّن
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول
لدخول ما وقع في الاسم المضاف إليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة
فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما الملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوي لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الإشارة أو التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك أنهما إنما يقصدهما المتكلم
الاخبار بهما عن نفسه حتى يتقدر في نظم الكلام أشير أو أنبه ويصير زيد به مفعولا
بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى أشير أو أنبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع
القائم حالا لأنه مفعول لا لفظته وعاملها أي عامل الحال إما الفعل الملفوظ أو
المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرا بالفعل
أو شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل أو كاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا أو معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما والأمر كالنداء والتمني
والترجي والتنبيه في نحو يا زيد قائما وليت عندنا عمر قائما ولعله في الدار قائما
وكأنه أسد صائلا وشرطها أي شرط الحال أن تكون نكرة لكونها جارية في الحقيقة
عن ذي الحال وحق الخبر أن يكون نكرة ولأن النكرة أصل والغرض وهو تقييد

مقدار الكلام

المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض ولكن يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها ان يكون
صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي لكنها ما بيان ذلك ان
موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مخصصة غير الصفة بالاستغراق نحو قوله تعالى فيها يفرق كل
امر حكيم امرا من عندنا انا ... من كل ... في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا بعد النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او
متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون الحال بغير هذه
الامور وهو غالب موارد وقوع الحال وكثرتها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا
القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط يكون صاحبها معرفة حتى
غالبية كون صاحبها معرفة تنتبه من تخلفه في بعض الموارد تنافي الشرطية ويحتاج الى
تعيين الكلام عن ظاهره ويجعل غالبا وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله و
شرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان
المراد بالارسال البعث والتخلية بين الاتن وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على
لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض و
يدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن ...
...
وجمله ونحو مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط
كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك

الحال من منفرد وحده اى انفراده يجب تقديمها عليه لئلا تلتبس بالصفة وحقت حالا

نعني المتقادم منصوبة على الصفة منه وبها انما انتصب على موضع النكرة

اى متعلقه منفردا ويجب تقديمه فالاول ولئلا تلتبس بالصفة في النصب نكرة كان حسن

الوجه فيه وقوع الصفة في حق المعرفة نكرة فانه ان كان صاحبها اى صاحب الحال النكرة معينة

لم يكن بينهما مناسبة تقتضي التقدم ولم يكن الاشتراك بينهما في معرفة نحو

جاءني رجل وشبهه راكبين يجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها النكرة

النكرة تتقدم بها لانها في المعنى مسند وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب مثل

قولنا ضربت رجلا راكبا ثم تقدمت في بابه المنصوب وان لم تلتبس لم [illegible] الاول ابتداء

اى الحال الجامد مثل زيد قائما وقاعد على العامل المعنوي تقدم فتجامل

العامل المعنوي وشابهه وقعت بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما اشبهه مثل

اما بمعنى [illegible] في الحال فعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم

العامل المعنوي اتفاقا فاتى لكونه خلافا لما ادعاه ان العامل لها الظرف او شبهه وخلافا للكوفيين

اما اذا كان الاسم معناه اللازم بسببه العامل في الحال الاخفش يشترط تقدم المبتدأ على الخبر نحو زيد

قائما في الدار اما المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في

الدار اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان منها بالاتفاق

لانه من بعض الظروف لان الظرف يتقدم على العامل المعنوي للتوسع في الظروف

اى الحال لا يتقدم عليه اذا لم يكن الظرف وذلك العامل المعنوي بعجابة ولا

العامل المعنوي كما هو الغرض من كلامه فانه لا يتقدم على [illegible] لا يتقدم حال

العامل المعنوي لكن لا يتقدم على المجرور ان كان مجرورها بالاضافة او بحرف

جر فان كان مجرورها بالاضافة فلم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني

الكتاب مما نسبته وذلك لان الحال تابع وفرع للذي الحال والمضاف اليه

ت

في نسخه

لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي
المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد و
قد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما
خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من
دخول لفظة قد المقربة للزمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه لكون لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا انه مظنة انه ماض بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه ويقارنه وهذا بخلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يجيزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كان ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد وقد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما الكوفيا
حذف قد فيتوجه باول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستغنائها بالنفي بلا قاطع فيحتمل ان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع في
السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وتقول مهديا لمن قال اسافر راشدا وحالا بعد حال او مقالية كقولك

راكبا لمن قال

وركبانا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مضمون التي لا تنتقل
من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر
اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح اي المقدر اعتقد
ان يقدر عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة يحيى
اي مؤكدة لمضمون جملة اسمية عقد من جزئين اسمين كالعامل في قوله تعالى وارسلناك سلمان
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
عن فاعل شهد ولا بد فيها من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين
لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون محذوفا نحو صالح
الله شاهدا قائما بالقسط التمييز هو الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
البدل ليس في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام في شيء بل هو رفع المبهم والمراد من
المستقر الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت منه لكن المراد منه المتعرف الى افراده الكامل وهو الوضعي منصرف
واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قولك جارية يرفع الابهام من قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انما في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له كذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع

بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا
ابهام في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له و
المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن بعض ما اشكل مثل قولك ابو حفص
عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان فيه
اشتراك لفظي ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن
ذاته لا عن وصفه واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام ايضا لكن الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الالفاظ بعضها للذات وبعضها للصفات
ان الموضوع لمعنى معين بتمامه ما هو قائم لنفسه كالارض وبما هو اكثر منه كرجل وثوب
والابهام فيه الا من حيث ذاته او صفته فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه جنس العسل او
الخل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي واذا
اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة وحال فيقال رطل بغدادي
او بغداديا واذا اريد رفع ابهام الذات قيل رطلا زيتا فالتمييز يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت بخلاف الصفة والحال فانهما يرفعان الابهام عن الموصوف فيكون النعت ومقتضاه
صفتان لذاتها شانه الانقسام يتبع التمييز المذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب
زيد نفسا فانه في قوة طاب شيء منسوب الى زيد نفسا فنفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فيه فالاولى اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار وصفته له ذلك هو
ما يقدر به الشيء اي يعرف قدره ويبين فالاول اي في الغالب عدد والكثير اي رفع
الابهام عنه يقع في هذا النوع اي من المقدار لا ان ابهام المقدار اكثر فيما عدا
اما العدد في نحو عدد في نحو عشرون درهما وسيأتي ذكره في العدد وبيانه في باب العدد

د ذلك

واما في غيره اي في غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل ضرب للمن ونحو منوان سمنا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير في هذه الصورة المقدرات لان نحو عشرين درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بها المعدود والموزون و
المذروع والمقيس لا غيرها وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان بصدد التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم لا يضاف مع التنوين ونوني التثنية والجمع و
مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فتمام الاسم بهذه الاشياء [illegible] الفعل التام بالفاعل
شابهه كلها انما اشبهت الفعل التام [illegible] المفعول لو [illegible] بعد تمام الاسم كان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام تشبيها له بالفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف لما كانت في اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا
ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام [illegible] او مجموعا
ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول باعتبار جزئيه [illegible] عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف [illegible] الا ان يقصد الانواع
اي ما فوق النوع الواحد فيثنى [illegible] لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا على انواعه [illegible]
او جمع قبله في تفسير قصد الانواع باستثناء نظر لانه كما [illegible] جاز
للنوع جاز ان [illegible] للعدد [illegible] بان المراد بالانواع [illegible]
سوى كانت بالحقيقة [illegible] الكلية والشخصية ويجمع او [illegible] التمييز في غير الجنس المتماثل
في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبا او ثيابا اي كان المفرد المقدار ما يستوي ويتمايز

الاسماء التي تشتاق المنتسب ولا يرتفع ابهامه بالتمييز عنه اذ هو لجهة لو زيد ونحو
المقدر امر المنتسب المنسوب الى زيد فيدل التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون الا با
سواء كان نيتامنه او متعلقه ومتعلقه وفيما تبين المتعاقبتين ما يشتد بين وحدة التمييز
وتثنيته وجمعيته سواء كانت موافقة لما انتسب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء اولم يكن في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده
فعلى كلا التقديرين اذا قصد التمييز اورد مفردا وان قصد تثنيته اورد مثنى وحده
واذا قصد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع الا
اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعه لا يلزم ذلك
ذلك الجنس او يجمع بل ينبغي ان يؤتى به مفردا لصحة الاطلاق على القليل والكثير الا اذا قصد
الى تثنيته وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ ونحو
نحو طاب زيد علما وطاب الزيدين علمين والزيدون علوما اذا اريد انواع مختلفة علوما
من الزيدين والزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان
التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولي بها نحو كرم زيد رجلا فان صح كان هذا
في الجواز اذا كانت الصفة صفة له وطابقته في المطابقة لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور ادخل بموصوفيته فانا قيل طاب زيد والدا كان ابوه والده يحتمل ان يكون
والدا لا انه اسم نحو ابا ولطيفة الواو بمنزلة ... والصفة ... بمعنى الرابطة الى كانت الصفة
صفة لم يمنع مطابقته اباه ومطابقته اباه ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل والواو
على حذو كانت الصفة تتغير لوحدا بمطابقته اباه والمراد بالاتفاق في الافراد والتثنية والجمع ي
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة الضمير واحتملت الصفة المذكورة في حال الاسم لا يستقر

الى ثلاثة

المعنى الى الحال متحولة فارسًا اي من حيث انه فارس او الكون فارسًا لكن بزيادة
من في نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل نحو يحد التمييز ان يرا ذو التمييز
لا الحال وان المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح بالـ
الفروسية فيما هو من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسمًا تامًا
فلا يقال عندي درهمًا عشرون ولا زيتًا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل
مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح وفي
المذهب ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان فعلًا او شبه الفعل صريحًا او غير صريح لكونه من
حيث انه فاعل للفعل في المعنى نحو طاب زيد ابًا او طاب ابوه او فاعلًا للاناء او بدلًا
نحو تفجرت الارض عيونًا اي تفجرت عيون الارض او مفعولًا معنى نحو امتلأ الاناء ماء
او ملأت الملك والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو في معنى الفاعل وفيما
دونه ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من حيث انه
بل هو مفعول بالآن المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى من وقع الامتلاء للاناء ولو نسب الى
التمييز وقد يقع الابهام فيه للاجسام بين بقوله ماء فهو فاعل الماء الاناء والما
فاعل معنى وجد ذلك بعينه مثل قولك طاب زيد نجارة فان الطيب مع رفع الابهام مسند
منسوب الى زيد وهو النجارة فالفاعل في الحقيقة هو النجارة لا زيد وان كان الاسناد
الرفع اليه حقيقة دون النجارة مجاز ولعله بعد ذلك مع ما بين يسلم قاعدة تعم المشهور وهو
ان التمييز عن النسبة لما في الفاعل او المفعول او مضوا عن ان التمييز في هذا المثال وامثاله
فاعل ولا مفعول فلا يرد ذلك المادة حلافًا للمازني والمبرد فانهما جوزا ان تقدم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول فقط لان الفعل قوي العامل ولا الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر ونحوه من بعض الفعل لضعفها في العمل وتمسكا بقوله فيه وكذا
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسًا بالفراق تطيب على تقدير

رقاق

فاثبت الضمير في قطب فانه يجوز ان يكون ضمير الشأن للتذكير ويعود ضمير يتصبب الى
ويكون نفسا تميزا عن نسبة الطيب الى ما بعده وانما قال يتصبب لتذكير الضمير في
تطيب بضمير كالحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كالدالة اى وما كان السبب نفسا اى طيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقديره فانتبه ايضا على هذا الوجه بان يكون
فاثبت الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس حبيب تطيب
متكلف وتعسف بعيد قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه لغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيم
قسمه على قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته بخصوصه فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كالمستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو ما جاءني احد
الا زيدا واخوانه مثل ضربت القوم الا زيدا سواء كان ذلك التعدد ملفوظا به كما
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني القوم لكن
زيدا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كما في جاءني القوم الا زيدا اشارة الى القوم الخالية
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى حكمه في اعلم او لا
المصنف وجه تقسيمه كما عرفت ثم اتبعه بما هو بمنزلة له من تعريف قسميه اعنى المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج فلهذا لم يعرفه بالمجلد وربما الا حسنا
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وسواء غير الصفة يعني
وانما لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة فالان المستثنى الذي لا يذهل عنه في كلام موجب

حكم مستثنى

اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة بنا الى تقييد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لتخرج
نحو ضربت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء اما لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء ابدا او كان بعد
خلا وعدا ان بقي الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل ضربت الا يوم كذا فانه
منصوب وجوبا لا بالنصب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء تعلق
بالفعل او معناه تعلقا تاما بواسطة الا نسبة ما نسب اليه احدهما ويجيء بعد
تمام الكلام فيه شابه المفعول ومتى ما علمت لوقوعه بعد الا والمستثنى
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل
على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع عندهم منصوب عندهم ابدا وبه الا ان الابدال الاولى
يصح الابدال في المستثنى والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصح بطريق الرد به
اليمانية واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح
حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيجوزون فيه البدل وثانيهما ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فهم فيه ... ونحو ... لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ... فالمستثنى ... فلا يكون ...

أو كان بعد ما عدا وما خلا أي المستثنى منصوب أبدا وجوبا إذ الأفعال بعد عدا زيدا
عدا أي جاوز نحو جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا نحو خلا عمرا ونحو
القوم خلا زيدا وهذا لأنهما لازم يتعدى إلا بمعنى من نحو جاءت الدار
الأسماء بمعنى جاوز ومعنى فعلين بمعنى جاوز فعلين متعديين
نفسه والتي فعلهما المستثنى لا تقدير لأجل هذا في باب الاستثناء لكونهما
كذا في معنى المستثنى بإلا التي هي أم الباب وفاعلهما ضمير راجع إما إلى المصدر المفهوم
المتقدم أو إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل المتقدم عليه والتقدير جاءني القوم
عدا وخلا بعضهم زيدا أو جاوز بعضهم زيدا وهذا في قول المتقدم على أنه
بعضهم مع ما تقدم لكن لا شبه بالأدوات في باب الاستثناء في الأكثر أي
النصب فيهما إنما هو في الأكثر في الاستعمالات لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت
متعديان بمعنى جاوز وأجاز بعض الأئمة الجر بهما خلافا في جعلهما حرفي جر
إلا أن النصب فيهما أكثر أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أبدا وجوبا إذا كان
بعد ما عدا وما خلا لأن ما المصدرية مختصة بالأفعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا وتقديره خلو زيد ومجاوزتهم وهما النصب على الظرفية بتقدير مضاف
أي وقت خلوهم وخلو بعضهم من زيد أو وقت مجاوزتهم أو مجاوزة بعضهم
أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي مجاوزا بعضهم أو بعضهم عمرا
أو مجاوزا بعضهم أو بعضهم وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن ما زائدة
ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به ولم يثبت في الأكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء القوم لا يكون
بشرا وإنما يكون النصب واجبا بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم
إضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى الاسم الفاعل المفعول المذكور

أو إلى بعض المفهوم

فيهما

أعلم

او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية من ضمير
انه لا يتعين عمل هذه الاعمال الا ان المستثنى يستقل عنه المفرغ و[illegible]
الا وهي لا يتصرف فيهما او يجوز فيه ايضا المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل من المستثنى منه فيما بعد الا حال من [illegible] او حال كون
المستثنى واقعا في كلام غير تام [illegible] بعد ما [illegible] دون
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب [illegible] وجوبا كما [illegible]
احال انه قد ذكر المستثنى منه [illegible] لم يكن المستثنى منه [illegible]
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى [illegible]
المستثنى منه [illegible]
الا ملك بالرفع على البدلية والا ملكا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
اما بالنصب على البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء [illegible] وانما اختار
البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول الا انا
الا بالذات وبواسطة الا [illegible] بالبدل الاصالة [illegible]
العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر [illegible] منكر ويسمى
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه [illegible] المفرغ [illegible]
الشرك فيه [illegible] حال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب و
اشترط ذلك ليفيد فائدة تامة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربك المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربك كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح على [illegible] ثبت على سبيل
العموم نحو قولك [illegible] عند [illegible] الا [illegible] او يكون هناك

قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت
الا يوم كذا اي صمت الشهر الذي انت فيه الا يوم كذا الخميس مثلا يريد المتكلم [illegible] ايام [illegible] اذا
ايام الاسبوع اي الشهر ههنا في ذلك والقائل ان يقول كما استقام المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فيما ذكر استقام المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
الموجب ايضا في امثال الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا الاستثناء مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيرد
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من اهل
بلد معين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما بل ينبغي ان يكون كل واحد منهما
مع القرينة جائزا وبدونها مخالفا واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد منها في ذلك مما يكثر ويغلب
ولهذا اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد منها في ذلك فمما يقل في
المذكور وبيان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على تعين بعض من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم
ظهورها فيه في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين
كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامته ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا
على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على

ما عدا [illegible]

ما يمكن ان يكون بدلا منهما اما البدل فلعدم تحقق حملهما العام وحمل ما بعد الا على المستثنى
صفة لعلمك بانك قلت امكن ان يجعل فيه جميع الصفات لاصفة العام وعلى التقدير
يندرج في صورة استغراقه العموم ولا يخفى على المتفطن انه يمكن حمل هذه الصفات وبذلك
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستغراقية كما يقال الا قوله
ضرب الا زيد لانه لم يتصور فيه العموم بعارض ولا يتم منه المبالغة في قوله
على ما رأيت واذا تعذر البدل اي من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه على الموضع
اي يحمل على موضع المستثنى منه اما للحمل على المحل وعلى ما به الاماكن مثل ما جاءني من
احد الا زيد فانه مرفوع حملا على موضع احد المجرور ويحمل على اللفظ مثل لا احد فيها الا
في الدار الا عمرو وفعم ومرفوع حملا على موضع احد لا على لفظه ومثلها زيد شيئا الا
شيئا لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا الا منصوب حملا على اللفظ وقوله
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئا المستثنى قبل ما وصف
بما لا يلزم استثناء الشيء من نفسه فلا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يعتد
منه غير الشيء اولا وخص المستثنى بالذي يعتد به صفة غير الشيئية لكان اشتق ولعله
وانما تعذر البدل على اللفظ في هذه الامثلة لان من الاستغراقية لا تزاد في الا بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا باشتقاق النفي بالا لانها انما تزاد لتأكيد النفي ولا نفي بعد الا
فلو ابدل على اللفظ ويجعل ما بعد الا بدلا عن احد بالجر لكان في قوله ما جاءني من احد
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الثمرة في الاخيرة لا النافية للجنس لا يقدر على المستثنى
على اللفظ ويحمل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية التي
حصلت بكلمة لا وهي كالمنسلخة بالعامل فلا يتوهم من تقدير لا حقيقة او حكما وعامل
هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لاحتاج
من تقدير ما ليعمل فيه هذا العمل وما لا يقدر عاملة لا حقيقة ولا حكما الا لم يكن البدل الا

فانه في قوة تكرير العامل ولا عمل لالا اذ الكلي بدخوله على البدل منه فاعتبر تقدير حكمه اليه
ما الكونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعد اى بعد الا بتلك يعني بعد ما وان لا
مبطلا لانتقاض النفي بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر
ما بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد ومرفوع
بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيء وهذا الرفع باجزيته فان قلت الا احد وقد ا
محل لا من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر
حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل الا فيه يعني الان وقد ا
انتقض النفي بالا ابطل الا محل البعيد فانه لا دخل للعمل الا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع ان
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وقد تم انه من لعل
انه عمل ليس لفعليتها للنفي وتمام ما زيد لا شيء العكس جاز ليس زيد الا قائما بالنصب كان
ولذا انتقض نفيهما بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بالنصب على الحجازية فان عمل الا فيه
انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى بغير اى خبره بعد غير وسوى مع كسر
السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعدها
في الاكثر لكونها خبرا في اكثر استعمال لانهم واجاز بعضهم نصبها على الحال لتضمنها
معنى في وهو ما ايضا بين المستثنى وما انسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اى بغيره
عن ضربه لكونه لم ير بغيرهما في الاستثناء دون الصفة اذ لا يموج باعراب صوته كاعراب
المستثنى بالا في التفصيل المذكور فيما سبق وكانا للخبر المستثنى بالا فانه اشتملها الى اليه
اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها وكالاسماء الا
تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة:

ويلزم

ما يمكن الاستثناء كما حملت إلا على الصفة أي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل إلا على الصفة في المعنى

إلا إذا كانت أي إلا تابعة لجمع أي واقعة بعد جمع منكر فيجب أن يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا لكونه قد يكون مقدرا في غير نحو جاءني غير زيد ويجعله إلا أن مذكورا يكون

منكرا والنواسخ حال المابعد حال إرادة الاستثناء أو لأنه إذا في الإثبات مستثنى منه

مقدر فالتقول في المستثنى جاءني رجل إلا زيد والمنكر أعم من أن يكون جمعا لفظا كرجال

أو معنى كالقوم والرهط وأن يكون مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان إلا زيد منكرا

أي منكرا لا يعرف باللام حتى يراد به العهد أو الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير

الاستغراق وعلى تقدير أن يراد به الجماعة بكون زيد منهم فلا يتعذر فيه الاستثناء المتصل

أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يراد به الجماعة لم يكن زيد منهم فالاستثناء المنقطع

غير محصور والمحصور نوعان إما غير المستغرق نحو ما جاءني رجال أو رجال وإما بعض

معلوم العدد كقوله له علي عشرة دراهم أو عشرون درهما وإنما اشترط أن يكون غير محصور لأنه

لو كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء كما في

إلا زيدا جاءني وله علي عشرة إلا درهما وإنما يتعذر عند وجود هذه الشرائط الحمل إلا

على الصفة لتعذر الاستثناء عند وجودها فيصلح الحمل إلا على غير وإنما قلنا في هذا

الكلام أن إلا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء في

كونه جاءني مائة رجل إلا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال إلا أحدا وإلا زيدا

ولا لما ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت إليه في بيان حمل القاعدة كما في قوله تعالى لو كان فيهما

أي في السماء والأرض آلهة جمع إله وكان إلا الله ثابتا على عدد محصور إلا الله غير الله لفسدتا

أي لخرجتا عن الانتظام فإلا في الآية صفة لأنها تابعة لجمع منكر غير محصور هي آلهة وتعذر

الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء في الآية فتعين حمل

إلا على الاستثناء وبيانه لو حملت على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا

مستثنى

... محصور

وهذا البدل لا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله تعالى بمعنى ان يكون فيهما الهة مستثنى
منه عنها بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله اذا
لم يكن فيهما آلهة الا الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم التمانع وضعف حمل الا
غير في غير ان في غير جمع منكور غير محصور لعدم الاستثناء ومذهب جواز وقوع الا
صفة مع صحة الاستثناء قال الجوهري تقول ما اتاني احد الا زيد بان يكون الا زيد صفة وقيل
ان الشاعر تمسك بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان الفرقدان تعذر
الاستثناء منه ولا يجب ان يكون الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى به النصب
وحمل الاخ على الشذوذ والمنفي في البيت شذوذ ان اضمار احدهما وصف كل بعينه
والمثنى وصف المفرد بالمثنى والجمع وكلا فانه التمثيل لفظو فانه هما الفصل بالخبر بين الصفة و
وهو قليل واعراب سوى وسوا النصب على الظرفية اي بناء على الظرفية الا الذا ذلك
جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على الذهب ابن وهو قد
فيما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما تفعا
ونصابا اكثر متمسكين بقول الشاعر فان المسيسين فلما هو ان دلم ببق سوى العدوان
دناهم كما دانوا ويقع الاسم في سواء اذا خرج عن الظرفية ايم نحو ط تستكم بعده
فيقولون جاءني سواك ومثل هذا في استكمال الذي جعله شاهدا على الظرفية فيه نظر
بينكم بالنصب خبر كان ولعلها وستعرفها في نم تقول ان الثم هو السند بعدد طهام
بعد دخله كان وامثالها على المبتدا والخبر لان بعد السند اعتضاد ان يكون اسناده الى المبتدا
بعد دخلها اليها حاضرا ولا شك ان يذكر ليس بعد تعريف الاسم والخبر لان الاسناد
الواقع بين الجزئين لخبر المقدم على تعريفه لا يكون بعد دخلها لكونه قبله ولا يتقضى
بمثل كان زيد ابوه قائم فانه يقصد تعلق يضرب بقائم في هذين المثالين الخبر فعليه
ان دلالة عرضية ان يكون في نحو هذا النقض انما لا يبعد فيه تعلقا بحسب المعنى فيباد به تعليه

كان زيد يضرب ابوه ونحو

كما سبق الان شاء الله

كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها مثل كان زيد قائما وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها
كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر و
لكنه يتقدم على اسمها لكونه معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لاحتمال
تساويهما في الإعراب فلا يلتبس أحدهما بالآخر وذلك أن كان الإعراب فيهما أي في أحدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ وخبره فإنه لا يعرف فيهما الترجيح
للقرينة لأن اتحادهما بالإعراب قرينة رافعة للبس وكذا إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها
جميعا والقرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله أي عامل خبر
كان وهو كان لأن خبر كان واجب فيها لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان وإنما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجوز
في مثلها أي في مثل هذه الصورة وهي أن يجيء بعد إن اسم ثم فاء بعده اسم أربعة أوجه نصب
الأول ورفع الثاني وهو أقواها أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما أي إن خيرا
فخيرا أي إن كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ورفعهما أي إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الأول أي إن خير فخيرا أي إن كان في عمله خير فجزاؤه يكون خيرا وهو أضعف الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف أي حذف عامله وهو كان في مثل أما أنت منطلقا
انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فالأصل أما أنت لأن كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلبت الضمير منفصلا وزيدت لفظة ما بعد أن في موضع
كان عوضا عنها وأدغمت النون في الميم وأبقي الخبر على حاله فصار أما أنت منطلقا انطلقت
وهذا تقدير فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالتقدير إن كنت منطلقا انطلقت فيحمل
ما نحن فيه على الأول لعدم الحذف في اللام إذ لا لام فيه فيما نحن فيه لأنه اسم إن
وأخواتها وسيعتها هو المسند إليه بعد دخولها أي دخول إن أو
أحد أخواتها مثل إن زيدا قائم وبما عرفت من معنى المبتدأ ... سبق أنه ...

الرفع والنصب على حكم النصب

نحو إن خيرا فخير

عليه

ولا قوة الا بالله اما الفتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
زيدت لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لانه مبني على حركة كما
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قائل
ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويحتمل الامران فيهما ايضا والخامس رفع
الاول على انه اسم لا العاملة عمل ليس وهو ضعيف فانه عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
على ان تكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لا لكونها عاملة
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لانه شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد تحصل هنا والغالب ان
ليس لغاية الاسمين بعدها في التركيب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله متعلقا بهما وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تبقى على ما كانت عليه من الاعراب والبناء الا انما لا يبقى
عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى همزة الاستفهام الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
نحو الا رجل في الدار او الاستفهام مع التمني اما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر ان حال الا
في العرض كما قبل الهمزة بل ذكره النحاة وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال
هذا خطأ لانها اذا كانت للعرض كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه من حيث الا رجلا
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام لكنه
حرف موضوع للتمني بنفسه كانه قال اللهم ارزقني رجلا نحو هل من رجل يدلني ولذلك

دون وجه

دونه وهو عند يونس لان الذي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني كان الواجب
الارجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني كانعتاً سميناً الموجب جاز فيه
لا غلام رجل ظريفاً في الدار الاول بالرفع صفة للنعت اي الثاني وما بعده اخره انه مثل لا
رجل ظريف كريم في الدار مفرداً حال من ضمير يبني والعامل فيه يبني لجرانه من مثل لا رجل
يليه حال بعد حال وصفة مفرداً احترازاً عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد
يليه يغني عن الاول مبني على الفتح حملاً على المنعوت لما ان الاتحاد بينهما في الاتصال
اليه في النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه يبني على الفتح بالعامل لا بانه
فانه المذكور سابقاً فلا يرد انه اذا كان المبني وبنيه على الفتح ثم جيء بنعت لا يكون بناؤه على الفتح
مثل لا ماء ماء بارداً مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان بارداً في هذا المثال
نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً للمتبوع فلم يكن مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوع تماماً في الاعراب دون البناء رفعاً حملاً على
محله البعيد ونصباً حملاً على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفاً بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
رفعاً حملاً على محل البعيد ونصباً حملاً على اللفظ المحل القريب وقد تقدمها فاتقنه في
فوائد الهندية والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكرراً في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة مثله جائز فيه بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوباً وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لضعفه المفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على التقدير لا كثيراً
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابناً في قول الشاعر ولا اب وابناً مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع الا نعتهم مبنياً لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم النعت

او لان المبني باردله بعد اسم انكره
سابقاً نحو ازار

كذا في الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له ان كان تركيب يجي فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس اللام

الاضافة ولم يرتفع لم وان لان للاسم احكام الاضافة من اثبات الالف نحو لا اب وحذف النون نحو

غلامين جائز يعني ان الاصل في مثلهما من هذين التركيبين ان يقع لا اب له ولا غلامين له فيكون كل

منهما مبنيا على ما ينصب به ما دام مع المجرور خبرا لهما وقد جاء عن العرب مثل لا ابا له ولا غلامي له

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي

الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات

الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا في هذين

باظهار اللام بينه وبين ما بعده له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف

يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له انما جاء لمشاركته اي مشاركة

التركيبين له اي للمثل المشتمل على الاضافة تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بما

اي بتركيب يشتمل على الاضافة [illegible] له او مثله ان يعني ما يشتمل على الاضافة وهو [illegible]

في بعض الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي تام مما يفهم من [illegible]

ومن ثم اي ومن اجل ان مثل هذين التركيبين انما هي تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى

لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من الاضافة ان [illegible]

اما جوابا له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار ولا يعلم هنا ثبوت [illegible]

فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب مضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس

اي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى اذ المقصود منهما [illegible] لو قدر الاضافة

وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج

فقد يوجد هذا المعنى بعينه في تقدير الاضافة [illegible] فلانه عند هذه

التركيب لو قدر الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا الانتفاء يقتضي [illegible] الاباه

ولا غلاميه موجود واما انا ابا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود.

مشاركته اي لمشاركة [illegible]

٢٥ بين تركيبه لا ابا [illegible]

يشتمل على الاضافة [illegible]

مراية العلوم

ر ابيه المعلوم او غلامين المعلومين خلافا لس والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين مذهب
س والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم الاسم بعد لا ما عرفت وقد يحذف اسم لا
حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ويحذف الاسم مع وجود خبرها لا يكون [illegible]
لا كزيد انه جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون زيدا اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما او دخول احدهما
او خبره خبرها ولا بتاكيد اسميته اسمهما لانه لغة حجازية وخص خبريه بالذكر لان عملهما
وعمل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر بالنسبة الى الخبر فجعله خبرا لهما انما هو في لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون خبرا لهما ولا اسما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء بها القرآن
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل
انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد بعد لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو
ما قائم زيد بطل العمل اي عملها ان كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت
ان فلان ما [illegible] ضعفه لشبهه بليس فلما فصل بينهما لم تعمل واما اذا انتقض النفي
بالا فلان عملها النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم خبرها فلتصرفه فيه مع ضعفها
في العمل واذا عطف على خبرهما بموجب بكلمة [illegible] فيه لا يجاب بعد النفي
هو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو قائما لكن قاعد [illegible]
لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي والمجرور [illegible]

التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا وانما اطلقنا
الاسم على علم المضاف اليه ليكون علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بعضه مجرورا كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا للتام من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على
اسم منه او مما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل عجبت من ضرب زيد وكفى بالله شهيدا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو
المصطلح المشهور بينهم وقد صرح في ذلك الى هذا حيث اطلق المضاف اليه على المجرور بحرف
الجر لفظا بقوله كل اسم حقيقة وكالمشتمل على الجمل التي يضاف اليها في يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها بها
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون التقدير مرادا
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه
ان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير
اي تقدير الحرف الجار شرطه اي شرط المضاف ان يكون اسما او نحو كان فعلا الا بذلك يتلفظ بالحرف نحو
مررت بزيد مجردا اي منتزعا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجل الاضافة
الاضافة لان التنوين والنون دليل على تمام ما هي فيه فلما اريد ان يمزج الكلمتين مزجا يجعلهما
الاولى الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذف ان ليتصلا تمام اتصال وتمو ما
الثانية ثم المتبادر من هذا التعريف بالنظر الى الكلام المتقدم حيث ليس قال على تقدير حرف
الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في
النحو والتصريح في شرحه له ان التقسيم للاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
جر لكنها تبنى تقدير حرف الجر بالاضافة ولا في شرحه لم يتعرض له في شرحه ولا في سائر تصنيفاته
اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد في اضافتها

الى اضافتها

لانا علمنا مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه لرفع
التمييز فانه في اسناد الحسن الى زيد ابهاما لانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد
الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ (وهي) اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة
الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل
الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهي) اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى
اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه
اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا وحينئذ فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في
الا فبمعنى اللام وان لم يكن مباينا [illegible] كاحد اليوم فالاضافة على تقدير من [illegible]
اما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام ولما اخص من وجه
المضاف اليه او مساو له ايضا فالاضافة بمعنى من والاظهر انه بمعنى اللام كاضافة خاتم الى فضة فيعتبر من
اللام كما يقال فضة خاتم [illegible] من فضة خاتم والعلماء انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولهم يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من
المضافات الاضافية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة [illegible] كل واحد [illegible] ان يكون الاضافة

نحو غلام زيد فان زيد ليس للغلام صادق عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى

نحو بعض الخاتم حديد وبعض الخاتم [illegible] وبعض الحديد ليس بخاتم

واضافة الخاتم الى الفضة [illegible] الى خاتم يعني [illegible]

بمعنى في قليلة في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوا الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب وقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة لان هيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر لامر معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقع جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافية موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام
في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في كون غير ومثل
في اضافتهما لا يفيد التعريف اذا كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا اذا كان
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف
اليه مثلا اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة مثلا في جاءني مثلك كان معرفة اذا
قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امرأة وقل الاشتراك فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
عن التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل احدا من جملة من يسمى

بذلك

بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة عند الاضافة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة
جردت من التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا للحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
بين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما الحكم
جوز هذا دون ذلك قيل لا نم ان في الامثلة تعريف المعرف بل فيها نقل التعريف
من التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف العلمية كانها صارت
علاما لم يبق فيها الاشارة المعلومة بها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل
تعريف بتعريف وما اجاز الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد والمعرف باللام
المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت عن الفصحاء ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والرسوم البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فحمل على البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو
غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد
وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان تسقط بعض الحروف
ملاحظة العقل بانها انما تسقط من اللفظ لا من المعنى ولذا كان يطلبه قبل الاضافة والتخفيف
في اللفظ اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في المضاف

انه يعني المناداة [illegible] هذا نادا بالجمع منه بقوله [illegible] الواحد الى الاثنين
ومع هذا فهذا القول ضعيف لانه [illegible] في المناسبات [illegible] الى الاخر
[illegible] المناسب [illegible] لعدم الملائمة والمناداة [illegible]
على الملازم لان [illegible] بانه ضعيف والاستدلال [illegible]
حالا ما [illegible] الاولى [illegible] في الاول والافضل [illegible]
[illegible] هذا التركيب ولم [illegible] على [illegible]
والبيت [illegible] الواحد للاثنين [illegible]
الواحد للاثنين او البيتين [illegible] والواحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المناسب [illegible] والمناسبات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المناسب [illegible] المناسبات [illegible]
[illegible] المناسبات [illegible]
[illegible]
[illegible]

المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما
في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه بالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة ان وجوب افادة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة المعرفة والمراد ان المستفاد من مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد منها
مدخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة تراجعه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واختار المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان العوامل
اللام المتقدمة حسا على المضاف ... واما ما وقع في شعر الاعشى
من قول الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر عطفا على المائة فعلى
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حت

لانه يصح الخ

بعض منه نكسى
... انست صد شتر
مسعود ابشان و خادم انشتر ...
در ... بشتى ... ...
ودر ... ... ان شبان ...
سوا ... شتر ... طفلو ... ...
در ... فاعل ... كراى ...
... ...
و ... مورد ... ...
... ...
... ...

اي بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف في الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في المصادمة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به انه لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملا على المحل وعلى انه مفعول معه وانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
سخلتها جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي مهدي
الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد فهي صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها نسبه اليها لقيامه بعد القيام
بخدمتها او عبدا حقيقة باعتبار انه في ملابسته عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثة
النتاج كالمائة من الابل تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية وعلى صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قياس
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جواز الاضافة التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو الجر بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في ان الصفة فيهما والمضاف اليه جنس معرف باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت حملا على شبيهه وهو الضاربي لفظا ومعنى اما في
من حال الوصف وقوله فالتخفيف ولما فيه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه معا
والكاف منصوب المحل على المفعولية والنون محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه اجتماع

بين الى البعد

في جواز الحمل حملا كالاعمى لبيه على الضاربك فاتحدا على المفعول له والفعل العلل بازعي جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بضميرهما وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
حتى يوجد بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما باب واحد حيث كان كل منهما اسما مضافا الى مضمر
متصل فقد يقع التنوين قبل الاضافة لا الاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك للاتصال لا للاضافة انه لو سقطت للاضافة
كان ينبغي ان يتصور لكل اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم مضافا ويتصور ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يقع ضارب زيد لم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكلام
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف ثم حمل الضارب
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل فهذا اعتبار حذف التنوين بالاضافة
لا الاتصال لا الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان ما حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاحتراز
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد من باب الحكم بناء على بعض الناس والا لم يجعل
كل واحد منهما اثباتا لمسئلة على حدة بل ما مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف في عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه
صفة معرفة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت ما تمام بحكم عليه
بالامتناع بل الضعف لانه قد يحتمل في الثواني ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما توهمه
توهم شارح العمادة على اللطف على التقدير الاول وارجاع كلام المصنف الى الاجنبي
الى مسئلة ... يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف الموصوف الى صفته

مع بقا الخ

مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي على حاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر في هذا المعنى بعينه لا يضاف الصفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد جامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى جرد قطيفة من
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا
التركيب متاول لمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا واقيم الجامع مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا
شك ان الغربي لا توصف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال ان المكان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيتم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله
ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد و
ثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بان الجرد
حذف قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه

[illegible]

لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة لكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها من
الجنس الذي تخصص به كما انه من حيث ذاته الى الفضة فائدة اضافة ايضا من حيث انه صنف لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا الاعتبار لا بد ان يشابه ولا يباينه
مماثل او مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص لا ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاسما وحبس ومنع في الافعال والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ليث الاسد
لا يفيد الا ما يفيده ليث بدون ذكر الاسد واضافة الشيء الى نفسه ويكون ذكر الاسد و
اضافة المثل اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص مثل كل الدراهم وبعض الشيء
فانه اعم من المضاف اليه مما يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه فلا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان اضافة الشيء اذا كان اللام فيه للعهد الذهني
واما اذا كان للجنس بعينه فانه لا يجوز لانه يدل على عمومه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم لنحو
قولهم سعيد كرز ونحو فان سعيد وكرز اسمان لشيء واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فلم يقولوا كرز سعيد لان المقصود بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم لاشتهاره غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرفهم ما ليس في آخره حرف علة
او الملحق به وهو ما في آخره واو او يا قبلها ساكن وانما كان يثقل عليها الحركة لمعاوضة
خفة السكون بثقل الحركة ولا يعرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون بخلاف الابتدا فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب ويجوز ... في الصحيح وطبيعته كونه في الملحق والياء مفتوحة او ساكنة بها
وقد اختلفوا في ان ايهما الاصل في الصحيح انه الفتح او الاسكان الكلمة التي على حرف واحد لغرضهم
لئلا يلزم الابتدا بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون الاصل

فاذا كان

فان كان آخره اى في آخر الاسم المضاف الى يا المتكلم الفا ثبتت اى الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اى
حال كونها في غير التثنية ياء لمناسبة كلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب
الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اصله مسلمين اضيف الى
ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لاجلها لما انقلبت ياء ساكنة يجب ان الضمة
قبلها تغيرها وحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان قبل الواو والياء فتحة ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ بفتح الفاء ويجب اى
يا المتكلم في الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك وحينئذ الفتح للخفة
واما الاسماء الستة التي مرت البحث عنها مضافة الى غير يا المتكلم فلتضف الى يا فالاخ
والاب منها انا اضيفا الى يا المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
وجعله نسيا منسيا وجاز المبرد فيهما اى في الاب والاخ رد لام الكلمة منهما وهي الواو وجعلها ياء و
ادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر قدر احلك ذو المجاز وقد ارى
وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجيب
عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون ابيّ
اى ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه على هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اى لما اسمعن وسلمنا صوتنا بكين وقلن لنا آباءنا
فدا لكم وتقول اى امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد

عند الاضافة الى يا المتكلم وأما فتحا فاما على انه مثل دلو لا ابدال فيه لعدم ما يخالف مذهب الجمهور فان نظيره ليس ذلك الا في الاسماء الاربعة ونحو فم اضافة الى اليا في لي ولعله للادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفي فتح ابقاء الميم المفتوح الى اليا لقوة من الاضافة وانا فتحت من الاسما المحذوفة الاعجاز مثل اخ واب ودم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفا افصح منها اي من الضم والكسر فكما بلا يد فيقال هذا فم وفمك ورايت فما وفمك ومررت بفم وفمك ومثلها بالحروف فيقال هذا فو وفوك ورايت فا وفاك ومررت بفي وفيك ومثل دلو بالواو في ذا فو وفوك ورايت فوا وفوك ومررت بفو وفوك ومثل عصا بالالف في هذا فما وفماك ورايت فما وفماك ومررت بفما وفماك مطلقا اي جوازهم مثل هذه الاحكام الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بلفظ هذه الوجوه فيه في كلتي حالتي الافراد والاضافة وبعضهم مثل يد وهو هن اي في حال الافراد والاضافة في هنا ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك ويد كانقضا لا يضم لانه وضع وصلة الى الوصف باسما الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ووجه تمثيله بالاضافة الى غير اسم جنس لكان اشمل بكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسما احكاما اخرى عند اضافته الى يا المتكلم وفي اضافته الى المضمر خفيا الذي [illegible] حكم عام باعتبار الاضافة اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسما الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع وهي جمع تابع منقولا من الوصفية الى الاسمية والقائمة الاسمية [illegible] على الكواهل [illegible] والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بالتابع ثم ان ونحو ضرب [illegible] كل ثان اي [illegible]

كان في الاعراب

كان في المرتبة الثانية من مدخولية التابع الثاني والثالث [illegible]

او بالجنابة [illegible] بحيث يكون [illegible] من جنس [illegible]

شخصية [illegible] العامل [illegible] الثانية [illegible]

جنس [illegible] والنوع [illegible] شخصية [illegible]

لان [illegible] مقصد المتكلم [illegible] نقول [illegible] يحتمل [illegible]

المبتدأ والخبر [illegible] المنعوت [illegible]

[illegible] المنعوت [illegible]

[illegible] المبتدأ والخبر [illegible] الاول [illegible]

انه يقتضي مسندا [illegible] المنعوت [illegible]

يقتضي [illegible] واحدة [illegible]

انه يقتضي [illegible] واحدة [illegible] فاعلم ان [illegible]

المعتبر في هذا [illegible] النسبة الى اللاحق والسابق [illegible]

او [illegible] العامل [illegible] كل واحد منهما

ليست [illegible] لا بجنس الافراد [illegible]

بالحقيقة التابع [illegible] كل [illegible]

كل [illegible] المحدود على كل افراده [illegible] التعريف [illegible]

ذكر [illegible] جامع مانع [illegible]

تابع [illegible] التوابع [illegible] او الحقيقة [illegible]

على [illegible] الدلالة [illegible] المراد

[illegible] النعت [illegible]

فقال [illegible] الدلالة [illegible]

الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد علمه او اعجبني زيد وعلمه
وجاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على حصول معنى في متبوعها فانها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كان
وفائدته اي فائدة النعت تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان في اعتبار الصفة المشتقة توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت صحة باقوال غير المشتق ولم يكن هذا مذهب المصنف رده بقوله
ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى القائم في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على الذات انها
منسوبة الى القبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات فانه يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية فانه يدل باعتبار دلالة مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا
الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل للذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع التي
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع الرجل صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان وفي مثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه

ممتاز عن الغير

فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة بالجملة
الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد
كما ان الملك جائني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يضرب ويلزم
فيها الضمير الراجع الى النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الراجع
تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن فان الحسن حال الرجل وصفته وبحال
متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه اي صفة متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور و
امرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على
المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك
الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي يشبه
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او
مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد

ما يفيد مثالا ثم وقع بعده ما فيه انه لو قال مثل قوم ابوهم جاء من رجل فانه ما بيته مثالا
جائية من رجل معيطا وعمرو قائم وما تعين منه جاء من رجل قائم او قائمة في الحال
مثال ثم او يقدم في الحال قال قال انه الدليل [illegible] بعد ما قاله [illegible]
في الموصوف ايضا في بحث البدل في الفعل الذي قال له لا [illegible] في الحال الاول
والفعل المسند الى الضمير في [illegible] والواو [illegible] الحال [illegible]
المفرد ويعني في الحال المفرد مثلا [illegible] جاء من [illegible]
مثال [illegible] مثالا [illegible] فلا [illegible]
[illegible] في هذا الحكم ما له المقسم الاول
هذا المقام بان نسبة الوصف الى [illegible] المعنى [illegible] الى [illegible]
النعت [illegible] البدل [illegible] النعت [illegible]
النعت في بحث الاول لم [illegible] النعت [illegible]
ملائم [illegible] الفعل بالنعت [illegible]
ثم او يعني [illegible] الوصف الثاني في بحث [illegible] قائم [illegible]
يفيد مثالا [illegible]
[illegible] قائم [illegible]
الجزء في الفعل المسند الثاني [illegible]
وان كان [illegible] الفاعل [illegible]
الفعل [illegible] لان الفعل [illegible]
فاما [illegible] الاول [illegible]
[illegible]
[illegible] الوصف [illegible]

ومرها طوابقه

بعض ما هو من هذا الباب ولم يوصف بالذي لانه شبيه في المضمر معنى الموصوف وهو الذي
على مقام معنى بالذات لا التنبيه على الذات لانه مقام مضمر لكنه لم يوضع
بمعنى الجنس وقوله ولم يوصف اي هذا ممتنع هنا في الجنس فقال لم يرد
ان لا يوصف بالمضمر لانه يدخل في ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو في المعرفة
المعرفة اشبه انتساما بالتعريف بالعلمية من الجنس [illegible] منها لانه لم
الاسماء [illegible] الاعلام الجنس [illegible] التعريف مساو في الحالة لو لم يكن الجنس [illegible]
من الذي او [illegible] والمتمول [illegible] ومعلوم [illegible] الحالة ان [illegible] المعرف
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول [illegible] وعمادة من اجل الموصوف
او مساو له [illegible] اللام [illegible] اللام الاخص الموصولة [illegible]
بذي اللام لا يوصف [illegible] التعريف [illegible] الفاعل [illegible]
الذي كان [illegible] او بالمضاف [illegible] اللام [illegible]
الرجل [illegible] القبيلة [illegible] الرجل [illegible] لانه [illegible]
منها التعريف المضاف [illegible] الحالة الواقع بين [illegible] كلام [illegible]
انما انما [illegible] اللام [illegible] هذا [illegible] على [illegible]
مذهب هذا المذهب وانما الذي [illegible] هذا الى اسم الاشارة [illegible] بذي اللام
مثل مررت بهذا الغلام ان العباس [illegible] بذي اللام والموصول
والمضاف [illegible] الابهام الواقع في هذا الباب بحسب الوضع المقتضي [illegible]
فان [illegible] التعريف من المضاف
[illegible] من [illegible] اللام [illegible]
الموصول [illegible] بذي اللام [illegible] هذا [illegible] الكريم
اي [illegible] بذي اللام لرفع الابهام المقتضي لبيان الجنس

مررت بهذا الابيض الثلاثة لا يتبين به جنس الجام لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني
المعطوف بالحرف تابع مقصود اي مقصود نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة اي
في الكلام يتعلق بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
متبوعه مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه مقصودة كما ان نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع الا انها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود بها ما
وقوله مع متبوعه احترازا عن البدل لانه المقصود دون متبوعه بل لم يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولا
ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
النسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى وان لم يكن احدهما ذكرا جمعا وشيئا اردف لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والذي
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والذي لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة فبالنظر الى
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون العطف للثاني على الاول فلم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخلت هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفا بل هي تابعا وقيل قد يجيء للاخرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق

في مواضع عديدة

في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
الثاني جملة تابع بتوسط الدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما مر دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف فيما بينهما من التغاير فلوجود العطف لم يدخل تحته
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال البعض فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما ما جيء به
لدلالة كل منهما على ما تدل عليه في غير ذلك من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب من غير ضرورة داعية اليه وإذا عطف على
الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد به
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد بالمنفصل لانه بذلك يعلم
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث حقيقة فيحصل للجواز افراد
ما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف بها معطوفا تاكيدا نحو
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء لفظا ومعنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل

مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وجنس مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني
المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة اي
في الكلام بقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه مقصودة كما نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه العطف بلا وبل
ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب ايضا ان المراد
يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا اردفه بزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو فلم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والذي
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والذي لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفا بل يوصف نعتا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق

في مواضع عديدة

في مواضع عديدة من الكشاف وحكم الشيخ في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
ابتغى بقوله تابع يتوسط الداخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن الشيخ انه قال في اماليه
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس معطوفا على الحقيقة وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما دخول
العاطف لنوع من شبه بالمعطوف بينهما من التغاير فلو حد العطف بما ذكر لدخل فيه بعض
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما جاءت
لدلالة المتبوع على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب من بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على
الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بالمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يتبين
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراد
ما اتصل به بتاكيد منفصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف بها معطوفا تاكيدا
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء لفظا ومعنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل

قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فالمعطوف وهو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما لم يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وبعد لا
يؤكد والامران متساويان هنا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما جاء في الضمائر حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما
عطف على المرفوع المتصل حتى استغنى المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل
لا يبدله الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فيجب لا يمكن التأكيد بالمنفصل
بعد لا ينفصل له اثر ويكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور بالعامل المكرر وجره بالاول والثاني لتأكيد
معنى ... قولهم بيني وبينك لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني وكان الاول
زائد كما في بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال
السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل نحو جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز تأكيد
الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار كما لم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والعطف

فايل ادر

فليل ناديهما باجنبيين لمتبوعيهما والصفة ابين منه لعدم تخلل فاصل بينها وبين
متبوعها فلا حاجة في ربطها الى متبوعها الى تحصيل مناسبة بينهما زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسبه المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كان المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع له من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا من مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام لامتناع اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتعدد بالسكتة لقصد عدم التعين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على انكارة الضمير كما جاء على الشذوذ اي رب شاة
وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى حرف نفسه
وغيره معا ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو
ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه
مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فانه مفرد
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز له ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وحده
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو لم يكن فيه ضمير

وافاد بقوله [illegible] منقوصا في بعض المواضع ليثبت بالوضع والغاء [illegible]
[illegible] فهو [illegible] لكن لا في النسبة والحكم [illegible]
ما ذكره [illegible] في شرحه [illegible] او التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ [illegible] ذكره
ومعنوي منسوب الى المعنى [illegible] فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول بعينه [illegible]
الاول ومعناه [illegible] نحو جاءني زيد زيد [illegible] وضربت [illegible]
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا [illegible] لانه لا يجوز تكرير [illegible]
[illegible] الذكر الذي هو التاكيد [illegible] في الفاظه [illegible]
او مرتين او مركبا [illegible] ولا يعتد [illegible] الى التاكيد اللفظي
[illegible] الفاظ الاسماء [illegible] ويكون النفس والعين [illegible]
[illegible] والتاكيد المعنوي [illegible] الفاظ محصورة او معدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة [illegible]
الجمع [illegible] في حال الافراد [illegible]
[illegible] او تام وابصع بالمهملة [illegible] العرق [illegible]
وابتع من البتع وهو طول العنق [illegible] ويمكن [illegible] مناسبة [illegible]
بين هذه المعاني [illegible] التاكيد [illegible] التامل الصادق [illegible]
[illegible] الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد [illegible]
وتثنيتها وجمعها واختلاف ضميرها العايد الى المتبوع [illegible] نفسه [illegible]
ونفسها في المؤنث الواحدة [illegible] في تثنية المذكر والمؤنث [illegible]
[illegible] وعينا [illegible] في جمع المذكر [illegible]
العاقل وغير العاقل من المذكر والمؤنث [illegible]
الثالث [illegible] كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي [illegible]

[illegible]

مفرداً كان أو جمعاً وباختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله و
نحو قرأت الصحيفة كلها وبجملته نحو اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم ونحو والأمة الأنثى كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة والمعجمة
تقول أجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة وأجمعون في الجماعة وجمع
في جمع المذكر العاقل وجمع في جمع المؤنث وكذا البواقي تقول أكتع وأبتع
أبتعون بتع وأبصع أبصعون وبصع ولا يؤكد بكله وأجمع إلا ذو أجزاء يفترق
بأن وجدا ذاتاً حقيقة ولا اجتماع لا يتصور افتراقها وكالمباشرة الذكر إلا أن يكون
ما لم يجزأ أو يراد بها جهة ما ولم يصح افتراقها لا يصح تأكيده بكل وأجمع ويجب أن يكون ذلك
الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد ليحصل التأكيد
بكل وأجمع فائدة مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فإن العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف نحو أكرمت العبد كله لعدم صحة افتراق أجزائه
حسا ولا حكما في حكم الخبر وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً
بالنفس والعين فلابد من تأكيده أولاً قبل ذلك الضمير بمنفصل ثم بالنفس أو العين مثل
ضربت أنت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو أنت
ذلك لئلا يلتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيد المستتر نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستتر في أكرمني بقوله هو وقيل زيد أكرمني نفسه لالتبس نفسه
بالفاعل وإنما وقع الالتباس في هذه الصورة للمستتر بقيت بابه وإنما قيد الضمير بالمرفوع   خ
لجواز تأكيد الضمير المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتباس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو أنت نفسك قائم لعدم اللبس وإنما
قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤوا كلهم

كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالتامل لان كل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته بمعنى ابتع وابصع اتباع لاجمع على ما هو الشايع لا معنى
يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونها اوضحها على المعنى وهي
الجمعية فلا تتقدم يعنى اكتع واخواته عليه اى على اجمع ولا اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع
واخواته دونه اى دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على المعنى الجمعية نحو من
ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه اى قصد نسبته
اليه بعينه ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اذ لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بعينه ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب
اليه مسند اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
اى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا ينتقض
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يصدق على البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا
بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة
ما نسب الى احد هي نسبة القيام الى زيد والمنسوب الى المتبوع هيهنا القيام فانه ما نسب اليه نفيا ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصود ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى متبوعه
فان النسبة المعتبرة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ولكن المقصود نسبة شيء في جهة
نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وتمهيدا له والبدل على اربعة بدل الكل
بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه لاضافته الى ضمير المبدل منه
وبدل الاشتمال اى بدل بينه وبين المبدل منه اشتمال لاحد البدلين على الاخر كما في اشتمال السلب على المسلوب
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل هو مبتنى على الغلط

وانما

فالاعادة في الآخر بمنزلة التمامة التسبب من ملابسة فلا يبدل بدل الكل مما له
مدلول الاول يعني متحد ان ذلك الا ان يتحد امرهما فالكل ما مر في نحو جاءني زيد اخوك
فزيد واخوك وان ادركنا منه مفهوما متعددان ذاتا فان قلت ما الفرق [illegible]
فرق حاصل بين بدل الكل وبين عطف البيان بل ان عطف البيان لا يبدل [illegible]
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول ذكره بعضهم قال الامام ان المختار ان البدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الثلاثة وقال بعضهم حيث جعله لم يتم الا يرد به
انه ليس مقصودا بالنسبة فلا يكون البدل [illegible] ان مثل قولنا جاءني زيد اخوك
ان يقصد فيه الاسناد الى الاول وجعل الثاني بمنزلة توضيحه [illegible] وان قصد فيه الاسناد
الى الثاني وجعل الاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل [illegible] يكون التوضيح [illegible]
اسنادة هو الاسناد اليه بعد توطئة فالفرق تام والثاني اي بدل البعض جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان زيدا معجب باعتبار صفاته لا باعتبار
ذاته نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون بدل
الغلط بعينها اي بدل الملابسة بغير كونه بدل البعض منه وجزءه [illegible] فما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل فيكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو [illegible] عمر فلكه [illegible]
[illegible] ليس جزءا من فلكه بل هو كونه فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد مثاله [illegible]
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع [illegible] وان لم يجعل هذا البدل [illegible]
خامسا لم يسم بدل الكل من البعض [illegible] وقوعه في كلام العرب [illegible]
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون ان تقصد اليه اولا البدل [illegible]

من نسبة بعينه بعد ان علم بغير المبدل وهو بدل منه وكونا اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك او مختلفتين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلا من معرفة فالنعت اي نعت تلك
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان وصفه بصفة يكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان ضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان التابع فيها المقصود ليس
مدلولا للمذكور بها مدلوله الاول نحو اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمك
واعجبتك علمي وضربتك حمارك وضربتني حماري عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف ولما يلزم
من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا اتى عمر
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق قال الراجز ان ناقته دبرة نقبا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفصله لفظا من البدل اللفظي اي من حيث احكام اللفظية واضح في مثل انا ابن التارك

البكري بشر

يجز

البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم
لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا
فيما سبق في الضارب زيد اخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من ها
ترقبه اي واقعا على مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تنزل
واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين بما سبق وانما مثل انا ابن التارك البكري بشر
كلما كان عطف بيان باللام الذي اضيف اليه الصفة المحلاة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا البيان كلما خالف حكمه اذا كان عطف بيان
حكمه اذا كان بدلا لفظا ولصورة النداء فانك تقول يا غلام زيد وزيد بالنصب
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى لا يظهر لنا في المبني الا الاسم المبني وهذا شروع في الثاني ولما
يعرف ماهية المبني على الاطلاق والبعض الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفه المبني بالمبني
لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني فما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة هاهنا في تعريف المبني هو مطلق المناسبة بانها ما
يتضمن الاسم معنى الحرف او الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كاسماء
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقع كنزال فانه
واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار لمشاكلته لوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كما في قوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامل
فعلى هذه المناسبة من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو وغلام بكر

واحد منفصل حقيقة الفعل ... كما مر

مبني ومعناه من معرب وما كان [illegible] في المعرب واعتبر [illegible] منها [illegible]

[illegible] الاصل كان [illegible] بمجموع [illegible] اما [illegible] او [illegible]

[illegible] وما [illegible] ترتيب [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible]

حركات [illegible] وسكونها فالاعراب الضم والفتح والكسر الحركات الثلث [illegible]

[illegible] يذكرون القاب [illegible] للعرب [illegible] الحركات [illegible]

البنائية لا [illegible]

على [illegible]

كان [illegible]

امر اي [illegible]

ما الرجل [illegible]

والمركبات والكنايات [illegible]

لمصدر [illegible] الاصوات [illegible] بالاسماء [illegible]

لان [illegible]

كان سببا في الحركة [illegible]

اصل البناء السكون والاصل [illegible]

من جهة انه [illegible]

بالكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الاسماء [illegible]

شرط [illegible]

معظمها

بيان المبني

لزوم الحركات

ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل أنا لا غير انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف لواحق دالة على المعاني الاخر الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الا نحو ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا
انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل
اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي
اختلاف كثير والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس ... مثال المتصل بالاسم و... مثال
المتصل بالحرف وكان القياس ان يكون ... للمتكلم والحاضر والغائب ستة ... ولكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للحاضر خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغائب حكم الحاضر في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما
التاء حرف التانيث وبقية الانواع خمسة بناية هذا المجموع اعني ان المتكلم اثنان وللحاضر
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لتانيث ... فيكون جملتها ستين كلمة لا
... ونبه ... لا ... ومناسبة لا تطول الكلام بذكرها فالنوع المتصل المستتر وهي
المنصوب والمجرور والمنفصل لا استقلالهما فضلة والمرفوع فاعل فهو كجزء الفعل يجوز في باب الضمائر
التي وضعها الاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل لا يحذف في اخر الكلمة التي هي شيء
ويكون فيها ابقى ما يدل على ... منه في ... ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في

في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وبمواجهة المؤنثة
الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع لمتكلم مع غيره سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا او نحوها الواحد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ونضرب والواحد
المخاطب للمذكر نحو تضرب والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مثلا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة
او افعل التفضيل سواء كانت مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو انا الزيدان كقولك زيد ضاربا وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان وليست الالف في ضاربان وضاربتان والواو في ضاربون
لانهما بمنزلة الياء في البصرية والكوفي اي لا يتغير عن حاله الا ان يتغيرا مع ملحقه مما
معهما الى [illegible] الضمير ولانما [illegible] في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وانما
كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا يتغير الاخرى ان الالف في تضربان ويضربن
والواو في تضربون ولا التثنية نعم بان لا يتغير بعضها اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع ولهذا يغير بهن ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اصلا فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال الا
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به لان الاتصال انما يكون باخر العامل وبالفصل الواقع لغرض نحو
الابد ان الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض اي بالحذف اي بحذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لانه لا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوعا لان الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اني وانك اي

او يكونه اى يكون الضمير مسندا اليه اسنادا لصفة جرت على غير من هى له
اى ذلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير حينئذ لتعين لزم الالتباس فى
بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لم يعلم
ان الضارب زيد او عمرو بل تبادر الى الذهن عمرو لانه اقرب الى الضمير فى ضاربه
ما اذا قيل ضاربه هو فانه انفصل الضمير يعلم انه فاعل الى مرجعه
لانه ... والاحاجة اليه دفع الالتباس فيه لئلا يلتبس فى بعض الصور
ما لا التباس فيه طردا للباب ... ولا هو لا يكون مثل التباس
مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على عامله ... اما متصل
تفسيرها او اياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر والا زيد
فى العامل المعنوى وانت ... مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى
الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند الى ضاربه ...
وتعين ... مثلا ... ذكر ... الا زيد
والاختلاف صورة المنفصل ... لكنه تأكيد ... لا
الى زيد ... ضاربه هو ... الزمخشرى ... يكون
كما قال ... فى ... الحكم فى صورة ... بطريق
يجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا ... المرفوع ... الجزم
ايجوز ... الفعل الضمير الثانى ... فان كان ... يقدم
وبعدم كون احدهما مرفوعا اى الضمير ... احترازا عن ... ادا
نحو اعطيتكه ... حيث ... فى الثانى ... تقدم احد المتنافيين
غير مرجح وقدمته اى احد الضمير ... الاحتراز عن ... كان ... مرفوع
نحو اعطيتكه ... فيلزم ... المتكلم ... مرفوعا ... فى

اعلم ...

بسة

أعطيتكه

المثلة بإرادة معرفة الأصل وحكى سيبويه عن بعض العرب الاتصال فيهما نحو أعطيتنيك
وإن كان الخيار في الضمير الثاني أي إن شئت أوردته متصلاً نحو أعطيتكه
باعتبار عدم تعدد الفصل بما هو متصل وإن شئت أوردته منفصلاً
نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وإن كان متصلاً وكذا
ضربتكه فإنه صح فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً والأول أعرف
نصب الثاني بالمفعولية وتقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم وكذا الخطاب
عدم الاعتداد بالفصل المتصل وكذا الفصل نحو ضربتك إياه لكنه عندهم
والأول ولأنه ... الأعرف ويجب تقديمه ... الضمير الثاني
كان المتقدم منفصلاً لأنه ما في ... الأول ... التصحيح
... فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وأما ... التقديم
... ثم تقدم ... فيما هو كالكلمة الواحدة نحو أعطيته إياه
فإن لم يكن أحدهما أعرف ... ضربتهما ... أعطيته إياه
أحدهما الأعرف وهو الضمير الغائب ... وتحقيقه في ضربتك
إذا كان ضمير ... لما كان زيد ... لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ
لأنه خبر المبتدأ ... ضمير المنفصل لأنه ... ويجوز ... متصلاً
نحو كان زيد ... وكنت ... شبيه بالمفعول وهو ... في ...
في شبه المنفصل ... ولكن ... الاتصال ... الانفصال
مختار لأن رعاية الأصل ... المفعول ... لا ...
الضمير بعد لولا ... لولا المبتدأ محذوف الخبر ... لولاك
لولاي لولاه ... لولاك ... لولاكما ... وكان ... لولا أنتم
لولا ... الأخير ... لا ...

في الاستعمال لان اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بمعنى فعلا اتفق عسيت الى آخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فمذهب الاخفش ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
كانت في هذا المقام مع انه ضمير وقع موقع المجرور وعند سيبويه ان لولا في ذلك المقام حرف
جر والكاف ضمير مجرور ولا يتعلق بشيء فالاخفش تصرف فيهما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما
عساك فمذهب الاخفش انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى انه محمول
على لعل لتقاربهما في الرجاء فهنا ايضا تصرف الاخفش في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي مع ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن كسرة تجعله
بالاسم الصحيح المتصل ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة
في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون الاعراب نحو يضربني
لتقي آخر المضارع ايضا من لحوق الكسرة بخلاف كسر تضربين لا لحماية الوسط منها وبخلاف كسرة
لم يكن الذين ضربوا وقتله ولم يعرضنا وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في
المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كالتي
ويختار ثبوت نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم المانع في ذاتها وحملها على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في المبني وهذه الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في المختار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو
القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت القائم صيغة المرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا:

ويسمى فصلا

مستقلا او حالا او نعتة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط يفصل في المثال المرفوع
بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا عما يلي بهاتم البحث فادخل فيه ما ليس فيه وبذلك
عند اختلاف الاعراب ويكون المبتدأ خبرا او عرض ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل
لمجانسته بالمعرفة لامتناع اللام منه كان زيد هو افضل من عمرو تقدير على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة وبدون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال اكثرهما ولا موضع له اى الفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه
الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد كونه اسما فذهب الى الحرفية وبعض العرب يجعله مبتدأ اى
بحسب حكم النحاة بكونه مبتدأ لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر ما بعده خبره فعلى الخبر المرفوع
انه خبر والجملة حالا ومنصوب عطفا على التا معمول يجعله وان لم يجز ثم يجعله مبتدأ برفع ما بعده
مثل كنت انت القيم جعلت زيدا هو المنطلق وقع في بعض نسخ الحق مبتدأ ما بعده خبره بدل نوع من
الرفع منفي ويتقدم قبل الجملة واراد بقبلان تقدم التأكيد المتقدم ضمير على مرجعه غير
مستبعد لان في هذا الكلام يقع متقدما من غير سبق مرجع وفي التفسيل له ان يكون قبل الجملة
او امثلة ذلك منه بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان
مذكرا وغائبة للمطابقة لان الضمير راجع اليهما وضمير القصة مؤنثا ويسمى تأنيثه اذا كان تاما
مؤنثا لحصول المناسبة بفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعدها اى بجملة هذه
الجنس المذكور والقيد ان قوله يسمى ضمير الشأن على ما بيان للواقع ليس داخلا في القاعدة لانه
لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذا التسمية او لا والقيد يلزم ان يستدل
تفسيرا بالجملة بعده ومثل هذا لولم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن زيد
قائم على ان يكون هو مبتدأ راجع الى الشأن ويجاب عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب
تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه للشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية الا انا

يرتفع بجملة زيد قائم لا يحذف ويكون ضمير الشأن والقصة منفصلا ومتصلا اذا كان متصلا

مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وكذا

لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم ومثال المنفصل انما زيد قائم و

حذفه من اللفظ بالضمان لانه ليس منصوبا حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز حذفه لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات

واما ضعفه فلانه حذف ضمير بلا دليل عليه لان الكلام مستقل بدونه الا في باب ان

يعني الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه فيه لازم لا يجوز

هيهنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه

قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان

المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يوجد

ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يوجد عاملة في

الملفوظ قدر وعملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ثم

يجوز اظهاره لكن الضمير لا يجب ان يخفف معه هيهنا كما يدل عليه حذف النون

وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة

المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع لكل واحد منها ليشار به

الى المعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة

في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب ولعل المراد فانما الاشارة الى المعاني اشارة ذهنية

ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف

كما سبق وهي اسماء الاشارة ذا للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم

من التنبيه المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا وفيه وفي ذلك حال كون المثنى

مقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية

بحث اسماء الاشارة

ولها

المبنيات

قوله ومع ما عطف عليه معتمد لكل واحد منهما الخبر له يجيء في بعض اللغات ذان في
جميع العوامل الرفع والنصب والجر فيه قوله يعني ان هذان للمذكر يشار به الى احد بوجه وفي
الواحد تا وتاي الاصل لكونهما اسماء المذكر ... بنا سببا وقبلهما الاعلال و...
اسمائهما قدمنا على ... اخرهما وفيه تقلب الالف تا وفيه تقلبه الالف الى
هاء بعيرها ... الياء بهما ... بعد الياء ولهذا اى لمثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر والمثنى من الفاظه الاشارة لكثرة ... على الالسنة ... بعضهم
من اختلاف ... فان وذين وتان وتين باختلاف العوامل بها معربة ... على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل فان وتاي موضوعا للتثنية المرفوع وذين
وتين للتثنية المنصوب والمجرور ... على صيغ المعرب ... الاعراب لوجود علة
البناء فيها جميعا اى جمع المذكر المؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا اذا كان
مقصورا ... بالياء وملحقتها اى اسماء الاشارة ... الهاء ... الاول
المعروض ... باعتبار ... حرف التنبيه ... ليس في حقيقته ... امالتها
يجيء به للتنبيه على المشار اليه ... يجيء به التنبيه ... كقولك
هذا زيد نائم ... ان زيدا نائم ... واخرها من الخطاب وهو كاف
على حال المخاطب ... الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ... هذين
حرف الاسماء ... اذ لو كانت ... مثل ضربتك ... اى حرف
خمسة والقياس ... واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة ... خمسة
من انواع اسماء الاشارة ... المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة ...
لاشتراك جمعهما ... من انواع اسماء الاشارة لان ... المفرد المؤنث ... وتكون
اى الحاصل من الضرب خمسة ... اى ... الخمسة ... ذلك
اذا اشرت الى مذكر ... اذا اشرت ... ذكر ... اذا اشرت الى مذكر ... مخاطب

وعلى هذا القياس فإن تعد انا اذا اشرت الى مذكرين وإلى المؤنث كما سلف فيقال ذان
الى مذكرين وتان الى مؤنثين وكذلك اولاء يشار بها الى الكل وتقول ان الكلمات ابعد
الا انك تقول بالكاف في لك بالبعد والالف بالقصر والكاف و اولاك واما ذلك فتقرره
الزمخشري والاكثر وفي الصحاح لانما يقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد
للمتوسط واما المتوسط فان التوسط انما يتحقق بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف
كثرة استعمال الكل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر لم يتعرض لبيان مراتبها واولا
الا انه قال يقال تلك وتانك وذانك والكاف و تينك والاولين فبعد هذين واولائك
اي هذه الكلمات الاربع مثلها في انه للبعد وقد يستعمل ذلك في الكل كذلك
الذي يشابه قولنا انك فانك للمخاطبين ولعل التعبير بالمتوسط وما هو للمتوسط
مما علم منه انه للقريب ولعلهم ذكروا في البعيد الذي يحتاج الى النون وبعضهم الى
تشديد النون وهو لكان بعضا بكسرها انه للبعيد كما في اشتراك اسم بمعنى
الاشارة اسم للتنبيه واما عدا ما ذكر من الاسماء في مقابلة الكلام في الموصول
اي الموصول الذي يعد المبتدأ في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي لم يتم من جهة معنى
جزءا تاما ان كان جزءا ولا يصير جزءا تاما ان كان لم يتم من الكلام التامة والمراد بالجزء التام
ما يتم في كونه جزءا ولا ينضم اليه المركب بعد الانضمام الى ما معه كالمبتدأ في نحو زيد قائم والفعل
غيرها والثاني في كونه جزءا تاما الا جزء منه لانه لما كان مجموع الموصول والصلة لم يكن تاما جزءا
اوليا التفصيلية فيما يلي والمراد بالصلة هنا المعنوي للاسماء الا ان الصلة لا عبارة عن جملة
تذكر بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فتعرف بها معرفته او مبهمة لموصول الموصول
فيلزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها المعنوي لا الاصطلاحي انه لكان هذا القول
لا من الاجزاء مثل الذي وجدت وليس لها صلة اصطلاحية فقالوا انه يتولى بكون انه في الصلة تاما
هو وقف معرفته على معرفة الموصول لانه قال الذي له جملة متعلقة اسم لا يتم جزءا الا مع جملة
مشتملة على عائد اليه يعني هذا نحو ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي يلزم الدور

ودكرلنا بل

انا قمر العمان البوسيني

وذلك العايد مع انه موضعه مفهوم الصلة الا ان ذلك مصرح بالمام منها بالفرق المخصر
عن المؤنث ولما كانت الصلة بمنزلة الاسم بحيث الحاق الاخير قال العايد لانه يكون
فيها ما امن ان ياتي للتنبيه ولعينها بقوله وصلة او صلة الاسم جزء الابتداء
خبرية او في معناها الما سمع لنا ما والمفعول والعايد ضمير الغير ضمير له او للموصول
لالغيبة وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان الالف واللام الموصول تشبه الاسم حرف
فجعلت صلتها ما كان بجملة معنى مفرد صورة على الحقيقة وذلك جعل هو اي الموصول
الذي للمفرد المذكر والتي له المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكون
بالالف حال الرفع وبالياء حال النصب والجر الاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا
انه في جمع المذكر اشهر والذين لجمع المذكر العاقل بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة [illegible] لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وكذا في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي [illegible] للواحد والاثنين والجمع وما بمعنى الذي فيما لا يعقل نحو عرفت
ما عرفته وجاز ما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما
المفرد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب
الذي في الدار [illegible] التي [illegible] الدار [illegible] اي
المنسوبة [illegible] بمعنى الذي [illegible]
ذو [illegible] او التي [illegible] بعد ما الكاينة للاستفهام نحو ماذا
[illegible] الالف واللام اي [illegible] بمعنى الذي والتي والمثنى والجموع والعايد
المفعول اي العايد الى الاسم الموصول [illegible] لانه فضلة [illegible]
فاعلا لكونه [illegible]
بابا [illegible] بالذي [illegible]

في هذا الغرض من المسائل وقد ذكرنا امثلتها فيما تقدم انا قالوا الاخبار اضرب الاسم والاول في الجملة
الفعلية بالذي بعد ما رسم طريقة الاخبار بالذي له من ذكر تركيبها اول الوجوه في
الفعل وما فيه يعلم ان ذلك الاخبار فذاك اسم ربيع وذاك اسم مفتوح فاذا الفعل الاثنان الا اذا
اكثر امثال فاذا امرت ان اذا اردت ان تخبر عن جملة بالذي او باسم ما به الذي والراو
الاصل والكلام فان كنا نثبت جملة الاخبار لان الذي في جملة الاخبار واحد هذا او هو كان الذي
او ما ... وما فيها من صدر الجملة الثانية وجعلت موضع الخبر هذا او ذا وموضع ما هو الجزء الذي
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى يعني المال او الكلمة الذي واخر في الضمير
من الضمير خبر الذي ... الحال ووضعه الجزء بموضع الجملة فاذا امرت مثلا زيد ضرب الذي
ضرب زيد بكلمة الذي او ... وجعلت في موضع ما هو جزء عنه في
جملة امر زيد ... محله الذي كان له في الجملة وهو على الاول ضرب
ضمير الذي ... زيد ... الذي ... وكان
او على الذي ... في الجملة ... الاسم الفاعل والمفعول ... فان ذلك
دائم لا يكون الاسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان ... اسم الفاعل في الجملة الفاعل او اسم المفعول
من الجملة المفعول ... ان يكون الفعل الذي ... الجملة ... الذي ... نحو ... وبعض
... لا يجيء عنه اسم فاعل ولا مفعول في الاخبار بالالف واللام ...
... الا ... الفعل ... اسم الفاعل والمفعول ... الشرط وسوف
... للاستفهام والاخبار بالالف واللام ... زيد ... اسم الفاعل ...
يكون تام ... فان ... الثلاثة ... الموصول ...
الموصول مقام ذلك الاسم ... ذلك الاسم ...
تعذر الاخبار ... الاخبار بالذي في ضمير الشان ... الامتناع ...
وكان امتنع في الموصوف ... الموصوف لا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان

بالذي وعن زيد

بالذي من زيد بدون العائد ولان العائد بدون زيد لاستلزامه وقوع الاجنبية فيه
او موصوفا بانه اذا اخبرت عن جملة نحو ضربته فانك تقول الذي ضربته زيد فالعائد لا يمتنع في
المصدر العامل بدون المعمول ولا يجوز نحو عجبت من دق القصار الثوب ان اخبرت عن
زيد دق القصار دون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الاسم والذي عمل في موضع دق القصار
بالالف واللام بكان الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لانه لا يكون الا
نكرة ولا يجوز ان يقع الاسم الذي هو مرفوع في موضعه البتة وكان في ضمير الشان لما يقتضي لضميرها
او في كلمة الذي للامتناع من تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير المهادي في الضمير
وكذا امتنع في الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يجوز الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانه لا يعود الضمير الى الموصول ان
المبتدأ بلا عائد وان عوضته لا يبقى الا الابتداء في الموصول بلا عائد ويلزم منهما وما الاسمية
بحرفية واما الكافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد وما زيد قائم وموصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما وراءك وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء فلا يحتاج الى صلة ولا الى صفة
ما يعرف ... نحو قوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا ابداؤها وصفة نحو اضربه ضربا ما
اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من ما ك
ومن ضربك وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة كما مر نحو قوله وكفى بنا فضلا على
من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على قوم غيرنا او بجملة نحو من جاءك وقد كل ... الا في التامة والصفة
فان لفظة من لا تجيء تامة ولا صفة وان الجدل ... في ثبوت ... وايّة
التامة والصفة فانه الموصول نحو اضرب ايهم لقيت ولا استفهامية نحو ايهم اخوك ...
والشرطية نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل او رفع
صفة ... جعلها العلم ... صفة اصلا ... صفة ... الاول

في هذا الغرض المسائل وتذكيرها ايضا فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة
الفلانية بالذي بعد ما بهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم يمتنع فلذا لقبه الشارح الامد
البا فقال فاذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اى باستعانة الذي والتي
والالف واللام فان الباء للاستعانة لا للاخبار لان الذي نخبر عنه الخبر لا ما صدرتها اى او تشكله الذي
او ما يقوم مقامها فان صدرتها الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه في الجملة
في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذي واخرته اى المخبر
عن الضمير خبرا اى المبتدأ الحال وضمير اخرته بمعنى جعلته خبرا عنها فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة
ضربت زيدا بكلمة الذي او بعينها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه
الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول في ضربت
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد فكلمة
او مثل الذي والالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
بشرط ان لا يكون في اوله اى الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائم فيفوت السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اى من اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
وكذا امتنع في الموصوف دون الصفة وفي الصفة دون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر

بالذي عن زيد

بالذي عن زيد بدون العائد ولان العائد بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما انا اخبرت من نحو بهما بقي الذي ضربته زيد العائد فكذلك امتنع في
المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان اخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لانها لا يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذا في تمييز امتنع الضمير اخبر عنها
اي بكلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الضمير بلا ضمير
وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو غلامه في زيد ضربت غلامه فلا يمكن الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكلاهما ممتنع وما الاسمية
لا حرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد وما زيد قائم موصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والتي
ما عرف عند سيبويه نحو قوله نعم فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء وصفة نحو اضربه ضربا ما
ملك اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على
من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة وأي للمذكر وأية للمؤنث كمن في ثبوت امور لا بعينه وانتفاء
التامة والصفة فانها موصولة نحو اضرب ايهم لقيت واستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل لكنها لا تقع
صفة اتفاقا فانهم جعلوها اللازم لكنها لا تقع صفة اصلا او جعلوا بان الواقعة صفة هي في الاصل

فسيقع فاصلة لا نحو مررت برجل وبرجل عظيم بيانا غيرها لا يعرف كل حذف تعلم غير لا
الى الصفة وهي نكرة لكن هي وهذه معرفة بالاتفاق وحملها لا يكون الا بغيرها
من الموصوف انما هي صفة هذه لكن وهي هنا نية في غريب لانه الذي فيها
لما انه المفرد هذه غير الاسم المتمكن فلا يرد حيث انه نكرة مخصوصة وقد تم
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي الذي هو اشد
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لكنه شبه حرف من جهة الاحتياج الى غيره في صلته
بنيت على الضم تشبيها له بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو مضاف اليه ثم بين معنى خبر منه لما مثلا يا الذي الحال استفهام حذف صدر صلته
ثم ذكر القسم الثالث من الموصول مع ما ذكره معرفة بموصوفيها الموصوفة لهذا فالاحد
الى الذي وما بمعنى ما دلت وحيث انه حذف ان مثلا الذي على ان يكون بمعنى من يكون
المقدم بلوغ الذي نعت اي نعته فاستبدالها بتقدير خبر او بالعكس نعته وقع على
خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الكرام اي الذي صنعته الكرام يكون بالمقالة في
نحو كل منهما جملة اسمية الوجه الاخر بمعنى اي شيء وهما عبارتان احدهما اذا بمعنى ما
بمعنى اي شيء والثانية ان معنا اي شيء وذا بمعنى الذي والتمام ان مادتها ان وحدها بمعنى
قولهم هما كلمتان اي شيء انه ليس كل منهما بمعنى بالاستقلال الكلمة واحدة ذا مع ما
من مجموعهما اي شيء ومن جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت
الاكرام ليكون الجواب مطابقة للسؤال لانه لو كان صدر منها جملة فعلية في الاول
نصب بجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على انه يكون خبر مبتدا محذوف وقد تم
بعون الله وفضله الكلام في الموصول ونحو اسماء الافعال اي اسم كان بمعنى الامر
الماضي الذي دخل اسم بمعنى الامر فعله بناء فكان انها نحب الاسماء في ال
بعض بمعنى التي بمعنى لو وقع بالمراد به تعرف وتعجب عبر عنه بالمضارع لان المعنى على
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع مثل رويد زيدا اي امهله مثالا لما هو بمعنى الامر

ومنها

وهيهات ذكر بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثل
ما هو بمعنى الماضي ونظيره لا يراد ان كل اسماء الافعال بمعناه وانه حملهم على ان قالوا
انها كلمات وامثالها العبث بافعال وانها تعالى بالافعال الا من اشتقى وهو اضعفها
لمخالفتها لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ على انها ودليل
مثلا موضوعة لكلمة اسكت قال الشارح الرضي وغيره ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم اللفظ
اسكت الذي يدل على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ليس بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولذا قال الشيخ ويكون
بمعنى الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا مختصا بالاسماء مثل انظار بعض قياسا
ونزال وهابون نزال نعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس وقياسي كثير
بمعنى من قال انه مطرد في كل ثلاثي مجرد وبه علله بانه ليقال تقوم وتقاتلتم وبعد
ما قبل بعضهم قوله انه سماعي لا اطراد لكثرته فكانه قياس لكثرته وانما في ازانه قال
انه لم يات لا نادرا ونقال الحالكونه معدد معرفة كحذام ... والمحرف قال الشارح
هو علم ... معرفة مؤنثة ولم يقم الا ان دليل قاطع على تعريفه الا بجنسه وكالحكم
... مثل انسا وبعضها استعملت على كل واحد منهما الخ
اي لفعال بمعنى الامر عدا انه يقوم ما عداه لانه ذهب النحاة ان فعال بمعنى الامر
غير الامر لفظ للمبالغة وبعده لصيغة المبالغة في الامر فعال وفعل للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي والذي يلوح لي ان اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء الدليل عليه
كيف ولا اصل لكل معدول لا من شيء انه يخرج من النوع الذي كان له كيف خرج
الفعل بالعدول عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وسنى
وجهه في كلام طويل لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه ونقال الحكوم على الذي تأنيث مؤنثا
وانما قال على الصحيح بابه سماعي قد تمامه الا انه لا يخرج عنه باب فجار فانه وان كان علما

وذكر المصنف مثال تركيبه الا يلحق كغطلم وغلاب على الموت وغلاب من في استعمال المجاز

لسانه تعالى يحق لا يرعكلا وقد تعرب في استعمال بعضهم لانه كان في آخره الف ثم

ثم اختلف فيه فاكثرهم يقولون الجاريين في بنائه والمجرد الا بارد بقي بن ذاك الذا

وغير في الحكون باعراب الكرمخ فبنا على الكوكبر ويجعل كبرى لبن الاحمر ويستعمل كي

في نحو حيلا الكر فانما تغير فيه البنا الا انه اخف سلوك تعريبه واحد اسماء سلوك طريق

ان الاصوات اعلم ان الاصوات جارية على لفظ الانسان اما ما يتولى الابانة بالمعانى بطريقت المصدرية

في تعرفه بعد ان ثم يلين المصدرية ثم بسم تعلق الايجاز وان المعنى حكمه حكم المعانى لنا في

تمامه وصحه وحكمه حكم اسم الافعال في انه ينقل لجهه بانه ينوي الا انتقل حرب كونها صوتا بان

في تعرفه معانيه اسماء الفعل الذي على التعريف فمنها ما يعرض للانسان عند عرض من وضع كقول المتند

في التعجب لا تقدير بحكم عليه بشي او بشي ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يحك

في نفسه ما نابه صوت شيء كما اذا قلت غاق واحد الاصداء ما نابه صوت اخر بنفسه من غير تقدير الحكم

او به ومنها ما يصوت به للطيور او لزجرها او غير ذلك كما اذا قلت نخ للناقة لتبرك لم يعد

بن فيكم عليه فيه ومنها ما يصوت به للطيور الى الزجر بحظ هذه الانواع متساوية الترتيب

وانا لفظها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال البعير عند التعجب وغير وعند الانسان بخ وفاق

عند صوت الغراب في هذه لقاله النفس مبنية لكن لا يجب انها اصوات بل من جهة فاما كانت بمنزلة

الاصوات جميعها كانت متعلقة على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية هذه الاعتبار

باسما العلم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء المبنية فاجراها واخذ داخلا وسمى بها

مجرى ما المركب فيه من الاسما والاصوات بهذا الاعتبار لفظا ايضا فالقسم الاول من قسم

الوضع بينهما الا مرتب يحكى به صوت ان يحكمه لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت

ثم الثاني من الاصوات الغير المنقولة لو صوت به البهائم يعني مثلا الا نا من الزجرها او دعائها الى

غير ذلك لفا قلنا لان المنادى من البهائم ذات القوام لا ادبع فلا يتنادى لها ما هو الصواب

جعل من الدهر

يعني ان الانسان ابه كالصدى انه الحاكى واذا كان ذكره على سبيل التمثيل فناو
تعرض كلما او لا او كرباق ذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب وانه في غدوه ونحنه
عند ناقة المعيرة ليذكر في تقسيم الاول ونحوه كان صوتا لا ان يتكلم من غير
تعلق بالغير قبل نقل لانه لما كان هذا ان العمان شيء تعلقها بالغير فحقيق بالاسماء
المبنية كان ذلك المبني كمالنتي لكونه صوت الانسان من غير تعلق بالغير المركبات في شرحه
من المركبات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما هو اسمين او فعلين او
حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا الا في حال التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل نحو سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة ولكنه في حكم الكلمة حيث جرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
بينهما نسبة ليخرج نحو عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا ينبغي ان يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر حيث يمتنع انه من افراد
ولان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف ويبقى النسبة على وجه يخرج منه نحو هذه
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احد الكلمتين مع الاخر ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة التركيبية التي وقعت
في النسبة المتعلقة التي تكون بين الفعل والفاعل خلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد جزئي مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري حضرموت مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا وهو حرف عطف
او غيره بنيا اي الجزءان لا الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب خمسة مع عشر
ومثل حادي عشر واخواتها نحو حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات

المركبات

في عبد الله النسبة الاضافية وهي ظاهر الهيئة التركيبية التي

من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان الثالث ثابت في هذا المركب وان كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لم يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من
العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة الفاعل لا يبنى من حروفهما جميعا فاقتصروا على الاخذ من احد جزئيه اذ في اخذ بعض حروف
من كل جزء مظنة الالتباس والاختصار ولا الى البدل على القصر او كالامر فاخذوا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر باعتبار وقوعه بعد العشرة فحادي
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار انه صار
حادي وعشر بلا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر العشر
وحذفنا الا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يجيء فيهما حذف الياء من الثاني المتضمن فجرى مجرى
لشبهه بالمضاف لسقوط النون [illegible] وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني فهو في موضع
ان لم يكن فيه التركيب صحيحا كبعلبك وبني [illegible] وسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
اخف في الاقتصار اعراب الثاني مع منع الصرف وبنا الاول [illegible] وهو في اربع لغات
اخر ان احدها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصنع صرف الثاني وفي
اخرها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جائني فلان وانت تريد زيدا وللدلالة [illegible] المعنى [illegible]
بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب البناء ان يريد بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يذكر
الكتاب كما قال بعض الشراح ويبعد تعريفها الا بالتصريح به مفصلا [illegible] يعبر بها مبهم ويعبر بها
ذلك البعض المعين فقال الكتاب [illegible] ولكن لا [illegible]

المنابا

وحلا محرينها

وكم الخبرية عليها وكذا وبناؤها الاخير في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وبنا
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقيا على اصل بنائهما وكل واحد منهما يكون للعدد وللكناية
عنه وكذا الكناية من غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث او للكناية عن الحديث وللجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع
جملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرجها عنها
رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لان الكاف التشبيه
دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه لما حكي من الجزئين صار بمنزلة الافراد وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في لا تنوين تمكن فاخذ لكنه بعد البناء
نون مع ان التنوين لا يوجد لما في الخط فرتبته في البناء متعلقة بنون انما لذلك لم يذكر المص
معربا فكم الاستفهامية المتضمن معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المعدود
منصوب لانه مفرد لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين كان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفردا تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد للكثرة يميز كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد للكثرة فيه يميز بلفظ فيه كثرة صريحا
ولما كان هذا ليس فيه التصريح بالكثرة جعل جمعه معين كانها اتمن معنى التصريح بها واي مميز
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح [illegible]
هذا في الخبرية كثير نحو كم من مال وكم من قرية وذلك لوقوعه جملة المضاف اليه كم واما في
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في نظم ولا في نثر ولا [illegible] في جوامع كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
استفهامية وخبرية ولما كان كم الاستفهامية متضمن للاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام [illegible]
من ادوات الامر انه من نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
يجب ايلاؤه عليه من اول الكلام وكلاهما لو قال لكانا [illegible] الاستفهامية والخبرية صدر الكلام

كلا من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل ومثله لا يكون الا مع المجرور لانك تقول كم
يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به وللمصدر وللمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعيين احد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير فقد وقع بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم
يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع
النعت وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجال مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والاضافة عليهما مع انهما
صدر الكلام لان الجار مع المجرور كشيء واحد لضعف عمله نحو تقديم الجار عليهما في الرفع الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر الا اى وان لم يكن بعده فعل ملفوظ او
تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم غلام ابوك وهذا
مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم حينئذ منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار الكائن فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا

خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم في تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة في اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه تتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء اى كل واحد منها وهى من وما واى
واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط وايان المختصة بالشرط وكيف وايان المختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
ومن ضربته وما صنعته وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا ياتى فيهما الرفع على الخبرية لانه لا
ظرفية فيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وغيره ... وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيك فهو مكرم وما تعقده ... من ضرب محمد
عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
الفعل لا المبتدا وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى فاذا انجر بها دخل
من اين فالاكثر كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انه قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماء
صريحا نحو انى يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتدا
قال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في استعماله مع
سقاية على الابتداء كان خبر المبتدا مؤخر نحو متى ... بقلان اى متى كان ... به والحاصل ... فيه
الوجوه الاربعة كلها فانها قد يقع في محل الرفع بالخبرية لكن على تقدير المضاف على الظرفية نحو اى وقت مجيئك
اى اى وقت كان مجيئك فاى وقت على تقدير المضاف بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية اما الوجوه
الباقية نحو اى يوم ضربت وبايهم مررت ولجميع تأتم وفي مثل كم عمك ... وغلام ... فيما
احتمل الاستفهام والخبر ... ثلثة اوجه وهكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم
يحتمل ان كم اى فيما هو مميز باعتبار بعض الوجوه على النسخة الاولى يعتبر الاوجه الثلثة في كم لاحدها
رفعه بالابتدا والاخر نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسب المكنى وجوه النصب ولا يخفى انه هذا بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان
يعتبر في تمييزها اعني عمك فاحدها الرفع بالابتدا استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار

جاز حذف مميزها وهو مميز كم في باب [illegible] فان لا يليق ان يجعل هذا من ذلك وقد يحذف
في مثل كم مالك واما النسبة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير [illegible] للنسبة [illegible]
مدعا انه [illegible] على [illegible] المعوجة الارسغ من اليد او الرجل [illegible] الكف او
لعدم مجيء لها الكثرة [illegible] او [illegible] لها [illegible] وانا [illegible]
لتضمنه معنى [illegible] فتبنى على كم [illegible] من انواع
[illegible] ابلغ في الذم [illegible] والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتى على
عشرة اشهر [illegible] ولا يلحم به [illegible] بانه مشتقة [illegible]
وخالة اشارة الى ان خالة [illegible] الاستفهام على تقدير [illegible] على سبيل التهكم
ودليل [illegible] عماته وخالاته [illegible] على تقدير [illegible] على سبيل التحقيق
كثيرة من عماته وخالاته [illegible] اي كم مرة او كم حلبة [illegible]
او كم مرة او حلبة [illegible] ارتفاع عمة على الابتداء [illegible] بقوله [illegible]
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير انتصاب عمة [illegible] الفعل الواقع بعدها
مسلطا عليها [illegible] الظرفية او المصدرية واذا نصبت عمة نصبت خالة [illegible]
نصبها وان خفضتها خفضتها [illegible] كم الاستفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك [illegible] في كل مثال [illegible] دالة على المحذوف فانه [illegible]
دراهم مالك او [illegible] من كثرة [illegible] على انه سؤال عن كمية دراهم [illegible] او
اخبار عن كثرتها [illegible] او كم دينارا او درهما مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء [illegible] وانما سئل عن كمية ضرب بعد العلم بوقوعه او الجزم [illegible] ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى [illegible] اي كم مرة [illegible] او كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر [illegible] واذا كان للعدد [illegible] الظرفية [illegible] الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية [illegible] لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

انظر

الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها تعددها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فانه عند نسيانه امر مع التنوين نحو ثبت بعدنا كان خبرا من قبل وسميت هذه الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لانتهاء الكلام بها وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم ليخالف حركتها كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المقطوعة عن الاضافة
مثل تحت وفوق وامام وخلف ودون والقياس عليها ما بمعناها ويجوز في هذا القسم وعلى ذلك
ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم
تضمنها معنى الاضافة نحو كنت قبلا اي قديما وعليه الشاعر والاول هو الصحيح واجري مجراها
اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة في البناء لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولم يكن من
الظروف لشبهه بالغايات في الابهام للتبعية كانها والحذف المضاف اليه اتبعه لا ولا ليس [illegible]
لا غير وجاوزته ليس غير لكثرة استعمالهما بعدهما وكان اجري مجرى الظروف وجب [illegible]
لكثرة الاستعمال وعدم تعرفهما بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد تضاف الى المفرد نحو اما ترى حيث
سهيل طالعا ولزوم بعضهم كالغايات البناء وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية لا
الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي لكانت في الحكم مضافة
لا الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات التي قطعت عن الاضافة فبنيت على الضم فلا بد مع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه مع
اضافته الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اذا كانت ظرفية للمستقبل اي الزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لانها [illegible]
ان يكون زمانه زمن المستقبل [illegible] تنبيها بوقوع [illegible] فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم

في نسخة مضاف الى المفرد وهو سهيل
فقوله اترى اي اما ترى حيث كان سهيل طالعا

الاصل في

للاستفهام او الشرط ومثالها متى تقوم اقم الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد
وانى تجلس اجلس ويكون بمعنى كيف نحو انى شئتم وانى القتال ... ومثال الشرط فيهما
او الاستفهام والشرط نحو متى القتال ... ومنها ايان الزمان استفهاما كمل
نحو ايان يوم الدين والمعنى ... ومنها ايان ... الاستفهام وبالاستفهام
قال ايان يوم ... زيد وايان ... ... او الشرط ... الحين
والحين ... ومنها ... الاستفهام ...
بالحال ... الزمان الحال ... ...
الظرف ومنها ... الحال ...
... مذ ومنذ ...
... ان كان بعده اسم ... الرفع بالجر ...
بعده ... الابتداء ...
... مذ ومنذ ...
... مذ ... يوم الجمعة ...
... يوم الجمعة ... مذ ومنذ ...
...
... الزمان ...
...
... يوم ...
... الوقت ...
او ... وقت الزمان ...
... الزمان ...

استعمالها في الطلب الاكثر في هذا النوع نحو اذا لمعنا الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
اكثر في الكتاب العزيز اسناد تعالى القطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي نا
في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا ومعناها ان
واذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتقتضي تحقق الشرط فيها اعلم انه لما
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اقتضى اي جعل مختارا بعدها الفعل المناسب لفعل الشرط ووقع الكلام
بينهم في المجرور الغير ممتاز لعدم اصليتها في الشرط اختلفوا ولو وقد يكتفي اي اذا الفجائية عن معنى
الشرط بنحو فلما جاءها الامر هنا جاء من قولهم خبيث فجاءت بالتمر وللدلالة على القبيح ويلزم
المبتدا بعدها فانها بين النوعين بين اذا الشرطية وللحال لزوم المبتدا غالبة وقد تجيء اذا
ما سبق من عدم الوجوب انه يحكم في باب الاسماء على شرط التفسير نحو اذا السماء انشقت
او ما تقتضي على حكم خبر والعامل فيه كلمة اذا من معنى المفاجاة وهو ما لا يتغير ونحو
الصوم ما بينه الله عليه واما الثاني اي السببية فانه هنا السبب سببية الخروج ما
الى التحقيق انها للعطف في حيث المعنى اي خرجت فجاء زمان وقوع السبع كما هو مذهب ان اذا
هي زمانية او مكانية وقوع السبع كانه مثله المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوع السبع
او مكانه فعوانيه لنا بانه العصابة والاسم لا خبرية الاصل سمية المفعول به محذوف اي
كانت اي في زمان وقوع السبع او مكانه اذا اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا
احمر البسر اي وقت احمراره وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد يستعمل اسما وهي اي من الشرط المختص بالماضي فيهما
في حيث وللمستقبل وضع حروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم ويصح بعدها الجملتان اي الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم والنكتة فيها لم يذكرها الشيخ ومعناها ان وان فيها الكلام اسما او شرطا

[illegible]

للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى زيد
وانّى تجلس اجلس وقد جاء انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان نحوهما
اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
متى معناه ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا
يقال ايان يوم قام زيد وايان نوم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون فيه وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد
بالحال الصفة لا الحال التي لا تقارن الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ما
ضعيف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حالة جئت راكبا او ماشيا ومنها
اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لمشابهتهما الحرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي
اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يومان التقينا فانهما اي اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فهما لا بالحظ هذان اليومان اي في حكم الاسم الواحد لا حكم عليهما باولية المدة لان اول
المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين واثنينا للمثنى والجمع انما وقعا اولا للمدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقتضي
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقتضيا لذلك لانه لا يصح جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
او لانه وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اي بعد مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد

استعماله في المعاني الأغلب الأكثر وفي هذا المعنى نحو إذا طلعت الشمس وقوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما
في قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين حتى إذا ساوى بين الصدفين وهو إذا جعلناه وفيها أكثر
وإذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على أخرى فتضمنت معنى الشرط فيها إعلم من لسانا
ولذلك يكون معنى الشرط فيها أكثر أي جعلت لمختار لعدها الفعل المناسب لفعل الشرط وجزء من كلام
اسم على الصحيح العرب لمضاد لعدم أصليتها في الشرط أشكلان ولو وقعت بكم أي إذا الملك جاءكم بمعنى
الشرط نحو فإذا جاء الأمر فإذا جاء من قولهم خبثت وطابت بالغم ولهذا إذا القسم ولهذا للشعر لم يلزم
المبتدأ بعدها في الإيجاب لعلمه وبين إذا الشرطية وإذا الملزوم المبتدأ غاية وتقع إذا فإذا
ما سبق من عدم الوجوب لأنه يعمل في بابه لا اسما لأن شرطها التفسير نحو فإذا السماء
أو ما تقع على حكم الجزء والعامل فيه كلمة إذا أمر في المفاجأة وهو عامل لا بهم قد استقر
الموقع ما بينهما الا له عليه وأما الثاني السببية فإن فعالها السبب بسببه لخروج زيد
الا أنها للعطف في حقيقة المعنى أي خرجت فإذا زيد بعوق السبع كما هو مذهب ابن جني إذا
هي زمانية أو مكانية وقوله السبع لانه لسلب التردد فإنها عنده مكانية وقولنا بمكان ونحو السبع
أو مكانية تسوفيه لنا بما من المفعولية وأما الموق الظرفية لعصر سببه للمفعولية بحذف
إذا جاءت أي في زمان وقوع السبع أو مكانه أي إذا التبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو أتيتك إذا
احمر البسر أي وقت احمراره وقد يستعمل استعمال أخرى مثلها في معنى الظرفية نحو إذا يقوم زيد إذا
يقعد عمرو وقد سبقت له إشارة وهذا أي من الظروف المبنية الذي للماضي فيما أما
حيث والكوفيون أوضع لمحروف ومعناه المستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون إذا الأغلال في
أعناقهم ويجيء بعدها الجملتان أي الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك إذ زيد قائم وإذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت
فإذا زيد قائم ولعله تحسبها لم يذكرها المصنف وهذان أي وإذا فيما للمكان استقرارها وشرطها الا

لاهتمام ولي زيدا

للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد
وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومتى للزمان فيهما
اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا
يقال ايان نام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للحال استفهاما اى حال الشيء وصفته فالمراد
بالحال الصفة التي لا الزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل الشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها
اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى
اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والجمع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يومان الذانه اصابهما اى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فدوام لا بملاحظة هذان اليومان اى واحد لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول
المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين واثباتا المثنى والجمع اذا وقعا اولا للمدة يكونان حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المفهم
من كونه معرفة واما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
اوليته وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة
زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذي يقصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد

اي بعده المتعدد فجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع زمان
عدم رؤيتي يومان الا ان يدخله نقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك
او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان او ان اي مع ما كانت ، اي هذه بصورتي مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد مسافر ثم يذكر لتقليل بقدر بعدهما زمان مضافا الى هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما
فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الغاية لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبر ما بعدهما او خبر كل منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم حينئذ ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما ان كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما في
المبنية الا ان يعتبر فيهما كونهما في الاصل اسماء الزمان لانهما بقيتان على ترتيبهما ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم الدال وسكون اللام ولد بفتح اللام وضم الدال فبعضها بالوضع
وبعضها بحذف الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عند زيد
فيما يحتمل في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا اذا كان حاضرا
عنده وحكمهما ان يجر بهما على الاضافة نحو المال لدن زيد وقد ينصب في بعض اللغات غدوة بلدن
خاصة غدوة خاصة تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف نونها
ومنها قط لكنه لا يستعمل الا في نحو ذلك وبعدها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء مشددة وهي
اشهر لغاتها وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد
ساكنة الطاء مثل قط الكذا هو اسم فعل لكن لغات كلها للزمان المنفي او لمجمل الفعل الماضي المنفي

الزمان الماضي

الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لاستغراق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المثقلة
لتضمنه معنى حرف وبناء المخففة لمشابهتها اختها المثقلة وقيل حملا على الحسب عضو [illegible] وبناؤه
على فتح العين وضم الضاد وقد يبنى على فتح الضاد وكسرها المستقبل لاجل الفعل المستقبل المنفي
اي الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء لاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افعله عوض
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين والظروف المضافة الى الجملة والكلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز
بناؤها اكتسابا البناء من المضاف اليه ولو بواسطة اعلى الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا ويجوز اعرابها لكونها اسماء مستحقة للاعراب واذ لما كانت
المضاف الى الجملة البناء وكذلك مثل المذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب [illegible]
مع ما وان مخففة ومشددة مثل ان اي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وقد مر انها ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب المعرفة والنكرة وقدم المعرفة لان الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع ليستعمل في كل واحد من افراده ليدل على شيء بعينه اي بذاته المعلومة للمتكلم والمخاطب
بعينها الخ فقيد بعينه النكرة والمعهودة اذ يدعي الاسم وهو المعرفة واذا وضع الاسم باعتبار
النكرة حذف تعيينه فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة
وذكر المعرفة بالاستقراء وانا بتقديمها في الذكر لتقدمها على النكرة في الرتبة كالاول العلم وانما
موضوع بازاء معانيها مشخصة باعتبار ركوبها فان الواضع لاحظ ولاحظه مفهوم الكلي الواحد من
كل من نفس هذا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ هذا بازاء كل واحد من الافراد بخصوصه
لا بعينه ولا يفهم الا واحد من تلك الافراد بعينه فبعد ذلك المشترك انه للوضع لانه الموضوع له والوضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة بهذا اللفظ لهذا الاسم علم الجنس معنى جنس
ومعرفة مجلا فانه اذا وضع لفظ الاسد باعتبار هذا المفهوم جنسيا مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية

فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصولات من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة مفهومة من حيث معلومية بها وضعا فانما
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراده المعين
كان هذا وضعا عاما لان تعقل المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع وانما سمي ما عرف باللام عهدية
او جنسية او استغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم في لغة من اهل اليمن امصباح امسفر بدل من اللام ولا يعتمد دخلت تمام من المعارف ما تعرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي
اللام اذ اصله يا الرجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم
معرفة المضاف الا معرفة ما بالنسبة الى الكل احد فلا يرد انه لا يصح الا بالنسبة الى الاربع لو كان المشار
لا يضاف اليه قبل كان ينبغي ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا نحو غلام
ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بعد الاول
لان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل او شبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى وبماذا معنى حيث انه معنى
معنى معقول لفظ محذوف فمضاف احتراز عن المضاف الى احدها من الامور لمضافه لفظية فانه لا يفيد تعريفا
سبق تعريف المضمر او المبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ثم وتعرفه باللام والنداء مستغن عن التعريف لحصول العلم
بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بأب او ام او ابن او بنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو العلم ما وضع لشيء بعينه شخصيا او جنسيا احتراز عن النكرات
والا علام الغالبة التي تعين المفرد معين بغلبة الاستعمال فيه وداخل في التعريف لان غلبة الاستعمال للمستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره ما كالكعبة للبيت باستعماله وخرج به عن العلم فيما يتعلق به ودفع وانما لم يدخل
لئلا يلزم الدور

لئلا يلزم الالتباس المشترك وهذا إشارة إلى ترتيب أنواع المعارف الآتية بترتيبها في الذكر الدالة على ترتيب
أصنافها بما يمكن فيه هذا الترتيب فقال العلم أعرفها أي أعرف المعارف يعني أن كلا منها أعرف عما عداه من
حيث أصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فإنه قد يقع فيه ما لا يقع في المتكلم
أدنى نكتة فإذا قلت أنا لم يلتبس بغيري وإذا قلت أنت جاز أن يلتبس بغيره فيتوهم أن الخطاب له وليس
المراد بالأعرفية الأكثرية [illegible] ثم المضمر الغائب فلم يذكره لأنه علم من ترتبة المتكلم والمخاطب أنه
دون منهما واستمر على بيان الترتيب بين أصناف الضمير فإن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها إلا المضاف فإنه
لا أحد فإنه يتفاوت باعتبار تفاوت المضاف إليه ولهذا ما ثبت التفاوت بين أصنافه بين بعضها بين أنواع
المضاف إليه وأصنافه وهذا الترتيب المذكور هو مذهب سيبويه فإن فيه خلافا والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
أي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة له بل من حيث هو كلي فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة أسماء العدد وإنما أخرها بالذكر لأن لها أحكاما خاصة بها [illegible] ما وضع أي اللفظ الذي وضع
لكمية آحاد الأشياء منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة فالأشياء المعدودات وآحادها كل واحد منها وكميتها
الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والألفاظ الموضوعة بإزاء
تلك الكميات بأن يكون كل منها موضوعا لكمية واحدة منها أسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء
منفردة فإذا سئل عن معدودة منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة
مرة واحدة فإذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا إلى [illegible] فعلم من هذا التعريف أن لفظ الواحد
والاثنين داخل في هذا التعريف فيكونان من أسماء العدد من كلام النحاة وإن لم يكونا منه عند أهل الحساب
ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هو الموضوع له [illegible] التعريف بمثل [illegible]
[illegible] من حيث لا يفهم منه الواحد والاثنين [illegible] أصول أسماء العدد التي
منها يا بينها إما بالإضافة [illegible] كواحد واثنان أو باشتقاقها كالثلاثة إلى التسع أو بالتثنية كمائتين وألفين
أو بالجمع كالعشرين وغيرها بالتركيب كالثلاثمائة أو بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف تقول في الآحاد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة

واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتا وثنتا في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو العلم
وتقول للمذكر ثلثة إلى عشرة بالتاء جماعة المذكر باعتبار تأنيث جماعة نحو ثلثة رجال إلى عشرة
رجال وثلث إلى عشر بدونها في جمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يفعل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق وتقول إذا جاوزت العشر أحد عشر اثنا عشر في المذكر نحو
أحد عشر رجلا أحد وعشرة واثنا عشرة في المؤنث نحو إحدى عشرة امرأة على الأصل
بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتغيير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر إلى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة إلى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة بتأنيث الجزء الأول منهما على ما كان له قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف أحد عشر واثنتا عشرة فإن التأنيثين فيهما من جنسين
وإنما تذكير الثاني في إحدى عشرة واثنتي عشرة نظرا إلى التذكير في ثلثة والثاني في ثمان بدل من اللام
الكلمة فلم يجتمع التأنيثان ولهذا حكمنا عليه بأنه جنس آخر من التأنيث في ثمان وإن كانت الياء
الآن أدخلت على ثمان وإنما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لأنه لما وجب تذكيره للمذكر لأجل رفع
وجب تأنيثه للمؤنث وإنما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لأنه لما وجب تذكيره للمذكر لامتناع
دفع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث أو يفتحه تحرزا عن
توالي أربع فتحات مع ثقل التركيب في إحدى عشرة واثنتا عشرة وفي ثلث عشرة إلى تسع عشرة و
الحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة في الشين السكون أفصح وتقول عشرون وأخواتها بكسر العين
لأنه منسوب إلى العشر من عشرين المنسوب إلى العشرية وتقول ثلثون وأربعون وخمسون
إلى تسعين فيهما أي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من
تلك العقود إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر إحدى وعشرون في المؤنث وكذا في الواحد إلى
فيهما بدون التركيب لأن المعطوف والمعطوف عليه لم يمكن جعلهما إلا بالعطف على صورة
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما بعدهما حال

ثم بالعطف

ثم بالعطف اي يعطف الآحاد المفرد على الزائد عليه كما مثلنا في بلفظ ما تقدم من
تعدد بعينه من غير تغيير نحو اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث
وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين او الى تسع وتسعين
وتقول ثمانية على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما تقول ثمانية رجل مائتا ... ثم شرع في ... العطف
اي يعطف الزايد عليها وهو ما على الزايد ما لكونه الزايد ومعناها على صورة ما تقدم من
تعدد من غير تغيير فيه مائة وواحد وواحدة ومائة ... واثنان ومائة وثلثة
رجلا او ثلث نسوة ومائة ... رجلا او ... امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا وحدى
وعشرون امرأة ومائة ... وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امرأة ... وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة وكذا حالة ... الف
الف وتثنيته وجمعه ويجوز عكس العطف في كل ما نقل ... مائة ... وآخر ما ذكر ... ومن
ثلثة عشر ... البناء ... مركبة على الفتح كلها ... او ... البناء
التركيب ... ومعدى كرب ... وحذفها ... الفتح ... حذفت ... وجوبا
... جاءني ... حذف ... كونه مركبا ...
زيادة ... موضع ... قال ... في ... المحذوف ...
... على ... لا ... مركب مع ... ثمانى ...
شرح ... تسع ... عشر ...
... العشر ... مجموع ... رجال ...
ثلثة ... الآخر ... التمانية ... السوى
وما كونه مجموع ... المعدود ... مجموع ... لم يجمع ... سماه
حين ... وكان ... مائة ... احد ... او سوى

في المذكر نحو ثلثة رجال وهو بمعنى [illegible] والثاني جمع المؤنث السالم وهو انه لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر

[illegible] نحو ثلثة مسلمين [illegible] لان [illegible] ان [illegible] بالالف والتاء بعده [illegible]

الجمع بعد ما [illegible] بالواو والنون [illegible] على [illegible]

[illegible] وتسعة [illegible] التسع [illegible]

[illegible] لاضافة [illegible] في الغير [illegible] جمع واحد [illegible]

[illegible] جمع [illegible] ثلثة [illegible] واحد [illegible]

[illegible] فيما كان غير [illegible] ثم [illegible] ثلثة [illegible]

[illegible] ثلثة [illegible] واما [illegible]

[illegible] جمع [illegible]

[illegible] جمع [illegible] ثلثة [illegible]

[illegible] ما كانت [illegible]

[illegible] الا [illegible] لانها [illegible]

[illegible] جمع التكسير [illegible] المفرد [illegible]

وان كان [illegible] المؤنث والعكس

العدد [illegible]

[illegible] ثلثة [illegible] اللفظ [illegible]

[illegible]

[illegible] الاثنان [illegible]

[illegible] واحد [illegible]

[illegible] على الواحد والاثنين [illegible] الاثنين [illegible] مفرد [illegible]

[illegible]

[illegible]

استغناء عن المميز فان قلت هلا ان مميز الواحد مغن عنه لكنه الا ان مميز الاثنين كلمة نعم اذ كان مميز
يغني عنه لانه يجوز ان يكون مفردا كدينار اشارة الى ما يلتبس التمييز بالجملة في مميز سائر الآحاد نحو ان
يعبر بما لم يتبين فيه ما هو اقرب اليها وهو الاسم ولا يبعد ان يقع في الكلام لنا اثنين واحد
في اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوامع حرفه المعنوية بخلاف كلمة القابلة تقع بعلامة الاثنين
اعني التثنية او علامة التثنية اعني حرف التثنية فاذا اتي مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد
واذا اتي مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين بالجملة فاحتمل ان اهمال العلامة التي هي اخص
ذكرهما والشك ان حكم الفرض انما حصل بذلك الاستغناء انما يكون اذا ادى الى ما ادى لفظ التمييز المقصود
تنصيص والتصريح به لا يحصل بذلك التنصيص والتصريح بالعدد ويذكر اسم العدد كما ان التمييز يثبت التنصيص
استغني فاذا ادى من ذكر العدد بلا مدة ويقول في العدد ما للعدد في الواحد المعدد باعتبار تعيين
اعتبار تعيين ذلك المعدد فعدد انفراد بنسبته بواحد النية في الذكر بفضله لانه معلوم الثاني في المعدود
انما هو باعتبار نصيب الواحد الثاني بانضمامه اليه فيكون معنى ان الواحد يصير بانضمامه اليه اثنين
بدل من الثلاثة ان يقال الواحد يصير بانضمام المثنى عددا بكون الواحد مع الاثنين ثلاثة
في المؤنث على حد التذكير وهكذا الى العاشرة في المذكر والعاشر في المؤنث لا يعتبر الى تمام عشرة وذلك
يجري ذلك فيما تحت الاثنين والثمانية والعشرة اذ قوله مركبات لا تمييز اشتقاق اسم الفاعل منها يقول
المفرد باعتبار معنى التصيير الى حد وثانية في المؤنث كما في غيره باعتبار معنى التصيير كما تقول الواحد
لا نهما الفعلان على المهية فاما منهما الاول والاول مثل الثاني لهما ومثله الثالث والعاشرة ولحادي عشر
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد الذي يجيء للتصيير والحكم اسم الفاعل في التذكير والتأنيث وفي
المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذلك جميع المبهم المركب والمعطوف كالثالث عشر
الاثنين والمركب المؤنث كما تذكر مع المذكر نحو الثالث عشر والثالثة عشرة الاسمين لانه اسم لو تعدد كره
ولا يتغير بخلاف ثلاثة عشر فعلا فان الجماعة ويقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون

ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافته الى الاحاد ايضا
قيل في الاول اى المفرد من العدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما
اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد من العدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابعة اربعة بالاضافة بعدد ... ويكون فوقه اى احدها لكن لا مع
بل باعتباره فوقه في المرتبة ثالثة او رابعة او خامسة والتزم جواز ... الواحد الاول على العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما فوق العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الى المركب
الثاني واحد من احد عشر وتاسع عشر تسعة عشر بناء على الاعتبار الثاني وهو مبنيان اى العامة لان
كل واحد منهما ... وان شئت قلت اى ... حادي عشر بحذف الجزء من المركب الذي
عنه مذكور في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع عشر بحذف الجزء الاول من المركب الاول الذي هو
الموجب للبناء وبني الجزء الباقي لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته وا
تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا تظهر في التصغير او من الحقيقة اسمها او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار و
نار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المؤنث اى ما لم
يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
كحبلى وسلمى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي ... علامة التانيث و
ذلك الجمع بجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث ... وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة واللفظي بخلافه اى متلبس
بخلاف المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل نسبته الى اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما لا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين

ان تانيث الفعل حقيقة وهي من قبيل تانيث الفعل بفاعله فاذا كان تانيث الفاعل حقيقيا في المذكر
مضمر عائد الى حقيقيه ثم يورد مثال المؤنث اللفظي بقوله كقولك الشمس طلعت وكذا اذا اسند الفعل
الى المضمر كما هو الاصل اي الى المؤنث غير الحقيقي مضمرا فمثاله الشمس طلعت فالتاء في الفعل
ملتبس بالتاء وجوبا لئلا يلتبس بالفاعل من قبل الاضمار اذ كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي
فانك بالخيار في الحاق التاء وتركها لقوله واما قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
الاستثناء من هذه القاعدة وذلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس وفي الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستعمال الحاق التاء بالفعل المضمر الذي هو عين
مضمر اذ لم يرفعه فاعل ظاهر وجعل بعض الشارحين الحاق المؤنث حقيقي و...
التقييد بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي باختيار وقوله ان يستثنى من هذه القاعدة
لئلا يحتاج الى التقييد بقوله المؤنث الذي ... استثناء الاحكام جميع الاقسام في ... الفصل
لا خيار في الحاق التاء بالفعل نحو حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت
الشمس وطلع اليوم الشمس اذا كان المؤنث حقيقيا متصلا بالفعل ... ذكر ... زيد
امرأة فانه مع الفصل يجب التاء نحو جاءت اليوم هند ... وحكم ظاهر جمع الاسم
التاء في جمع ... نحو الرجال جاءت وجاء الرجال جمع المذكر ... لو كان جمع المذكر
بجمع تابعة ... نحو جاءت ... زيد ... او ... كان واحدة ... نحو ...
او بعد ... نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ...
اذا ... نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقل ... جمع تكسير غير جمع المذكر ...
اذا جمع سالما فان ضميره الواو ... نحو الزيدون جاؤوا ... الهندات فعلت او ضربت وهو
فيه المفروق بالتاء الساكنة للتانيث ... بالجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا او ضربوا ...
لكونه موضوعة لهذا النوع من جمع ... والايام ... انما ... جمع
... لم يكن من العقلاء ... والايام ... كونه جمع غير ... العاقل فعلت ...

الضمير وقعل الواو والنون [illegible] ابتداء [illegible] الموقوفة [illegible] ان [illegible]

الواحد [illegible] الكرة [illegible] بعض [illegible] النون [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] الفعل [illegible] الواو [illegible] الفعل [illegible] كان [illegible]

[illegible] النون [illegible] كان [illegible] الياء [illegible]

كالقاضي [illegible] الكسرة [illegible] الياء [illegible] النون [illegible] اليا

الياء [illegible] الياء [illegible] الساكنين [illegible] التاء

النصب والجر [illegible] كسرة [illegible] الساكنين [illegible]

لالتقاء الساكنين وان [illegible] الاسم [illegible] الياء [illegible] لالتقاء الساكنين

[illegible] الالف [illegible] الفتحة [illegible]

مثل [illegible] النون [illegible] الرفع [illegible] النصب والجر [illegible]

[illegible] لالتقاء الساكنين [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] الواو [illegible] الذكر [illegible] الاشراح [illegible]

[illegible] الياء [illegible] الجمع [illegible]

[illegible] الواو والنون [illegible]

[illegible] اللام [illegible]

بالواو والنون [illegible] الالف [illegible] بالواو والنون [illegible]

[illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible]

مرسوم في الصفة البيان ولان الاسم انما هو للمؤنث بل يجري المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه مما لا يؤنث ولا يكسر الا اذا اضيف في افعل التفضيل
بالالف واللام وهو الزيادة ولاشتمال الدلالة لهذا البناء خلاف الاسم فعلاء فلا يجمعوا بينهما في ذلك
الا صفة المؤنث بل يجري المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى ولم
الحق فيه سكرى نون الفرق بينه وبين فعلان فعلانة لانه لما لم يكن لازما فعلا لازما في
وما يجري المذكر والمؤنث الذي فيه بالتاء وبعده ادوات الشرط كما في الا ان فعل لانه اذا لم يوجد يستويا
فيه او فيما لا يستوي والتذكير يجاوز الوصف مع المؤنث مثل صبور وجريح في رجل جريح وجريح
وامرأة جريح وصبور في الجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لم يجمع بالمذكر ولا بالمؤنث لم يستن
ان يجمع جمعا سالما بالمذكر الا انه ان يجمع وما يشبه بانه مثل جرحى وصبرى لانه اذا امرأة لا يجوز
الاسم المذكر بمذكر لانه يحتاج الاثبات الى الى التذكير انه بناء صفة جمع المذكر فالتاء لو
حذفت التاء لزم الذي يحذف في بناء جمع بالاضافة لما في التفسير وقد نحو سرين بكسر السين
جمع سنة بفتح الواو بغير التاء لا ريب ان لا يجوز جمع ان ينكر لها انكم يشذ وقد جاءت بالذكر
والعمل وقد يكون بناء لا صفة وتفاوت صاحب الباب بين هذه الاسماء تامة في الجملة اخرى
من ذلك وذاك سيأتي ومثاله ما يقع به ما في الاضافة منها ارضين وانه ايضا من الادوات فيستلك
ما يرجع اليه المؤنث او يجمع بحسب المؤنث ما في اليمن وغيره في مفرده المذكر وشرط او شرط اليوم ثم
المؤنث ان كان مفرده صفة وقد لا يطلق المفرد مذكرا فان يجمع ذلك او يذكر فذلك المفرد يجمع بالواو
والنون فان لا يكون اوقد اوجبه ومن قبل الا انه يجوز ان يقال الا في التانيث كما يقال انه في جمع وقد ٢٠٠
فلو قيل في جمع ما في انه ما به قال لزم اذ التانيث واولى قبل المؤنث لانه قد يقال انه جمع المؤنث
صفة بكونها اسماء جمع هذا الجمع فان اوجب او اشتراط مثل الحمار وذات وجمع الذنب وذوب
الحجاز انه هذا الا فرق ليس يستدل به على الاسماء المشتقة مفردة كشاد وشمس وهو مما لا قياس
فانه ثابت على صيغة فهو فيها بائن بانه في تاء بل هو بما شرع كالشمس وكما بانت فيه فالشاذ
هذه التانيث لانه انه يجوز في الضم وانه فتذكر ما يشبه الجمع فيه فانه ومن مفرد مفرد

او باعتبار المادة وهو على الرأي [illegible] لانه [illegible] الاصل [illegible] الواحد

[illegible] في ما [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستدلال [illegible]

[illegible] الا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الامام [illegible]

[illegible] بالامام [illegible]

[illegible]

[illegible] الله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بامر لا امر يمكن ينفك ما نعله وقصد التغليب بمعنى تعدد ونفي باحدوث تعدد وجوده له وقيامه بغيره
باحد لان نفيه تنبيه قال الشيخ في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحد وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغيرها وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان جميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والله ان اسم التفضيل داخل في جميع
الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان ولو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة فقوله
لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل لا لمن قام به الفعل مع الزيادة على الآخر في الفعل
وخالف كثير الشارحين الشيخ واستدلوا لخروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث كما استدل لخروج الصفة
المشبهة به ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبهذا ان
صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
الفاعل فيما عداه وجعل حكم صيغ المبالغة مثل حكم اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كعابد وقابل وعاشر وآكل وكلما استثني من صفات الثلاثي المجرد لم يأت
الا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وصعب
وصيغة او صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن ما لم يأت من غير ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم او مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كان يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو ابدل متفاعل قام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا
يكون كلا من قسمي الميم مثالا يكون كلا من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله وان كان فعله

لازم يكون

زيداً نحو هو ضارب زيداً وعمرا [illegible] وإن كان متعدياً إلى المفعول الواحد نحو هو ضارب زيداً
إلى مفعول واحد وإن كان متعدياً إلى اثنين كان هو أيضاً [illegible] وإن كان متعدياً إلى ثلاثة [illegible]
والمصدر والمفعول له وفيه والمفعول معه والحال [illegible] نحو زيد [illegible] [illegible] ستة ال
أي عمل اسم الفاعل [illegible] بشرط أي يشترط في عمله [illegible] بمعنى الحال أو الاستقبال
فإنه إذا كان بمعنى الماضي [illegible] لأن عمله بشبهه المضارع [illegible] بمعنى الحال أو الاستقبال
نحو ضارب غلامه عمرو الآن أو غداً [illegible] [illegible]
[illegible] بالوصف فإن [illegible] وإن كان [illegible] [illegible]
[illegible] باسم الفاعل [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] وما قائم الزيدان وما قائم زيد [illegible] [illegible]
المتعدي [illegible] الماضي [illegible] [illegible] وإن [illegible] مفعوله [illegible]
أي إضافة اسم الفاعل [illegible] لفوات شرط الإضافة [illegible]
[illegible] الكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الكسائي [illegible] باسط ذراعيه بالوصيد [illegible]
فإن كان له أي لاسم الفاعل [illegible] [illegible]
[illegible] باسم الفاعل [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] اسم الفاعل [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

او هذا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وقع مبتدأ اي من اسم الفاعل في غير صيغة او صيغة امر بحيث يخرج من حد اسم الفاعل للمبالغة
الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة من حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة فيقال زيد ضراب عمرا الان او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس فهاهنا من صيغ المبالغة ثابت فيما فات من الشامية
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وقع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مثنى كان او مكسرا مثله اي
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وبه لعدم تلك الصيغة المفردة من حيث انهما
علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا ويجوز حذف النون
او نون المثنى والجمع مع العاملة ويجوز نصبه على المفعولية في الوجه الكامل [illegible]
ومع التعريف [illegible] المحذوف [illegible] الشاذ [illegible]
[illegible] بكثرة [illegible] [illegible] على المفعولية [illegible]
[illegible] بالنسبة [illegible] لان اسم الفاعل لم يقع صلة الالف واللام [illegible] عليه
[illegible] [illegible] ما يدل على ذات من حيث وقع الفعل عليه [illegible]
لذات ما وقع عليه الضرب [illegible] اسم الفاعل [illegible]
لجميع الامور المتقدمة من [illegible] وقوله لمن وقع عليه [illegible] ما عدا [illegible] اسم الفاعل
واسم التفضيل [illegible] سواء وضع لمفعول المفعول [illegible] من فعل [illegible]
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول [illegible] لمن وقع عليه الفعل [illegible] من الثلاثي المجرد على
مفعول كمضروب ومن غير الثلاثي المجرد على [illegible] اسم الفاعل [illegible] الاخر [illegible]
كمستخرج [illegible] الكوفة [illegible] الاسماء [illegible]

او مقامه اي ناصب او الجمع او ما كان اسم الا انا على ... والدانا ان مقرنا بالام [illegible]
ايهم [illegible] مقام الانا ... ولو ان هذا [illegible] ... [illegible]
الانا وعدا ولعلي [illegible] ... الان او مفعا او [illegible] ... [illegible]
ومثله [illegible] ما استوى ... الاسم [illegible] انما هو [illegible]
بيا معنى الثبوت لا بل ... آخر انا من قائم ... الاسم [illegible] فانه اسم
انما هي الصفة مشبهة وللاسم من ان يكون ... [illegible] انه مشتق ... [illegible]
المعنى بعد نقله الى ... [illegible] بالكلية [illegible]
والمراد بكونه معنى الثبوت انه ... [illegible] الوضع ... [illegible]
ومعنى [illegible] ... الصفة ... [illegible] اسم الفاعل
او الصفة [illegible] ... اسم الفاعل [illegible] ... [illegible]
بان حسب السماع او كانت على ... [illegible] الجملة [illegible]
... [illegible] ... اسم الفاعل [illegible]
فالصفة ... اسم المفعول ... اسم [illegible] ... [illegible]
[illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... بالاتفاق ... [illegible]
... [illegible] ... الصفة ... [illegible]
... بالاثنين والثلثة ... [illegible]
الا [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
على ... بالمفعول ... [illegible]
هذا ... [illegible] ... [illegible]
بالمفعول في الجميع ... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] [illegible]

او مفصلة هذه الاقسام في ضمن امثلة الجزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه

على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه [illegible] ثلثة [illegible]

ذكر ما التوضيح للاقسام باعتبار الصفة [illegible] الصفة رفعا ونصبا وجرا [illegible]

ثلثة من الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه [illegible] ثلثة

ثلثة حسن وجه بالمثال الاول من الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

[illegible] اقسام الصفة المشبهة [illegible] الاضافة كانت الصفة

المجردة من اللام وهذه الصفة [illegible] وكذا ذات اللام حسن الوجه بالوجوه الثلثة [illegible]

الصفة الكائنة باللام [illegible] الصفة المجردة لان مفهوم الاول [illegible] والثاني [illegible]

الترتيب [illegible] الاقسام الصفة المجردة [illegible] الاقسام

بخلاف ذات اللام [illegible] الاقسام [illegible]

يكون الصفة باللام ومضافة الى معمولها [illegible] الضمير [illegible] مثل حسن

وجه غلام [illegible] الاضافة [illegible] تنوين [illegible] حسن

بالاضافة [illegible] الصفة [illegible] في الصفة مثل

حسن الوجه وحسن وجه والغلام [illegible] باللام

مضافة الى معمولها المجرد من اللام [illegible] الاضافة الحسن الى وجه [illegible]

[illegible] في الصفة لكنهم لم يجوزوا الاضافة [illegible] الى النكرة [illegible]

[illegible] الصفة [illegible] كانت الصفة فيها مجردة

[illegible] مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه [illegible]

[illegible] الاستقباح [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] الى [illegible] ولا [illegible]

عنه بما [illegible] الصفة [illegible]

الاقسام [illegible] المذكورة [illegible]

[illegible]

ايضا لان الصفة معه ... فيقال حسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه
وحسن وجه وحسن وجها وحسن وجهها وحسن وجه ... امثلة ... وحسن
وجه ... وهما ... حسن الا ... زيادة والاستثنا
فاما ... في ... حسن وجهه وحسن وجه ...
منها حسن الاستعمال ... الاستعمال ... والاسمية
وهي اربعة اقسام حسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه ... الرابط الموصوف
... مثل ... الرابطة بلى ... و
وما ... الصفة ... ما اما لو
... فلا يجمع ... اما
وجه ... لم يرفع ... الصفة
... فتقول هذا حسنة وجها او حسنة ... مثل
حسنا وجه وحسنا ... مثل الرجلان حسنا وجه وحسنو
... المفعول المعتدي
... فلا يكون ... فان ... ان
... الصفة المشبهة ... تشابه ...
... فنقول زيد ناهض الاب وضارب الاب برفع الاب
نصبه ... المعتدي ... المفعول فانما
... مثل ... بالمفعول
... المفعول الثاني
وكذلك مثل الصفة المشبهة ... مثل زيد ناهض الاب ... اسم التفضيل ...
... الموصوف ... اسم التفضيل ...

لفاعل فيما جاز الفعل بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباقي قوله بزيادة اما ظرف لغو وفيه
اى لذلك مصغرته تلك الزيادة او ظرف مستقر اى الموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والالة لانها لم توضع لمن قام به
ولا لمن وقع عليه وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ودخل
اسم التفضيل اذ حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث ولم يكن يجب الاصل فيه خلافه جرد شرط كونه
في الاصل الجيد ولشر فيهما المحدث وعلى الكثير في الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اى اسم التفضيل من فعل ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه وعدد
وان هذه الصيغة لا يتيسر الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لم يعلم انه مشتق
من رباعي او ثلاثي المجرد او المزيد فيه لان حذف حروف الفعل يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض
رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف ثلاثي مزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او يحتمل انه مجرد
المشتق منه تشديد وطلحى ليس بكاس من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب لانه يجرى منه انما اشتق لفعل الخبر
او الفعل لاسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل لم يتميز بينهما فالتبس اذ لا ندري اهو احمر بمعنى انه ابلغ
حمرة او العوج وهذا تعليل تام الى قبح الثاني اذ افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل فهو كمن
جنسه لا بنى على بنوعه و لا يتم ثم قد يستعمل ما يدل على الزيادة ما الاخر في صيغة ولا يدرجه شئ منه بوضع
تبع مثل زيد افضل استخراجا اشتق من ثلاثي لم يبنى بلون ولا عيب وهو ايضا ان يكون
او بمشتق مجرد بل مزيد لان يكمل لنا الحد بل متقدم وصل بنائه من غيره مجرد بل
نحو مثل اشد منه استخراجا واشد حمرة مثال الثلاثي المزيد فيه ومثالا للون والعيب
وجب فيه نصب المصدر بعده تمييزا لجعل يمكن به حصول معنى التفضيل مع انتقاد حسى في معنى
فائدة فرق بين الجهل والشذوذ وعدمه وحكم الشذوذ في نحو ما حكى عن ابن عصفور وغيره
وبالحق ما يبلغه من قول الشذوذ في الفعل كما حكى عن ابى عصفور من قوله اجود وغيره وجبرى
عنه ورود ظهر ضوء فسئل عن ذلك فقال ما عرفه فضلا عن فعله فمن ذا يعرف انه اولى بذلك

ذو

فلما سمع قال يا اعرابي انت فقيه شاذة منتحي ابن هبنقة فانه يعني بجواز احمق من جمع ان يكون استعمال
هذا الشيء فيما او ان يكون اشتقاق اجمل والمحسن ان يكون اثار حرابه وبلادته ثابتة على
سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك الشاعر والشاذ الذي عند احمق من مثل ابله حيث ما او
ان يقوم من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه على الباس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه الفاعل المنفصل فانه لا يشتق الا مما
يصح الكثرة الا الباس فانه يصح الا من الثلاثي وقد جاء المنصوب على خلاف القياس في نحو اعطى
نحو اعطى وامن هو اشد تعجبا وهو اشد ملوكية وعلى هذا القياس اشغل
واعرف ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة وبمن والالام على سبيل
التفضيل ولا بد من واحد منها لان وضعه للتفضيل على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو
المفضل عليه فذكر مع من ظاهرا او مقدرا اما مع اللام فهو في حكم المذكور لان اللام اشارة الى
معين يتعين المفضل عليه مذكورا قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا ذكر اللام في افعل التفضيل للعهد
فعلى اما امثلة الثلاثة فنحو زيد افضل الناس او من عمرو نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز
جمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو لان الاكثر بكم انما هو لغوا لما قوله لست بالاكثر منهم
العزة للكاثر ... ايت ... للتفضيل ... بالاكثر والحق ... عن كل منهم
لغو الغرض نحو زيد افضل الا ... اسم التفضيل ... الله اكبر ويجوز ان يكون مثله من الحذف وهو ...
اليه وكلمة كل شيء وانه من حروف ... كل شيء فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما مع ... المقصود بها ... اضيف اليه ... اضيف
اليه باعتبار ... ... والمراد ... فلا بد في ... التفضيل ... في استعماله
ان يكون ... ... واحد منهم ... اللفظ ... الحلقة المقسم
... ... افضل الناس ... من

الى اسم المدح فيه اصل الحسن وبعده نفي الحسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما المساواة او الكثرة دون
القلة بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا الحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام وقد يبعد ان يقصد نفي المساواة دون الزيادة
اي لا انا زائد عليك اما بالمساواة مع زيادة فيبعد ان يقصد نفي المساواة فلم ولو نفي
الزائد بنفسك جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسنه كائنا في عين زيد وذلك كما لا يخفى
فان قلت لو كان نفي الزيادة مقصودا في نفس المثال اسم التفضيل المظهر فينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا ايضا في المثال المذكور يتحدان بالذات ولا عمل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه متغايرين بالذات فيجب ان لا يتحد من جهة التفضيل اذا اريد النفي
بالكلية ولم يبق له وجه ان يعمل بحكمه بعد النفي الايجاب فما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
فيه متحدان بالذات فلا يقتضيه معنى التفضيل فلا وجه ان يعمل بعد النفي وهو عدم مواتاة
من ثم لو نفي احسن بالحقيقة والكحل بالابتداء مثلا ابن احسن وعمل لو ما في احسن من حيث انه اسم
التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك العمل تعلقه في عين زيد باجنبي وهو الكحل العامل الذي هو الاولى
من فعل بالحقيقة والحجة من جهة الحقيقة امر لا يرتفع الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذا كان الحال
في معنى الابتداء لا اسم التفضيل خلافا لما ادعاه الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فان معمول اسم
اسم التفضيل ولو نقل قوله مستقر في عيني فيبطل عمله لم يعمل بين احسن ومعمول من حيث انه اسم التفضيل
ذكره في معناه متعدد يكفيك ولكنا نقول في هذه العبارة ما رأيت رجلا احسن الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد
لا يخفى ركاكته وتعقيد لفظ يخفى بها المراد من تلك العبارة المشهورة الواردة وقد اشتهر هذا القسم والكلام فيها وفي
هذه المسئلة الكحل في مثل هذا وما عبر عنه منها يلي وجه يطابق القسم بالزيادة ونقصا اراد ان ينبه على
ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر لكن لا يعبر عنها بما ان لحصر فيه بطلان مرتب على غير تعليقه ويشتمل على المعنى
لا ما اشتهر في عبارتهم هذا بيانه المسئلة يحيق بيان الحق عليه فقال لك ان تقول ما رأيت كذا
احسن فيه الكحل في عين زيد بانامه من غير زيد مقام منه في عين زيد وهو حسنه في عين زيد وهو وكلمة قد

رفع تقطيعي

يقع لفظ العين في البين وكثيرا ممن يزيد كان احضر مع ظهور المعنى المقصودة وعلى كل تقدير فالمعنى على ما ان

عليه قيل هذا التفسير الا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذا لم يكن

من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بتقدير الكحل فانه تقدم على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل

فيها معتمدا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل

في عين زيد فلما ذكر عين زيد متقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره صار الشيء اماثلة لعين زيد

في امثلة الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد كونها احسن فيها الكحل

في غيرها ما يلزم من ذلك آنيا والمبالغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز تقدم الصورة

وان لم يكن بينهما تباين لانه لو رفعت معناها الابتداء لالتبس التوكيد تخصيصه مع مجيئهما معتدين بها

ايضا كما ذكر ما مثل ولا ارى به ضربا لانه صح مذهب اي تقول ما رأيت كعين زيد لا امر قولا بما لا قلت

وانما ارى مثل البيت لكونه مكانا بما هو مبتدأ للمائلة وراء موصوف حسن في المثال ولو كانت المائلة

الكاملة في ذكره اذ هو في المقابلة قوله واديا وهو مذكور فانه كان في غاية البيان لانه مثال في المثال المذكور اولا

وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية

واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله الا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فتقدم وادي السباع

استغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم تحمل جماعة الركبات وهو مخصوص بركبي الابل والتئية من اي اوى كالبيتة

من تحا وهو مطمئنة والتائه ساديا من السرى وهو في الليل فقوله اعلم ان الرؤية البصرية ورؤية

القلب فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه تقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي

السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما

اعتراضية وحالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل الطي وضابطه الوادي وركب فاعل اقل وجملة

اتوه صفة له وتائية تمييز من نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر او بيان تائية واخوف عطف على اقل وهو

بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل مروركبهم بوادي السباع ولخوفه وماف ما في مسدديه

وساريا اي راكبا ساريا مفعول لاخوف والمستثنى مفرغ او واديا اقل الخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا

سار بانقيل لمررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها بها او الحال انه الا ادري مثل وادي السباع حين الحالة
الكلام واديا يكون يتوقف الركب فيه اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت لا وقت دون وقت ومثاله استعارة كما انا باسارية في المبالغة من الامثلة في الحكايات ولو عبرت
بالعبارة التي نقلت والا لاد وادبا … من وادي السباع ولا قسم لهم كلمة التعادل ثلثة على
من وقبل الاعتماد على كل واحد منها فلم يكن بعده … الاسم بعرفية … ومالك
المباحث الفعل سلك تلك الطريقة وحده ما جبر تعريفه فقال الفعل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل عليه الكلمة ولا ادري يكون المعنى في نفس الكلمة كما التعاقب عليه من حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الا استقلالها
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاليته بالمفهومية لكن
لما ذكرنا وجه انحصار ارجاع الضمير الى ما ذكرنا لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل معين او الشك الى النسبة الى فاعل ما معين … الكلام
ظرفا فالمستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه بين ان النسبة … بتلك الحدث بالاقتران بالزمان
يعني ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس ما … لم يكن … الا انه للتنبيه … البعض
او فيه انه ليس مستقلا بالمفهومية معرفة مضاعفا باحد الازمنة الثلثة في … عن لفظ الدال عليه وبعض بعد
منعه اللفظ فيخرج بالاسم نحو الفعل ويتعلم … منقول اسماء الافعال الا انه …
او غيرها كما سيجيء وخلافه الافعال المنسلخة عن الزمان …
انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود … بحسب كل وضع …
من تعدد الوضع ومن خواصه …
الفعل …
وللثاني على الاستقبال البعيد …
كلا …
على …

من جمع كون المعنى في نفسه وكون نفس الكلمة الا واحدة هو استقلاليته بالمفهومية ع

صفتها

استغنيت عنها بما هو اخص من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتاء بنت ناء لما لم يجزم اختص بالفعل لكنه
حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة للاختصاصهما بالاسم ولحوق تاء فعلت اراد بحوق تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تا فعلت انتم وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل
والفاعل لا يكون الا للفعل … فيه … بحر عن لزوم تساوي الفرع والاصل
ودخول الباء بالمنع لان حتى واحضر … بالتعميم ليتق واحد لما … ادلة اي فعل بل عجبت لما الوضع
فانه للمتبادر الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه … فانه تكلم في اجل الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض … بحسب … الا بحسب الزمان فلا يلزم … قوله … على … الجميع
بقوله قبل زمانك يخرج ما عداه … الفعل فلا ينتقض بمثل الصبح امس … بالدلالة … بحسب الوضع
فلا ينتقض … وجه بان ضربت … مبني على الفتح … بعد الامر مبني
على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو … اما البناء فلا الحركة … السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو … زيد ضارب … تقول ان ضربت ضربت في
موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير ضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه
نحو ضربت لكراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما مع
الضمير المرفوع بالواو احترازا … فانه … مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها للمناسبة
نحو ضربوا ونحو تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف اتين حال كونه ملتبسا
باحد … اوايله بحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه ووقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال … كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
… على وجه … وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه … بعد … زماني الحال والاستقبال
بقوله استقبالا بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد
معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع لمشابهته للاسم … مضارعا اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالمضارع

مثل ايد ان تخرج اي مثال النصب بالفتحة ومثل ان يضربوا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع
بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه ولهذا قال ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم واي التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار ما يتضمن غلبة
الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيجوز وقوع كلمتيهما
فيجوز فيه ان يقع بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناه ما ابرح ومعنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
فلا يلزم التناقض في قوله فلن ابرح الارض حتى ياذن لي الخ مناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن لي ينافي
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها او لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها الا انتصب لانها ضعيفة لا يمكن ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار
كانه سقطت حكما وكان بعضها انه يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها و
اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما يكونان لازمي الاستقبال فان بعد احد
من الحكمين نحو اذن احسن اليك ويتقول لمن يقول لك انا اجيئك اذن اكرمك او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قال لي فلان انا اسلم اذن تدخل الجنة مثال الا يعمل ان ستقبل
فعلها اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للاستقبال الملحوظ معها اشارة اليه وقوله مثال انا تدخل
خبر المبتدا مثل اذن بعد المثال على طريقة مثيلا كذا وقال ايضا لما كان انتصاب المضارع بها مشروط بشرطين
اشار اليه ما بين المبتدا والخبر وذلك بعد اي اذن بعد كل ونقل وجهان جاز النصب لاجل
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف على منصف
ويجوز التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه السببية اي السببية ما قبلها لما بعدها
لدخول الجنة في المثال المذكور حتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي او الى كذا
بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبله

بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي والى ان يعلم
فمضارع بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا ومضارعا او حالا او لسر حتى تضيف حتى مثال لحتى
بمعنى الى واستقبال ما بعدها حقيقيا فان اردت الحال الذي هو طرف من الحال الزمان فان يحققا
اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كانك كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فاذا ذكرت هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول في
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالمعنى
على ما كان وعكسه فيقع زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن خرج تقدير ان لانها ملازمة للاستقبال كما مر في
عند هذه الادوات من حروف المبتدأ الابتداء والعاطفة ومعنى كونه حرف ابتداء ان يبتدأ بها الكلام مستأنفا اي ان بعده
مبتدأ يكون الفعل بعده في الكوفيين حال ... على الحكم كما توهم بعضهم من تقع بعدها جملة لعدم
دخول ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي لان حتى لا بد ان يتصل ما قبلها
مما رضي لا يرجونه الا ان يتصل لما ابتدأ ما بعدها فانه قصد به رفع الرجل في زمان التكلم من
ما بعدها فيلزم الاتصال اي كون حتى عند ابتداء مما عرف ابدا و يجب سببية ما قبلها لما بعدها وما يكون
امتنع نظرا الى الامرين اي الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة فان المنحرف ابدا انقطع ما قبلها عما ما بعدها من
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامرين في قولك اسرت حتى تدخلها النحو
يكون ما بعدها جملة مستأنفة معطوفة على قوله وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المشكوك فيه وقوع السبب مشروع وجاز فيه وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فاذا دخل الان يعلا الاسناد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها برفع
لان السير في هذا المثال متحقق ولا شك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحققا والنحو قوله
ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة الا على كان سيري حتى ادخلها لعدم ملاحظة تقييد بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

[illegible] في بعض [illegible] نصب [illegible] في ذلك [illegible]

[illegible] المضارع [illegible] مستعملة [illegible] استعمله [illegible]

[illegible] يجزم المضارع [illegible] ان [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible] يجزم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المضارع مع [illegible] المضارع [illegible]

[illegible] الجزم [illegible] مع [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] كان معنا [illegible]

[illegible] جميع [illegible] الجزم [illegible]

[illegible]

[illegible] فلم يقل المضارع [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المضارع [illegible]

[illegible]

انما يا او متكلما بكلم الباري المذكور [illegible] الى الفعل [illegible] الافعال الاول و[illegible] الافعال

الثاني اي يجعل الافعال الاول سببا للثاني [illegible] وفي شرح [illegible] كلم الباري [illegible] بين [illegible]

الاول سببا الثاني [illegible] كلم الباري لا يجعل [illegible] سببا [illegible] سببا [illegible] المتكلم [illegible]

[illegible] وجعل كلم الباري [illegible] الافعال الاول سببا

[illegible] الثاني [illegible] الافعال [illegible] المتكلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أن وإن لم يكن مثبتا أو انه أو المضارع المذكور في المثال [illegible] لأن [illegible] ربطه معنا بما يقول
كرمته اليوم وقد كرمته أمس أو تقديره كما تقول إن كرمتني [illegible] أكرمك [illegible]
[illegible] بالتأثير [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] تمام [illegible] مضارع [illegible] من المواضع [illegible]
[illegible] الجملة [illegible]
[illegible]
[illegible]
بما تقدمت [illegible] المضارع [illegible] مقدرة [illegible]
مقدرة بعد [illegible] والمدح [illegible]
[illegible] الشرط والتمني [illegible]
[illegible] المضارع [illegible]
[illegible] السببية ما تقدم [illegible] مضارع [illegible]
ويجعل المضارع الواقع بعدهن [illegible] السببية [illegible]
[illegible] المضارع الواقع [illegible]
[illegible] المضارع الواقع [illegible] اسلم [illegible]
فان [illegible] باسلم هو الاسلام [illegible] السببية [illegible]
[illegible] أسلم [illegible] الجنة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الموضع [illegible] المثبتة [illegible]
[illegible]

[illegible]

المضارعة نحو اخشى فيقال للاثنين بعد كسرة اللام مثال الماضي بعد نقله ولهذا ان بابا بابا نحو سعيد ان
تاء بهمزة وقوع حملا فاهمه اصل وحدت الاتفاق امر يحمله وهو اجتماع همزتين في الكلام الواحد
لا همزة ولا مضمومة الاتى بعينه فلهذا لم يتم بابا فانه اصل الفعل الذي لم يكن باب وانما فعل
اما على اليه لا الاجتلاب بابا حذف همزات من بابا ما فعله لا وقع ابدا ولا بعد ان يدل الوصل
لم يكن باب وعلى مثلة الفعل البيانية وهو ما هذا مثل النحو فاعل القياه ولم يذكر وقد
حيثما الكتاب ذكر وما سبق قال كان الفعل ابدا بعدما باب وانا انه فعل وقد ما سابقه
صيغة بنا الفتح ابدا بالضم انه ومن ما قاله بما فيه بعض وسلم وحيث هذا النوع من التغير
دلت معناه عن بنا ابدا عن الضرب من بعد الا بين الخروج لضمه الكسرة ومن مثل الاول
من كسرة الضمة ومن كان فعل ابدا بانه لهذا لكن خرج من الكسرة الى الضمة انتقل المرء
اخبار مع معنى الضم باخر منه بضم ثاني مع هذه ومثله انطلق واستخرج المبني
انه من قبل بابا وبضم الثاني مع الثالث مثل تعلم وتجلي وتدحرج لتاء المبني صيغة منا بعد ما
وتدحرج وتكبر وهذا قوله وبضم الثالث وثاني في معتل العين اي ما كان عينه فعلا معتلا
اي جاء المثالية في يقول ويبيع ويخاف المعتل العين المنقلبة ما الما الدار وفيه مثال وقد
واما معتل العين بالذكر زيادة نحو تجلي في المثال مثله كما ذكره وفيه ذكر معتل
نحو يقول المضارع ولذا لم يكن فيه ما ذكرنا الا انه فيها قبل بيع اي الماضي بيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقيل فاعل وقوله الكسرة وانكسار ما قبلها
وجاز الاشمام نحو كسرها الفعل في صيغة قيل لانه كانت تجعل الضم لا فيه تابعة لحركة ما قبلها
هذا عنه انما الفعل الاشمام ومثله بيع وقال بعضهم لا يتم ما لا شمام الا في النقل
مع كسرة لما فاعله هذا ابدا عند بعض وقال بعضهم بان تاتي بضمة خالصة بالكلية ما
وهذا قبيح عندهم لانه من الاشمام ابدا لا بان تنقل الضم والياء الهاء المعرف وجاز الواو
على معنى التصريف بيع بالاشمام لا نقل وجعل الفعل ساكن وانما ما قبله ومثله ابدا الباب الثاني

من بيع ما لم يسم

ومعتل العين من باب الانفعال والافتعال نحو اختير وانقيد ... فيه نحو اختير وانقيد
فيهما مثل قيل وبيع ... استخير واقيم ... مثل قيل وبيع ...
او مثلهما استخير واقيم بالياء والواو ... اذا اسكن ما قبلها ان تنقل حركتها الى ما قبلها
الثلاث ... استخير واقيم لغة واحدة ... الفعل الذي ... يحذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ... وهو حرف ... ويستخرج ...
... بالزيادة ومعتل العين لبني المفعول ...
في البياع ... واما المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي الفعل ما هو ... لكن نسبة الفعل الى الفاعل ...
ما ... الفاعل ... ان متعلقه فان المتعلق نسبة الفعل الى ...
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على
تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف
على فهم غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته وبحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب ... والى اثنين ثانيهما غير الاول ...
نحو علم والى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم واري ... هذا القسم ... اذا دخلت الهمزة
الى مفعولين ... دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر ... الافعال ...
... [illegible] ... الاعلام
وحكم الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ... كالمفعول ... جواز الاختصار ...
... والاستغناء عنه ... والثاني والثالث ... مفعولي ...

اوبنا ونحو لان افعال التعجب مستعملان مدخلا بصيغة الفعل الذي تضمنه تركيبا افعل وافعل بهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا ياتي
الا منهما مضارع ومجهول ونائب ونحو ذلك من الفروع وهي اي امثال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا و
احسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كما ان افعل التفضيل وقد شذ ما اشغله الطعام ولما
الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب من الثلاثي ونحوه بعينه او لا ضرورة ما فيه او
اعيب بمثل ما اشد استخراجا واشدد باستخراجه ويتوصل بما ذكر في الممتنع بناء صيغة
الممتنع منها او مجروره بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم ... ما
النحو كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير ولا فصل بينهما كما ذكرنا الفعل ...
انما يتعلق بالتقديم والتاخير وعدم التصرف من خواص صيغة التعجب فانها يقتضي
الاعلام لعاصرته فانك لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد النقل للتعجب جرت مجرى الامثال التي
ان كانت تجري للامثال لعدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
الشيء يستلزم تاخيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر الآخر
انما هو للتاكيد لا لمناسبته على ان الاصل لكل واحد منه اولا ثم من لم ... بالقرينة
اعتبر المتعلق في الظرف اي بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا وكرم اليوم زيد
اجازوا ... كما سبق ... الفعل ... ثم ... ما احسن بالرجل
ان يصدق ... ان مثل ما احسن زيدا ... في الامر حسن زيدا
الا انه لم يتصل ... الكلام ... اسم المفعول ...
ابتدا ... بعض النسخ ... الكلام ... مناسب
التعجب ... سببه ... احسن ... وما
الاخفش ... احسن زيدا ... حسن ... عظيم ... ما

مرحبا زيد

فيها قال الشارح الرضي وهو اقوى من جهة المعنى لانه كان يعمل بسبب حسنه فاستفهم عنه وكذا
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاغد البعير اي صار ذا غدة وبه اي بزيد فاعل الفعل
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تتجلى اي بان يقول على ما هو المختار
عندهم فاحسن فعل ماض والفاعل مجرور لفظا وبه اي بزيد فهو عند الاخفش امر بمعنى صيره ذا حسن
على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء زائدة للتعدية اي يجعل اللازم متعديا بالهمزة احسن ولما
زيدا على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج وفيه اي في الفاعل ضمير
المخاطب انت بزيد وزيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد
بالحسن وانما جعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما
يمكن ان يكون فيه افعال المدح والذم هي الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان ثانيه حرف حلق اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة باسكان
مع كسر الفاء والرابعة كسرهما اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم في المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال الشارح وكان فعل العرب تتفق على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط فاعل نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد منهم معين ليتبين ويحصل بهما ذكر مخصوص بعد
ذلك في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم صاحب صاحب الرجل بعدهم ومن فرس غلام
الرجل وفعل جار ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة معرفة مضافة الى نكرة او معرفة فانه تعينه نحو
نعم رجلا زيد وفيه نعم رجلا او وقيل ويحسن الوجه منا وصيرها اثباتا منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي
نعم شيئا وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم فيكون الجملة باجمعها في فنعما هي محذوفة

دون هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال شرح الكتاب ما معرفة تامة بمعنى الشيء
معنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح والذم وتقديمه انما هو حسب الغالب لانه يجوز تقديم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره على الاصح ولم يحتج هذه الجملة
الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف فمعنى نعم الرجل زيد
هو زيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره ولما اخر مبتدأ محذوف اي تقدير سؤال فانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل عن هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد نعم وبئس مطابقة الفاعل اي ومطابقة
الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة
هند ونعمت المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند بغير التاء وبئس المرأة هند
لانها لما كانت غير متصرفة اشبهت الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب عن سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتثنيته
والمطابقة الفاعل المخصوص فاعلم بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب
بقرينة ان قبله في قصته وقوله نعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرايط وحبذا
ومثلها اي مثل نعم في المدح والذم حب في حبذا وحبذا مركب من حب الشيء وهو فاعله ما يجيء او ذا
فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير ذا بعده اي فاعله ولعله هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث
اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا لجريانه مجرى الامثال لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق

مخصوصه

فهو مبني لا يتغير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
وحبذا ركابا زيد وحبذا زيد ركابا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعاملة التمييز او الحال انهما في حبذا من الغالبة وفيه قال
هو فاعل ذا لان زيد مخصوص والحذف من لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه قال الكتاب
كما ما لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها فلعل بالنسبة
اليه فلا يكون مستقلا بالمعنى ومن ثم لا يحكم عليه وبه لانه لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه
ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام الى اسم او فعل او مع الى الاسم ليستقل معناه
ليكون من الصحيح او فعل كما في نحو ... حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه فان معنى الافضاء
الوصول والتعدي بالياء ومعناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ... الى ما يليه سواء كان
اسما او في تأويله مثل مررت بزيد او كان بعد او بدل الاسم كقوله ... وانا ما بعد
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معنى
الفعل الى ما يليه او لان اثرها ... الجر وهي من والى وحتى وفي ... هذه الحروف على
الكتابة لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرها باسمائها الوجوه كما ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها وحدها بخلاف ... ورب ... التي بعده ... ورب وعن وعلى
ومن ... وحاشا وعدا وخلا ومذ ومنذ والكاف وعلى وعن ... ومن ... وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لا تبحث ... التي تليها تكون اسما ... والثلاثة ... فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا للاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود ... العلة لانه غرض للفاعل ومقصود ... الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او من الزمان نحو ... وعلامته ... الابتداء ... ان يصح
الا انها تفيد ... مقابلها ... سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه
اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه فالجملة المذكورة وان كانت جواب القسم بحسب المعنى لكنه ... لفظا التي
التقدم على جواب الجواب ولهذا لا ينبغي ان تعلم جواب القسم ومن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء ... بعده
عن شيء آخر وذلك اما بمعنى البعد عن الشيء الذي ... وصوله الى الالة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول نحو اخذت عنه العلم او بالانتقال نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين للعلم وذلك بدليل من عليهما
نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو كالاسد وقد يكون زائدة نحو ليس كمثله
اي ليس مثله شيء ... وقد يكون الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن اسنان مثل البرد المذاب ... ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر لئلا يلتبس ... استغناء
استغناء عنه بمثل ونحو وقد يدخل الكاف على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان للماضي اولهما ... للابتداء الزمان الماضي يعني اذا اريد
بهما الزمان الماضي فالمراد ابتداء زمان الفعل المثبت او المنفي ... الزمان الذي اريد بهما
كما انا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة كذا ... مذ سنة كذا ... ان يكون هذه السنة ماضية
لا تكون ... فالمعنى اول زمان ... مذ ... كان هذه السنة ... الى
وكل الظرفية عطف على الابتداء ... من غير اعتبار معنى الابتداء للزمان الحاضر اي الذي
اعتبر حاضرا ... يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد جميع زمان الفعل هو
الزمان كما تقول ما رأيته منذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان شهرنا ويومنا وهذا ...
... لم ... ولم ... الفعل ... اعتبار ... الزمان
... المذكور ... مطلقا ... ويكون ... لكن ... بقدر ...
... منذ ... شهرنا ... الاستثناء ... ما بعدها ... ما قبلها ...
ما بعدها

بعدها نحو مررت بها جاء وبهذا الاعتبار ذكرت فيها نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وعدا زيدا وخلا زيد

ان واخواتها الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال لان الكد

بهيتها لستة مكت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع

القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن حروف الجر والعطف ونحوهما بصيغة جمع الكثرة ناسب التعبير بها

مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على ان ذلك اصطلاح وعرفنا انها ستة

فيها ولغات لعل مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل الحرفها الكون الا

الاربعة السابقة لما ان هذه الحروف مما الكلام وجوابها من قال الاماله ...

... تم منه كلاما الى كعلها تحمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي

المفتوحة مع ما بعدها ... بان يقتضي عدم الصدق الا اذا جمع ...

وتاويل المفرد فلابد لتمام المتعلق من شيء آخر ... لو ... والصدق ... بان

... الكتابة ... عدم الصدق لان عدم ... الا ...

... على ...

ان زيدا قائم ويدخل على غير ... ويدخل عن ...

... الانّ ... عن العامل فلا يلزم ... بتغير معنى الجملة

... الجملة فان ان زيدا قائم افادت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد

مع جملتها ... اسمها وخبرها ... اعتبارها ... في حكم المفرد

ثم ... المذكور ... في موضع الجملة ... موضع المفرد

اي في موضع يقتضي المفرد ... لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت

بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال ... ان عمروا قائم وكسرت بعد

الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم ... في ... حلتها

مفعوله نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول الثاني مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو
عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار
انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا ان تفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لان لولا
الامتناعية مستلزم كون المبتدأ مفردا واجيب نحو لولا انك منطلق لانطلقت وكذا بعد لو التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمولة للفعل الواجب دخول لو التحضيضية عليه نحو لو انك
ذلك زعمت اي لولا زعمت انه هو مفعوله للفعل الا انك ... وكذا قالوا لو انك رفع الهمزة لانه
اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف ولانها مما يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم لو وقع ثبات ملك ما جاز في
موضع التقدير بان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر على تقدير جعلها مع ما جملة مثل
تكرمني فاني اكرمه وما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فاني اكرمه وجب الكسر لانها وقعت موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه واكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت موضع المفرد لانها
مبتدأ وخبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيه الكسر على
مع اسمها وخبرها جملة واحدة واقعة بعد اذا المفاجأة فيجوز الفتح على انها مع اسمها مبتدأ خبره محذوف اي اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على
صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثالث كما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا
واللهازم انه ليس بخادم قفاه ولهازمه او همه ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم جمع لهزمة عظم ناتئ في اللحيين
تحت الاذنين جمعها باعتبار ما فوقها والواحد باعتبار مع ما حولها تغليبا والمعنى بالجريمة على ان زيد
لا آخر او مثل عبد القفا مثلا شبهه وجعلناه كثيرة الفتح من جملة انه ما قام ولا اعقدوا ان
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان محله النصب ولام علله تعين الكسر لانه مثل المقول ان الحمد
لله المعنى الخبري فان المقول الفتح بعد قول ولم يكن جنس المقولات والحكاية مصدرية
حاصل المعنى لما قال تعين الكسر لانا قلنا الحمد هو المعنى المصدري الله هو ومعنى ان الفتح مع جملة لا
ما هو من جنس القول ولذلك لا يجوز الا ان يكون الا ان اسم الذي في محل الرفع

اسمه اذا بدت

لعدم ازالتها تمام التأكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة مع مجيء الخبر في محل الرفع سواء كان المكسورة

[illegible] لفظا او حكما بالرفع اذ تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو

علمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة كما جئت تكون مع ما

[illegible] بتأويل الجملة بخصوص ان المعطوف على اسمها حملا على ذوات المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها

بالرفع فاذا [illegible] معنى الجملة لا يتغير [illegible] وبشرط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر

لكونه [illegible] قبل المعطوف لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا

قائم وعمرو ولانه لو لم يمض [illegible] لفظا او تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان

فانه اذا قلت ان زيدا وعمرو ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث خبر عن اسم ان يكون العامل فيه ان ومن حيث [illegible] الابتداء

يلزم اجتماع عاملين ان والابتداء على رفعه وهو باطل واما الكوفيين فانهم لا يشترطون مضي الخبر لفظا ولا تقديرا

معنى خبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم

اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا شك [illegible] في عدم جواز العطف على محل اسم ان قبل

مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان

المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل

ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكأنما لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور

ولكن في جواز العطف على محل اسمها [illegible] لانه لا يتغير معنى الجملة [illegible] فان معناه الا

وهو ثبات المعنى الاصلي كما انه لا [illegible] التأكيد [illegible] باعتبار محل اسمه [illegible] بالرفع مثل ان

[illegible] لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر [illegible] في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها

لعدم بقاء المعنى الاصلي [illegible] فلا يعتبر محل اسمها وايضا [illegible] ان المكسورة لا تغير معنى الجملة مع

مع المكسورة التي هي [illegible] التأكيد [illegible] المفتوحة لكونها بمعنى المفرد [illegible]

معنى الجملة على الجملة على الخبر [illegible] مع المكسورة على اجرائها [illegible] ان زيدا

قائم او [illegible] على الاسم او على محل اسمها [illegible] بين الاسم وبينها او بين ان [illegible] الدار زيد

زيد لكن عمرو اي قام عمرو لا [illegible] ما بعدها بعد النفي والاثبات

وبعد النفي و[illegible] تثبت ما بعدها وبعد الاثبات تنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو لم يجئ وما جاءني زيد

بل عمرو لم يجئ وما جاء زيد بل عمرو وقد تزاد لا قبلها [illegible] حرف جواب بلى

واما ما بعد [illegible] بين ما يلي [illegible]

نحو [illegible] زيد قائم وما زيد قائم [illegible] من العدول ايا حرف [illegible] البعيد

[illegible] التعيين [illegible] وما [illegible]

[illegible] القريب والبعيد واما البعيد [illegible]

القريب [illegible] بالقريب ما عدا البعيد [illegible] فيه [illegible] وان القريب [illegible]

امر القريب [illegible] القريب [illegible] البعيد [illegible]

[illegible] القريب [illegible] كالبعيد [illegible] اي زيد

اي بكسر الهمزة [illegible] بكسر الهمزة وفتح [illegible] النون المشددة [illegible] معان

حرف [illegible] بمعنى نعم [illegible] للاستفهام

وخبر [illegible] جواب [illegible] زيد [illegible] في جواب [illegible]

[illegible] جواب [illegible]

[illegible] النفي [illegible]

[illegible]

الاثبات بعد النفي [illegible]

النفي [illegible]

[illegible]

[illegible] جواب [illegible]

[illegible]

[illegible]

كما لو لم يذكر القسم ويلزمها معها اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم تلاثي بعثت اي وانه
ولا يكون القسم به الا الرب وانه والحرف تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر
نعم والتصديق للخبر نفي حيث منتج نحو قد يقول كقولك اجل وبلى وان تقول قد جاء زيد ام لا
او قد اتى وبلى وجير ان التصديق اثباتا ابدا نحو ... ان ... اي نعم ... لبنان ... ان ...
او لعمر له الناقة وركبها وجا بعد الاستفهام ... في قول الشاعر هل لحبيب ...
حرف نعم او لا اي بعد النفي اثبات الخبر نحو ... في خلافه اذكره ... من كونه تصديقا للخبر
زيادة ولذا سميت حروف الزوائد لانها قد تقع زائدة فلا يقع الا زيدا ومعنى كونها زائدة
انه يدونه لا يختل اصل المعنى لا ان لا فائدة لها في كلام العرب لمعنوية وهي التقوية والتوكيد
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما النافية المعتبرة وهي تزيين اللفظ وكونه
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع او غير ذلك فلا يجوز
من الزوائد ان معاملة العدد عشار اي يكون نحو في كلام الفصحاء الا سيما في كلام الباري تعالى وان وان
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون مع ما النافية كثيرا نحو ما ان زيد
اي ما زيد قائم وقلت اي زيادة ان مع المصدرية نحو انتظر ما ان يجلس القاضي ومع لما
وقلت زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما
ان جاء البشير وبين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع كاف
نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير ظبية وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرجت خرجت
اذا خرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا ومع لا نحو لا تخرج
... ويكون ان الذكورات معها شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله كنت لهم وما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن نادمين وعن زيد وعمرو حتى قلت زيدا مع
... نحو غضبت من غير ما جرم ... وغضبت ... فكلها ...
فلا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاء زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب

عليهم ونحو الغابرين وترد بعد ان المصدرية نحو قوله ثم ما سعت الا انتهيد ذا مرتك وقلت زيادة ان بل القسم
نحو والله لو قمت قمت والقسم نحو المقسم المكد والشرط زيادتها المتنبه على الجار التقسيمة بحيث تستغني عن
القسم فتزيد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في شعر الاحوص
ما شعرا منه بين جو وطحون المملكة تجمع جار اعظما للذين جار او ملك ومن قبلها واللام تقدم
ذكرها مشتملة على ذكر مواضع زيادتها لمكلماتها اى كونها مرادة التفسيرية فهي تفسير كلام مبهم من
المفرد نحو جاء زيد اى ابو عبد الله والجملة كانت قوله قطع رزقه اى مات ولن يجي اى المختصة بما في معنى
القول اى بفعل مفسر به في معنى القول لتقريب المظروف في ظرف غير بين منه فلا تقع بعد صريح القول
ثم بعدها اسم في معنى القول اى تفسيره لكن لا معنى لاعتداد اللفظ غير صريح القول نحو ومعانى نحو وناديناه
فناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لفعل ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
نحو قولك كتبت اليه ان ائت الينا بشيا هو انت فانه عند العلماء ان ليس تفسير المفعول المقدر كتبت
وقد تقع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير المضمر به وفي مرة معنى القول
وليس تفسيرا في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح الفعل وقد يفسرها المفعول به كقوله ثم اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير ما يوحى الذي هو المفعول الثم الا وحينا وربما المعدد
ما ان المفتوحة المخففة والمفتوحة المشددة فالاولى ان الهاء ان المفتوحة المخففة المفعلة اى علم العلم
اى تدخل على الجملة الفعلية   في تاويل المصدر نحو قوله علم ان سيكون منكم مرضى الا ترى نحب
اى بعضها بعض الى وهو السنه نحو قولك اعجبني ان خرجنا خرجنا ووضعنا مرها المعلية بالفعلية
انما هو عند من وجوز بعضهم بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو حق وان كان نكيلا كما وقع في بعض
البلغة بعض في الدنيا بابه ولن المفتوحة المشددة للاسمية والفعلية وقع كونها الاسمية انا كل
في خبرها وتعطلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك ومعناه نحو اعجبني ان
زيدا اخوك اى اخوة زيد وان تعذر تقديره لكونه نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا حرف تحضيض
هلا واثنتان مشددتين ولولا ولوما الحاضر لكلام الله التامة على احد انواع الكلام ومقدر التكلم ذلك الا

على ان الكلام

على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا زيدا ضربته بتقدير اي هلا ضربت زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه بمعنا هلا اذا دخلت على الماضي للتوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع تحضيض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع وهو قد وهي
بالمضي لما انه قد عرفت انها اذا دخلت على الماضي والمضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى التقريب في الماضي مع التوقع اي يكون معناه متوقعا لما المنتظر فيه تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
فيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما اذا
قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل في اصلها
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
سامرت [illegible] استغنام الذهن وقيل لهما صدر الكلام لا تقدم ولهما صدر الكلام لدلالتهما على احد انواع
الكلام وهما يدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وتقول
هل في الفعلية هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها فعل نحو ازيد قام
الا على تقديره وذلك لان هل لما كان في الاصل بمعنى قد كما بانت في الامثلة قوله ثم هل الداخل على الاسم اي
اي فلما قلنا كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان ثبت فعل في خبرها تذكرت عهود
وحسن الالف وعانقته ولذا لم يجز في خبرها ان سقط عنه ذلك والهمزة اعم تصرفا
فيها باعتبار استعمالها في مواضع لا تستعمل فيها هل فالتصرف في الهمزة اكثر من التصرف في هل تقول ازيد ضربت بادخال
على الاسم مع وجود الفعل ولا تقول هل زيد ضربت لما عرفته وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا

يحذف بأم فقط لان احتمال تعيين تقدير الهمزة وهو غير مستحق هنا ويجاب بمنع في الاستفهام

فلا يحذف من مثلها بخلاف الهمزة فانها مقدرة فيه ويقول انه يجد عندك ام عمرو فيجعل الهمزة معادلة لام

المتصلة فانها لا تستعمل الا في الاستفهام من احد الامرين بعد ثبوته والمستفهم منه فاستعمال الهمزة في هي

الاولى في باب الاستفهام ولا يتوجه فيه ان يجاب بنعم هل مع لا لاحتمال ان المستفهم منه سوى تام

المتصلة لم يشعر الا بما للاتصال من الثبات لابد واسيه ان سؤال الاخبار لتقديره بالهمزة فان قيل

هل يجد عندك ام عمرو فتقديره بل عندك عمرو ويقول انه اذا ما وقع واخر كان ولا يمكن جعله باد

الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العطف بخلاف هل فانه يخالف الهمزة فلا تقدم عليه نحو اثم

ان ولو ولما لو الكلام للشرط فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه في الماضي وان دخل المستقبل

وفي بعض النسخ فان للاستقبال وان دخل على الماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان اكرمتني

اكرمتك ولو اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال

وقع مني اليك اكرام مثله وكان لو للماضي على ما تقدم نحو لو ضربتني ضربتك ولو تضربني ضربتك

اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى

ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان الشرط ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه

فانها موضوعة لتعليق حصول مضمون الجزاء في الماضي بحصول مضمون الشرط فيه فرضا مع القطع بعدمه

كان منتفيا فيه قطعا فيلزم من ذلك انتفاء الجزاء فانه معلق به ايضا فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك فقد

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء فيه فيلزم انتفاؤهما معا ويكون انتفاء الاكرام مسببا عن انتفاء المجيء

في زعم المتكلم ويسمى [illegible] هو الكثير المتعارف وقد يستعمل [illegible] لانتفاء الاول مع

اللازم المتعلق بانتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان [illegible] يدل على الملزوم

والمقصود [illegible] ومن هذا الاستعمال [illegible] لانتفاء الاول

لانتفاء الثاني وهذا عكس [illegible] الاستدلال بانتفاء اللازم

على انتفاء الملزوم [illegible]

استعمال اللغة

مستند اليه فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم انه لانتفاء المجيء انتفى الاكرام كيف
وانتفاء المجيء معلوم له بل تقصد ان تعلمه بان انتفاء الاكرام بسبب انتفاء المجيء وهذا الذي
قاله وهو تحقيق بيان استمراره بين بعد لو التي لامتناع يقتضي عنه كقولك لو جئتني
لاكرمتك بل انا سببا لعدم وجود الكلام فانه انما استلزم الانتفاء للاكرام وكيف المستلزم للاكرام
الاكرام فلذلك قالوا ان ولي الفعل لفظا كما مر الا نادرا او تقديرا نحو قولهم لو ذات سوار لطمتني
من ابيات ناجر ولو انتم تملكون اي ولو تملكون انتم فاعله انتم مرفوعا بانه فاعل
فعل محذوف يفسره الكلام لما حذف الفعل وانفصل الضمير فاذا قلت لو انتم ايضا فان الفعل
مانع لفعل الاول ولا يسمى تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف فان الفاعل لا يحذف وفي الفعل
ولو في نحو لو قام زيد المرفوع الفاعل بعد الفعل الذي يفسره ان الفعل لا يكون الا بعد لو ومع
ذلك الفعل المقدر بعد لو في الاصل الفاعل له هنا للتفسير الذي بعده يفسره المفسر الفعل الذي يسمى
فعلا هو منع ما لم يسم فاعله منه فيصح ليس التي فيه فلذلك لو قامت زيد المرفوع
فيها بفعل لا يكون موضع اسم لانه مال في الفرض انه الا يصح ان كان فاعلها لما يكون بعد لو
ولو لا لانها ان لم الفعل المقدر بعد لو هو مفسر وان كان فعلا في الحقيقة المثبت للمعنى
المقدر فيها وانما معنى عند وجود الفعل والفعل الواقع جاز ان يعود من حيث اللفظ
موضعا فيقتضي بان الفعل انما ... والمعنى وهو ان اعلم ان الحبر المقدر بعدها يكون اشتقاق الفعل
من مصدره ... كان نحو ... لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز ان يخرج فان الاسم كما لا يغني ما
يقع الفعل في موضع جزمه كما تقدم ولو ان اولا الا ان مع حرف الاسم فان الكلام لو ... ونحو
في موضع ... فاذا تقدم القسم ولو الكلام امر فاذا جاز الكلام بالكلام لم يجز لو انه يكون فيه الخبر
عن قوله لا القسم وتقديم خبر الشرط على الشرط معلق قدم احد الامرين اولا القسم ان يكون الشرط
على ما فيه الفعل او في الخبر بلا وجه الا ان لا فيه لحذف الشرط فيها لم يأتي الشرط جوابه فيجعل
مشروطا فيه في الجواب ولذا جعل القسم مع ان الفعل لا القسم الشرطي بالا ان ان لم يكن فيه جواب

وموهم وانما هي وهو جواب القسم لكون القسم عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثالا لما فعله
مثال الماضي معنا وان لم تأتني مثال الماضي لفظا ومعنى لاكرمنك ولئن توسطا اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او بغير اي بتقديم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم فيلحق الشرط ولذا يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان
يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك ان تأتني لافعلن المعنى الاول واذا
مثال لتقديم غير الشرط وجعل الغاء القسم فيكون باعتبار المقدم وجعل كلماتها على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجعلنا اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وانه لا يخفى والله لئن اتيتك وانما اورد هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارها معا
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء القسم فالنشر باعتبار الاول على
غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فتبع كل من المثالين لم يقع مرجحا للمعنى الثاني لانه لا يعتد
اعتبار به بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير تسليمه فلو كان رعاية كل النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه ادخل المثال الاول لمثال لم يقدم المكان بعد تقدير تقدم اللفظ
على نشرها من حيث مثال الاول ويعتبر القسم كالاستدراك كالملفوظ به او مقدرا كقوله تعالى لئن لم ينته لكلام
ملزم في الشرط الذي بعده المعنى وكان الجواب للقسم بدليل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط من واخرجوا جواب القسم فانه لو كان جزء الشرط لكان يجزم بحذف النون والحقه اي الحق اخرجوا
وكذا قوله ولئن اطعتموهم انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل اي لتفصيل ما الجملة المتكلم في الذكر بعد الاجمال
دون تك انما يذكر فاكره ولما معرفا وسيعلما بشيء مما عنه لو جملة في الذهن ويكون
وبسط القرائن ويقويه انه لا استيفاء من غير ان يتعلق بالاجمال لما يوافقه في اوائل الكتب صح
كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكر بعدها الغير المذكور

لقلة العد او الضدين

...ره احد المعنيين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما
المذكورة فيها غير مذكور لكنه معلوم يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات و
يردون اليها المتشابهات وحكم الكلمة ان الشرط بعدها الفاء وجوبا لسببية الاولى للثاني والتزم
حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منه اي بين اما وبين الفاء الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها
او خبر فاما اذا كان جزء الفاء اسم حيث عاد سوى كان ذلك الجزء المبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او ما
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق ثم اي بعد بيان التعويض ذلك اختلف في جواز تقديم
جزء على الفاء وعدم جوازه وهذا مذهب بعض من الايمة جواز التقديم لا يمنع تقدمه منه وقال
القائل المبرد وهو اي او قع بينها وبين فاء فاما معمول الشرط المحذوف مطلقا اي يعمل فيه مطلقا غير مقيد
بالجواز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة
بين اما والفاء لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى وعلى المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل الاما فاصمة جواز التقديم وعدمه ولا بفعل القبل الاكثر
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن اما كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل القسم اليها مانع له مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما عمل ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل هو الذي ان لا يكون الا
مانع اخر بان يكون معمولا لما يوم بغير حكم امتناع من الاول دون الثاني فهذا تقدير كلام رازدي
ملعبه منصوبا وقوله اما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقامها وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لا ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فاقيم زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق فيم اما

مقامهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيدا اعل فعل المحذوف واما تقديره على تقدير

الرفع فهما يكون بعده هو منطلق بصيغة الفعل الغائب محمولا على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل فعل محذوف

وتقديره النصب فهما انذكر فيهم حجة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم حجة منصوبا بانه مفعول

للفعل المحذوف وفيهم حجة ظرف له لا يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنسبة الى تقديره على صيغة المعلوم

المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم مقدرين يكون على صيغة المجهول الغائب مع عدم

جوازهما بالاتفاق ولا تأمل السم بما يتخلل الواسطة بين اما وفائها معمول معمولها ومنها كلا وهي حرف

لكنها تقام موقع الردع هو الزجر والمنع نحو الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له عما قال

وقد يجيء بعد الطلب بمعنى اجابة الطلب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الامر وقد جاء كلا بمعنى حقا

جاء والقسم فيه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يكون اسما مبنيا

لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لنفيه

لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما هو ان المقسم به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود وبان لم

يخرج ذلك من الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون علامة

لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة فرقا بين تاء الاسم الذي يحتمل

الاعراب واصل الفعل البناء فيمن اصل الاسم فيكون هذه على بناء ما الحقت وحركة تلك على اعرابه ولانها احد

الاحرف فيلزمه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي لحرارته بالخيار في الحاق تاء التانيث

عدمه او ضمير فان تاء التانيث يجب لئلا يلتبس على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت لانا ذكرنا فيما

تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام المؤنث تاء التانيث واما ما يحق

التثنية والجمع اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فضعيف لعدم احتياج

الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لانه تانيثه قد يكون معنويا اوسماعيا وعلامة التثنية

والجمع فالباقي تامة ظاهرة او على ضعفها فليست بعلامة لان لم يلزم الضمائر قبل الذكر

ثابتة بل هو حروف الى بهما الدلالة على ان احد الامرين على احواله للفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما

الخاتمة

مرارا فمنع من جعل هذه حروفا مقام من ابدال التاء منها وفيما يلي في مثل هذا الابدال ما مر في بيان كل
الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والحرف نحو اخبر منها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلت نونا
فسمي ما به نون الساكنة التي تنوينا اشعارا بتجدده وهو بتنقل المصدر من معناه ثم وفي هذا
سمي شرح المصدر حادثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل هذا
ولعل هي شاملة نوعا من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة
فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركاتها واخرها انما لم تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع لام الاخر
المتبادر من متابعتها الاخر لحوقه به من غير تخلل شيء وصفها الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين
فانت ان اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة لكنها المتبادر عن اخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل
تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينقض التعريف بالنون في نحو
يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تبعيتها الماخوذ لوجوده لفظ العارض والعروض وليس
نون انطلق تابعا لحركة الاسم لاجل تبعيتها الخبر وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي
كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يختص معناه في غير المنصرف والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الداخل على ما يدخل على غير معين عوضه اي اسكت سكوتا ما في وقت
ماذا صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
التنكير بل هو للتمكن قال الشيخ الرضي وانا الى الان متردد ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فاول التنوين في دخل الصيد التنكير ابهم فاذا جعلته علم المحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم
عوضا من المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كقوله يومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
اذا كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف عوض عنها التنوين عوضا عن
الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذا ح وساعتئذ وعامئذ وجعلها بعضهم فرقا بعضهم
بعضهم ورد بكل ما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل النون في جمع المذكر
كمسلمات فان الالف فيه علامة جمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيه ما يقابل النون

فى ذلك نحو يد تنوين وآخر مقابلة وتوهم بعضهم انه تمكين وتوجيهه انه لو سميت بمسلمات مثلا امرأة
يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكين لذهبت لوجود العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده
فيما كان من المعارف والتنوين العوض لعدم مساعدة المعنى وتنوين الترنم موجود في اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون المقابلة لانه معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق الابيات
والمصاريع المطلقة مثلا لانه حرف سهل به ترديد الصوت والترنم وذلك من اسباب حسن الغناء [illegible]
اعتبر [illegible] اواخر الابيات والمصاريع وان كان [illegible] شاهد
من اسباب [illegible] انما هو [illegible] سلك النظم [illegible] بين كلمات الابيات والمصاريع
[illegible] والاسماء مركبة
من الالف والواو والياء وسميت هذه حروف [illegible] الصوت باستدادها ويلحق النون [illegible]
[illegible] حروف الاطلاق [illegible]
هذا البيت الياء وحصل باشباع ضمتها [illegible] نون ما لحق الثانية القصيدة
وهو ما كان [illegible] ساكنا [illegible] المقيدة [illegible]
لانه ليس هناك حركة [illegible] للاطلاق [illegible] امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روى القافية في هذا البيت القاف [illegible]
تحركت [illegible] ويلحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي [illegible] من التقطيع وليس للقسم الا الاسم [illegible] واعلم ان تنوين الترنم ليس هو موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كالحروف التي هي موضوعة لغرض [illegible]
بازاء معنى من المعاني [illegible] الحروف [illegible] الوضع [illegible]
واما التنوين [illegible] اعتبار الوضع في بعضها [illegible] يحذف التنوين وجوبا من علم [illegible] موصوف
بابن [illegible] مضافا الى علم [illegible] لكثرة استعمال ابن بين علمين [illegible] موصوفا
[illegible] يحذف التنوين من موصوف [illegible] هذه

ابن فلان

ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه كان صفة لغير العلم او كان او مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل
ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط يعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف ان لم يكن الابن صفة نحو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع في حذف همزتها فانها تحذف حيث لا كانت لئلا يلتبس ببنت التأكيد
نونان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة الفتح مع
غير الف التثنية نحو اضربان والفصيح ان الالف الفاصل بين النون وجمع المؤنث المشددة نحو اضربنانّ
فانها تشبيها بنون التثنية يختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل كان يختص الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الا
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات لانها تدل على الطلب فناسب دخول النون لانه تأكيد الا ما تقو ... وقلّت
اي النون في النفي ولا في ... ما يقوم من الاشياء الدالة على الطلب ولما كان ... بالنفي ولزمت
نون التأكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل باسم متصل
وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون ... في قولهم ... لان ... نون
التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم ... كثرت في ... التأكيد في مثل اما تفعلن اي في شرط المؤكد
حرفه بما ... فقصدوا تأكيد الفعل ... لئلا ... عما قبل نون التأكيد
حقيقة ... مع ضمير المذكرين وهو الواو ... المحذوفة لالتقاء الساكنين
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ... الواو
قبل النون المشددة ... في التقاء الساكنين ... مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ... على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين ... الكسرة ... النون المشددة ... فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
... ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر ... التثنية وجمع